عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

# "الإدارة الذاتية"

## مدخل قضائي في فهم النموذج والتجربة

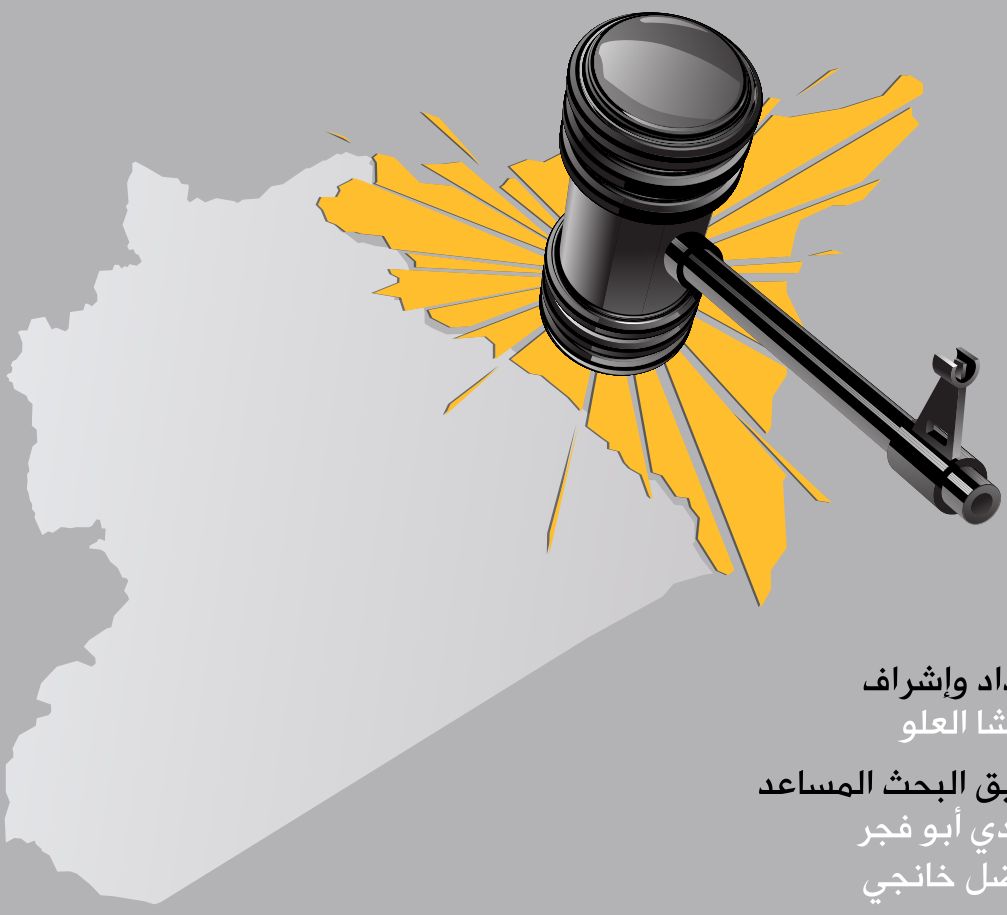


إعداد وإشراف
ساشا العلو

فريق البحث المساعد
شادي أبو فجر
فاضل خانجي



www.omrandirasat.org

"الإدارة الذاتية"

مدخل قضائي في فَهم النموذج والتجربة

# "الإدارة الذاتية"

# مدخل قضائي في فَهم النموذج والتجربة

**(دراسة ميدانية لواقع الجهاز القضائي شمال شرق سورية)**

**مركز عمران للدراسات الاستراتيجية**

# مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ممؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.


الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org



تاريخ الإصدار: نيسان/ أبريل 2021



جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية


أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

## إعداد وإشراف

ساشا العلو

## فريق البحث المساعد

شادي أبو فجر

فاضل خانجي

# المحتويات

**الملخص التنفيذي..... 11**

**منهجيّة الدراسة..... 13**

**الفصل الأول: نظام "العدالة الاجتماعية" (الفلسفة والمؤسسات) ..... 19**

**أولاً: فلسفة النشأة (تأطير نظري) ..... 20**

**ثانياً: السُلطة القضائية في الإدارة الذاتية (البُنية والمرجعية) ..... 23**

مجلس العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية..... 24

مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية..... 26

مجالس العدالة الاجتماعية في الأقاليم..... 26

ديوان العدالة الاجتماعية..... 27

لجان الصلح..... 29

دُور المرأة..... 29

محكمة الدفاع عن الشعب..... 31

محاكم "البلاتفورم": (منصات العدالة)..... 32

أكاديمية "ميزوبوتاميا": (آلية تعيين القضاة)..... 33

المرجعيات: (قانونية ووظيفية)..... 34

**الفصل الثاني: البُنية القضائية في الإدارة الذاتية (الحسكة نموذجاً) ..... 39**

تمهيد..... 41

البُنية والآليات: (بين النظرية والواقع)..... 42

محكمة "الدفاع عن الشعب": (الإرهاب)..... 51

الكادر البشري: (قضاة ومحامون وآخرون)..... 60

الاستقلالية والفاعليّة: (مؤشرات ومقاييس)..... 64

**الفصل الثالث: الجهاز القضائي في الإدارة الذاتية (الرقة نموذجاً) ..... 71**

تمهيد..... 72
البُنية والهيكلية..... 73
الكادر البشري: (قضاة ومحامون)..... 78
الاستقلالية والفاعلية..... 80
**الفصل الرابع: البُنية القضائية في الإدارة الذاتية (دير الزور نموذجاً)..... 87**
تمهيد..... 88
البُنية والهيكلية..... 89
استقلالية وفاعلية القضاء..... 94
**الفصل الخامس: المنظومة القضائية في الإدارة الذاتية (منبج نموذجاً)..... 103**
تمهيد..... 104
البُنية والهيكلية..... 105
القضاة: (توزع علمي وديموغرافي)..... 109
الاستقلالية والفاعلية: (القضاء وباقي السُلطات)..... 111
**الفصل السادس: المنظومة القضائية في عين العرب/كوباني (نظرة عامة)..... 117**
تمهيد..... 119
الجهاز القضائي في "إقليم الفرات"..... 120
القضاة: (توزع علمي وديموغرافي)..... 122
**الفصل السابع: نتائج وخُلاصات الدراسة..... 125**
**أولاً: على مستوى الجهاز القضائي..... 126**
البُنية والمرجعية..... 126
القضاة: التوزع العلمي والديموغرافي..... 127
الاستقلالية والحياد..... 128
الفاعلية والأثر..... 129
البُنية القضائية تبعاً للأقاليم..... 130

**ثانياً: على مستوى الإدارة الذاتية ..... 131**

التمثيل: بين الفعلي والشكلي..... 132

"الفلسفة": النظرية والتطبيق..... 132

تهديد الأمن والسلم الأهلي..... 134

إدارة ملف "الإرهاب"..... 135

جاهزيّة البيئة القانونية: الانتخابات..... 136

العلاقات المدنيّة العسكريّة..... 137

(PKK/PYD): الارتباط و"فك الارتباط"..... 138

# الملخص التنفيذي

- مع تراجع سُلطة الدولة المركزية لصالح صعود تشكيلات دون دولتية، منها ذات طابع قومي وديني؛ برزت نماذج مختلفة من أنماط الحكم المحلي في الجغرافية السورية، والتي تأثرت بالخارطة العسكرية المُتغيّرة، ما أدى إلى نهاية بعض النماذج وانحسار أخرى مقابل استقرار نسبي وحذر لبعضها الآخر.
- قدمت "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" نفسها، بوصفها نموذجاً منافساً لباقي النماذج الإدارية التي فرضها الواقع العسكري، وعلى الرغم من مرور سبعة أعوام على الإعلان الفعلي للإدارة الذاتية بسُلطاتها ومؤسساتها المختلفة؛ إلا أن مستوى وطبيعة الحوكمة في هذا النموذج الإداري لا تزال إشكاليّة ومحط تساؤلات عدة.
- تنطلق الدراسة للبحث في هذا النموذج الإداري من مدخل السُلطة القضائية، وذلك لما تعكسه دراسة القضاء من مؤشرات مهمة عدة، لا تنحصر فقط على مستوى المحاكم والنشاط القانوني لها، وإنما تمتد إلى المستويات السياسية والإدارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.
- حددت الدراسة عينتها بمؤسسات الجهاز القضائي ومنهجها بالوصفي التحليلي بما فيه دراسة الحالة، واعتمدت على مصادر بيانات عدة، على رأسها المقابلات المُعمّقة مع العديد من القضاة والمحامين القائمين على رأس عملهم، إضافة إلى عدد من الإداريين في مؤسسات القضاء وغيرهم من العاملين في مؤسسات السُلطة التنفيذية، مقابل بعض المنظمات الحقوقية العاملة في المنطقة، ومقابلات متفرقة فرضتها خصوصية كل منطقة.
- طرحت الدراسة مجموعة تساؤلات، حول بُنية القضاء وهيكلية مؤسساته واختصاصاتها وآليات عملها، إضافة إلى المرجعيات القانونية التي تستند إليها، مقابل طبيعة التوزع العلمي والديموغرافي للقضاة القائمين على عمل هذا الجهاز، ومستوى فاعليته واستقلاليته وعلاقته مع باقي السلطات في الإدارة، خاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وطبيعة القضاء العسكري القائم، مقابل العلاقة بين ملف القضاء وحزب العمال الكردستاني في المنطقة.
- ضمن المُتغيرات محلّ البحث، تطرّقت الدراسة إلى طبيعة التعاطي القضائي والقانوني مع ملف "الإرهاب"، تحديداً معتقلي تنظيم الدولة السابقين، خاصة مع إنشاء الإدارة الذاتية محاكم استثنائية خاصة بـ"الإرهاب" (محكمة الدفاع عن الشعب)، وفي هذا السياق رُصِدَت مستويات عدة للتعامل مع هذا الملف خارج نطاق المحاكم والقانون.

- فَرَدَت الدراسة سبعة فصول للبحث في طبيعة الجهاز القضائي بمختلف مؤسساته ودرجاته، انطلق الفصل الأول من فلسفة النشأة والنظريات التي استندت إليها الإدارة الذاتية وتبنتها في نموذجها الإداري بما فيه الجهاز القضائي، في حين توزعت خمسة فصول على دراسات حالة مُعمّقة لخمسة مناطق أعلنتها الإدارة الذاتية كـ"أقاليم" ضمن سُلطتها، وهي: (الحسكة، الرقة، دير الزور، منبج، عين العرب/كوباني).
- فُرِدَ الفصل السابع لما توصلت إليه الدراسة من نتائج وخُلاصات، والتي انقسمت بدورها إلى مستويين، الأول: على مستوى الجهاز القضائي، ببنتيه ومرجعيته وفاعليته وكفاءته مقابل الاستقلالية والحياد. في حين مثّلت النتائج في المستوى الثاني: تحليلاً شاملاً لبيانات دراسات الحالة واستخلاص نتائج منها على مستوى النموذج الإداري ككل، سواء شكل اللامركزية المتبع، ومستوى العلاقات المدنية-العسكرية، وأثر القضاء على السلم الأهلي والأمن المجتمعي، مقابل آليات إدارة ملف "الإرهاب" وانعكاساتها، وطبيعة العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والعمال الكردستاني وأثرها على المنطقة.

# منهجيّة الدراسة

قوبل الحراك الشعبي في سورية عام 2011 بعنف مُفرط من قبل النظام السوري، أدَّى -بالتظافر مع عوامل أخرى- إلى الدخول في مرحلة التسليح والعسكرة، وفتح الباب واسعاً لصراعات مُركّبة، ساهمت بتراجع سلطة الدولة المركزيّة لصالح صعود تشكيلات دون دولتية، منها ذات طابع قومي وديني، إلى جانب التدخل الدولي والإقليمي؛ الأمر الذي قاد إلى ظهور نماذج مختلفة من أنماط الحكم المحليّ في الجغرافية السورية، اختلفت طبيعتها ومستواها الإداري والحوكمي، بحسب الجهات المُسيطرة وطبيعة الظروف السياسية والعسكرية التي حكمت الجغرافية العاملة ضمنها. كما أن البروز العسكري والسياسي الطاغي على تلك الأنماط وفقاً للظرف السوري، جعل هذين الإطارين حقلاً لانشغال أغلب الدراسات، ولم يُعطِ الفرصة الكافية لدراسة الطبيعة الحوكمية لتلك النماذج، والتي تعاقب أغلبها على الجغرافية ذاتها خلال فترة قصيرة.

وخلال عشرة أعوام من استعصاء الحل السياسي، طرأت تغيرات واسعة في الخارطة العسكرية، خاصة بعد العام 2016، تمثلت بتقدم النظام واستعادته مساحات واسعة من الأراضي السورية بدعم حلفائه، على حساب تراجع المعارضة العسكرية إلى جيوب صغيرة في الشمال، مقابل خسارة الإدارة الذاتية بعض مناطق نفوذها وتقطيع اتصالها الجغرافي، وتقدم قواتها بالوقت ذاته إلى مساحات جغرافية أخرى على حساب "تنظيم الدولة الإسلامية" "داعش"، الذي انتهى عسكرياً كمفهوم تمكين واستحواذ على الأرض، لكن خلاياه لا تزال نشطة في بعض المناطق. وقد أدت جُملة تلك التغيرات في الخارطة العسكرية إلى نهاية نماذج إدارية فرضها الواقع العسكري، وإلى انحسار أخرى، مقابل استقرار نسبي قلق لبعضها الآخر، في ترقب وانتظار لطبيعة ومستقبل الحل السياسي في البلاد.

ولعل من أبرز النماذج الناشئة التي تقع ضمن الخانة الأخيرة، هي "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، والتي بدأها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) مع إعلان "مجلس غرب كردستان" في العام 2012، الذي تطور لاحقاً إلى "الإدارة الذاتية" في 21 كانون الثاني/يناير 2014، ثم "الفيدرالية الديمقراطية لروج آفا-شمال سورية" 2015، ليتم بعدها بعام تغيير اسمها إلى "فيدرالية الشمال" التي أعلنها (PYD) من طرف واحد 2016، لتنتقل بعد توسعها جغرافياً إلى ما أطلق عليه "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، والتي أعلن عنها في 6 أيلول 2018.

وضمن تلك المراحل، اتخذت الإدارة الذاتية أذرعاً أمنية وعسكرية عدة باختصاصات مختلفة، كان أبرزها؛ قوات الأمن العام (أسايش)، وحدات حماية المرأة (YPJ)، وحدات حماية الشعب (YPG)، التي شكّلت لاحقاً العمود الفقري لقوات "سوريا الديمقراطية"/"قسد"، والمؤسَّسة في أكتوبر 2015 كمظلة لمجموعة من الوحدات والمجالس العسكرية. ومع تعريف الإدارة نفسها كنظام سياسي وإداري للمجتمع، أعلنت عن عقدها الاجتماعي الخاص كدستور ناظم لأسس العلاقة بين مكونات المجتمع القومية والدينية في مناطق شمال وشرق سورية، والذي بُني على أساس رفض الدولة المركزية وإعلان اللامركزية السياسية كنموذج للإدارة الذاتية والمطالبة به كنموذج عام لسورية. وبناء على ذلك استَحدَثت تقسيمات إدارية جديدة للمناطق الخاضعة لسيطرتها وفق مقاطعات وأقاليم عدة: (إقليم الجزيرة/الحسكة، إقليم الفرات/كوباني، إقليم عفرين، إقليم الرقة، إقليم دير الزور، إقليم منبج، إقليم الشهباء). ويُمثل كل إقليم منها إدارة ذاتية ومدنية وعسكرية تتكون من سلطات (تنفيذية، تشريعية، قضائية) يمثلها عشرات البلديات والمؤسسات والهيئات، وتشكل في مجملها "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، المكوّنة إدارياً من المجلس العام (السلطة التشريعية)، المجلس التنفيذي (السلطة التنفيذية)، مجلس العدالة (السلطة القضائية)[1]، وبذلك قدمت الإدارة الذاتية نفسها بوصفها نموذجاً حوكميّاً منافساً لباقي النماذج، ساهم الوجود الأمريكي بدرجة كبيرة في استقراره.

وبالرغم من مرور سبعة أعوام على الإعلان الفعلي للإدارة الذاتية عبر مؤسساتها وهيئاتها؛ إلا أن مستوى الحوكمة وطبيعة الإدارة داخل تلك المؤسسات والهيئات لا يزال إشكالياً ومحلّ تساؤلات. لذلك **تسعى هذه الدراسة** إلى البحث في طبيعة الإدارة الذاتية وقياس مستوى الحوكمة في هذا النموذج الناشئ، وذلك عبر مدخل السلطة القضائية بوصفها أحد أبرز المؤشرات. إذ تكمن أهمية دراسة القضاء، في سياق الحوكمة، بكونها لا تعطي مؤشرات قانونية فقط على مستوى البُنية القضائية، وإنما تُمثل مؤشرات ومقاييس على مستويات عدة.

فأنشطة المحاكم لا تنحصر آثارها في مجال الاختصاص القضائي فحسب، وكذلك لا تعكس المصلحة القانونية البحتة فقط، وإنما تُعد مؤشراً على مدى كفاءة ومسؤولية الإدارة وسياساتها، وما يؤكد ذلك تشارك الاقتصاديين وعلماء الاجتماع لهذا المجال. فبالنسبة لخبراء الاقتصاد، هناك أبحاث متزايدة حول قياس فعاليّة سيادة القانون، بما في ذلك كفاءة المحاكم واستقلال القضاء وعواقبه على النمو الاقتصادي أو الاستدامة. ومن وجهة نظر علم الاجتماع، يتم النظر إلى المحاكم

[1] ملف "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، الموقع الإلكتروني الرسمي لمركز العلاقات الدبلوماسية لحركة المجتمع الديمقراطي (Tev-dem)، 19 شباط/فبراير 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/9mBTh

بوصفها آليات بديلة لحلّ وتسوية النزاعات طويلة الأمد[2]. كما يعد القضاء بالنسبة للدراسات الأمنيّة أحد أبرز المؤشرات لقياس مستوى الأمن والاستقرار. في حين تمثل دراسة القضاء أحد أبرز المتغيرات لقياس مستوى وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، باعتباره أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد شكل تلك العلاقات[3]. لذلك فإن قياس نجاعة نموذج حوكمي ما، يعتمد على مجموعة مؤشرات من بينها مدى فعاليّة القضاء واستقلاليته. والذي يشكّل مقياساً رصيناً لطبيعة ومستوى الحوكمة في ذلك النموذج[4].

كما تكمن **أهمية دراسة** تجارب القضاء الناشئ في السياق السوري، فيما تعكسه من مؤشرات مستقبلية حول مدى استعداد البيئة العامل ضمنها لتطبيق إجراءات دستورية كالانتخابات، والتي تعد كفاءة الجهاز القضائي من أهم عوامل نجاحها، إضافة إلى خصوصية المنطقة (شمال شرق سورية) بإشكالياتها المركّبة (سياسية، قبليّة، عرقيّة، ملف الإرهاب)، وما تفرضه طبيعة تلك النزاعات من التعامل مع آثارها الحالية والمستقبلية عبر جهاز قضائي محترف وغير مُسيس.

**وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى استطلاع و اقع الجهاز القضائي ضمن "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" ببنيته ومؤسساته المختلفة ومرجعياته التي يستند إليها في أداء وظائفه، إضافة إلى الكادر البشري العامل ضمن تلك المؤسسات والقائم عليها ومستوى تأهيله، مقابل فاعلية وكفاءة هذا الجهاز وآليات عمله. ويتلخّص سؤال البحث الرئيس في: ما بُنية الجهاز القضائي التابع للإدارة الذاتية وآليات عمله؟ وما مرجعياته القانونية والوظيفية؟ وما مدى كفاءته وفاعليته؟ ويتفرع عنه أسئلة فرعية عدة:**

1. ما بُنية وهيكلية الجهاز القضائي في الإدارة الذاتية، وما طبيعة المؤسسات التابعة له واختصاصاتها؟
2. ما المرجعيات القانونية والوظيفية الناظمة لعمل هذا الجهاز، وما آليات عمله؟
3. ما مستوى تأهيل الكادر البشري (القضاة) القائم على عمل هذا الجهاز، وما طبيعة توزعهم الديموغرافي؟
4. ما مدى فاعليّة هذا الجهاز لناحية الاستقلالية والأثر في النزاعات المحلية؟

---

[2] Gar Yein Ng, A Discipline of Judicial Governance, Utrecht Law Review, 2011. Page: 103. https://rb.gy/mvsalb

[3] معن طلاع، واقع العلاقات المدنية العسكرية في سورية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/ub6TG

[4] Gar Yein Ng, ibd.

5. ما طبيعة العلاقة وحدودها بين السلطة القضائية وباقي السلطات داخل الإدارة الذاتية (تنفيذية، تشريعية)؟
6. ما طبيعة تعاطي هذا الجهاز مع ملف "الإرهاب"، وخاصة عناصر تنظيم الدولة السابقين أو المشتبه بهم، من المعتقلين في سجون الإدارة الذاتية؟
7. هل توجد بُنية تحتية داعمة ومساعدة لعمل هذا الجهاز، كالطبابة الشرعية ومخابر التحليل الجنائي وغيرها؟
8. ما طبيعة العلاقة بين ملف القضاء وحزب العمال الكردستاني؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات، **حدّدت الدراسة منهجها** في البحث، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبّر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، بشكل يسمح بالانتقال من القراءة الكميّة إلى التحليل الكيفي، بما فيه أسلوب دراسة الحالة، إذ فُرِدَت خمس أوراق، مثّلت كل منها دراسة حالة لتجربة الجهاز القضائي ضمن كل إقليم على حدة، من الأقاليم المعلنة داخل سلطة "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، وذلك في كل من (الحسكة، الرقة، دير الزور، منبج، عين العرب/كوباني).

أما عن **مجتمع الدراسة وعينتها**، فقد مثّلت مؤسسات الإدارة الذاتية وهيئاتها مجتمع البحث الذي تتحرك ضمنه هذه الدراسة، ومن ضمن هذا المجتمع تم سحب عينة الجهاز القضائي كعينة عمديّة غير احتمالية، على اختلاف مؤسساته وتوزعها الجغرافي ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية.

وبالنسبة **لمصادر البيانات**، اعتمدت الدراسة في تحصيل بياناتها الضرورية للإجابة عن الأسئلة على نوعين من المصادر:

- **مصادر أوليّة:** وهي البيانات التي تم جمعها عبر المقابلات، التي اعتمدت على أسئلة مفتوحة ومعمّقة، عكست استفسارات الدراسة ومتطلباتها. إضافة إلى دراسة ومسح مختلف المرجعيات القانونية والوظيفية الناظمة لعمل السلطة القضائية، والمُقرّة رسمياً من قبل الإدارة الذاتية، والاطلاع على بعض القرارات والوثائق الصادرة عن المحاكم بمختلف درجاتها.
- **مصادر ثانوية:** وتمثّلت بمسح مختلف الدراسات السابقة، على ندرتها، إضافة إلى التقارير الحقوقية ذات الصلة، والصادرة عن منظمات دولية ومحلية، مقابل التقارير الصحفية المنشورة والمتعلقة بأبعاد الموضوع.

وفيما يتعلق **بأسلوب جمع البيانات** الأوليّة، فقد اعتُمِدَ أسلوب المقابلة، والتي استندت إلى أسئلة مفتوحة ومُعمّقة تم إعدادها مسبقاً وفقاً لمتطلبات الدراسة، وقد وُجِهَت إلى شرائح عديدة، بحسب المتغيرات التي تناولتها الدراسة، فقد أجرى فريق البحث القائم على الدراسة **56** مقابلة، ميدانية وهاتفية، موزعة على شرائح عدة[5]، على رأسها قضاة ومحامون عاملون ضمن محاكم الإدارة الذاتية، إضافة إلى بعض الإداريين العاملين ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية، وبعض العاملين في المجالس المدنية، مقابل أعضاء في منظمات حقوقية ناشطة ضمن المنطقة، إلى جانب بعض المقابلات المتفرقة التي فرضتها خصوصية كل منطقة.

ولكل دراسة مجموعة من المحددات التي تضبط مجال تحركها، وتتمثل **حدود هذه الدراسة** في التالي:

---

[5] توزع عينة المقابلات:

- **قضاة:** تم إجراء مقابلات مع 15 من المعينين بصفة قضاة وقائمين على رأس عملهم في مؤسسات القضاء والمحاكم التابعة للإدارة الذاتية، والموزعين على مختلف المناطق (الحسكة: 4، الرقة: 4، دير الزور: 3، منبج: 2، عين العرب/كوباني: 2). وقد راعت عينة القضاة قدر الإمكان التنوع الديموغرافي للمعينين بصفة قضاة، وفق التالي: (7 من المكون الكردي، 7 من المكون العربي، 1 من المكون السرياني).
- **محامون:** إذ تم إجراء 14 مقابلة، 10 منها مع محامين يترافعون ضمن المحاكم التابعة للإدارة الذاتية، إضافة إلى مقابلتين مع محاميين من المقيمين في مناطق الإدارة الذاتية التي يعمل فيها الجهاز القضائي، لكن لا يسمح فيها بترافع المحامين كدير الزور. إلى جانب مقابلتين مع محاميين عاملين في محاكم النظام، خاصة ضمن المناطق التي تتداخل فيها السيطرة الأمنية بين الإدارة الذاتية والنظام كالحسكة. وتوزعت المقابلات وفق المناطق: (الحسكة: 3 عاملين في محاكم الإدارة الذاتية و2 عاملين في محاكم النظام، الرقة: 3 من المحامين العاملين في محاكم الإدارة الذاتية. دير الزور: 2 من المقيمين في الريف الغربي الذي يضم المحكمة الوحيدة في دير الزور. منبج: 2 من المحامين العاملين في محاكم الإدارة الذاتية. عين العرب/كوباني: 2). وقد راعت العينة قدر المستطاع وبحسب المُيَسر التنوع الديموغرافي للمحامين، وفق ما يلي: 5 من المكون الكردي، 6 من المكون العربي، 2 من الكون السرياني. 1 من المكون التركماني.
- **إداريون:** تم إجراء 8 مقابلات مع بعض أعضاء المجالس المدنية العاملة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ضمن الأقاليم، إضافة إلى بعض الإداريين العاملين ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية، كلجان الصلح ودُور المرأة، وقد توزعت على مختلف المناطق: (الحسكة: 2، الرقة: 2، دير الزور: 2، منبج: 2)، بينما توزعت العينة ديموغرافياً وفق ما يلي: 3 من المكون الكردي، 5 من المكون العربي.
- **عوائل ووجهاء:** تم إجراء 4 مقابلات مع معتقلين سابقين وعوائل معتقلين حاليين، ممن تمت محاكمتهم أمام محاكم الإدارة الذاتية، أو ممن تم الإفراج عنهم وفق مصالحات عشائرية في الحسكة، إضافة إلى مقابلتين مع 2 ممن حضروا وشاركوا ببعض المصالحات العشائرية التي تم بموجبها الإفراج عن عناصر متهمين بالانتماء لتنظيم الدولة. وقد راعت العينة قدر المستطاع وبحسب المُيَسّر التنوع الديموغرافي.
- **صحفيون ومنظمات حقوقية:** تم إجراء 4 مقابلات مع أعضاء منظمات حقوقية عاملة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، إضافة إلى أعضاء منظمات عاملين خارج سورية، لكن منظماتهم تنشط في الداخل السوري، ضمن مناطق الإدارة الذاتية في كل من (الحسكة، الرقة، دير الزور، منبج). مقابل 3 صحفيين من العاملين ضمن شبكات رصد محلية تنشط في تغطية ومتابعة أخبار منطقة شمال وشرق سورية.
- **استشاريون:** تم إجراء مقابلات مطولة مع 3 من القضاة السابقين المقيمين حالياً خارج سورية، والذين عملوا في محاكم الدولة السورية سابقاً، وخاصة ضمن المناطق التي تقع تحت سيطرة الإدارة الذاتية حالياً، وذلك كاستشارات قانونية وقضائية، والاستئناس ببعض الآراء القانونية فيما يخص القوانين وطريقة عمل القضاء في تلك المناطق.

- **الحدود العلمية:** لا تختص هذه الدراسة في البحث بالقوانين والتشريعات الصادرة عن الإدارة الذاتية وتحليلها كنصوص قانونية، وإنما تختص بدراسة الجهاز القضائي القائم على تطبيق تلك القوانين والتشريعات.
- **الحدود المكانية:** تتناول هذه الدراسة الجهاز القضائي بمختلف مؤسساته في نطاق سيطرة الإدارة الذاتية فقط، ضمن (الحسكة، دير الزور، الرقة، منبج، عين العرب/كوباني).
- **الحدود الزمانية:** تتناول هذه الدراسة التجربة القضائية منذ نشأتها في الإدارة الذاتية عام 2012، وصولاً إلى واقعها في نيسان/أبريل 2021. بينما استغرقت مدة تنفيذ هذه الدراسة من أيلول/سبتمبر 2020 وحتى نيسان/أبريل 2021.

بالمقابل، **واجهت الدراسة بعض الصعوبات** خلال عملية جمع البيانات، وعلى رأسها الظرف الأمني العام الذي دفع بالكثير من المصادر للتحفظ على آرائهم، بينما دفع بعضهم للتفاعل بحذر مع اشتراط عدم ذكر أسمائهم بشكل علني لأسباب أمنية، خاصة من شريحة القضاة والمحامين القائمين على رأس عملهم، فإضافة إلى ما ينصّ عليه البند الخامس/الفصل الثاني (المادة: 47) من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية الناظم لعمل الجهاز القضائي، حول منع القضاة من التصريح عن آرائهم أو ميولهم السياسية لوسائل النشر والإعلام ومنع إفشاء سرّ المداولات[6]، كذلك يسود جو أمني عام وحذر في مختلف مؤسسات الإدارة الذاتية، خاصة فيما يرتبط بالتعليق على طبيعة تلك المؤسسات أو التصريح بآليات عملها على أرض الواقع، وذلك نتيجة السيطرة والرقابة الأمنية العالية ضمنها، وهو واقع معروف بالنسبة لجميع العاملين في تلك المؤسسات أو المقيمين في مختلف مناطق الإدارة الذاتية.

[6] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، الباب الخامس: شؤون القضاة، الفصل الثاني/المادة:47، البند:5-6، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/AH5zM

# الفصل الأول

## نظام "العدالة الاجتماعية"
## (الفلسفة والمؤسسات)

## أولاً: فلسفة النشأة (تأطير نظري)

أُسِّسَ حزب العمال الكردستاني (Partiya Karkerên Kurdistan – PKK) منتصف سبعينيات القرن الماضي في تركيا، وقد نشأ الحزب الجديد متأثراً بالفكر الماركسي اللينيني، وكان هدفه الرئيس إنشاء "دولة كردستان الكبرى المستقلة"، إلا أنه مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ونتيجة لعوامل عدة، أبرزها؛ انهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى الضربات العسكرية التي تلقاها الحزب آنذاك[7]، والضغط الذي واجههُ إبان التنسيق السياسي والأمني بين أنظمة (سورية، العراق، تركيا، إيران)، وتأليفهم لجاناً أمنية مشتركة لمواجهته ودخولهم في اتفاقات ثنائية للتعاون الأمني وضبط الحدود المشتركة (تركيا والعراق) (تركيا وإيران) من بينها اتفاق أضنة بين تركيا وسورية 1998[8]، وما سبقها من إدراج الولايات المتحدة الحزب على لائحة المنظمات الإرهابية 1997، ثم اعتقال تركيا زعيم الحزب، عبد الله أوجلان، عام 1999. فقد ساهمت جملة تلك العوامل بحرف الحزب مسار أهدافه، وانخفاض سقف مطالباته من تشكيل دولة قومية إلى المطالبة بحكم ذاتي على المستوى المحلي[9].

وقد شكّلت كتابات الإيكولوجي الاجتماعي، موراي بوكتشين، العامل الأبرز في تحويل فكر أوجلان، وحُلمه بدولة كردية مستقلة إلى اتباع مسار بديل أطلق عليه اسم "الكونفدرالية الديمقراطية"، أدى ذلك إلى تبني استراتيجية جديدة لحزب العمال، تقوم على تقسيم ساحات العمل السياسي، فتم الإعلان عن تأسيس ثلاثة أحزاب جديدة، هي حزب "الحياة الحرة الكردستاني" في إيران، حزب "الحل الديمقراطي" في العراق، وحزب "الاتحاد الديمقراطي" في سورية. وقد واجه حزب الاتحاد الديمقراطي (Partiya Yekîtiya Demokrat) المعروف اختصاراً بـ (PYD)، إضافة إلى قمع النظام السوري في بداية تشكيله(2003)، صعوبات في إعادة تنشيط الشبكة الاجتماعية في الداخل السوري، والتي كانت مرتبطة سابقاً بحزب العمال الكردستاني، وأصبح الكثير منهم منخرطاً في أحزاب كردية سورية أخرى، لذلك لم ينل اعتراف الحركة السياسية الكردية السورية حتى عام 2006. وكان قد دعا في عام 2005 ضمن بيانه الختامي للمؤتمر الثاني الطارئ للحزب، إلى حث الدولة السورية على سلوك التغيير والانتقال إلى النظام "الكونفدرالي الديمقراطي"[10].

---

[7] Joris Leverink, Murray Bookchin and the Kurdish resistance, ROAR Magazine, 2015. https://rb.gy/brkldg

[8] عمار عباس محمود، القضية الكردية: إشكالية بناء الدولة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2016، ط1، ص: 116-122.

[9] Joris Leverink, ibd.

[10] عبد الله النجار، مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي في شرق الفرات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 17 آب/أغسطس 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/MaWbe

وقد برز مفهوم "الكونفدرالية الديمقراطية" في معظم المؤلفات التي صدرت لموراي بوكتشين، سيما في كتابه "صعود التحضّر وتراجع المواطنة"، إذ رأى فيه أن "الكونفدرالية الديمقراطية" تقوم على أساس ما أسماه "استقلال البلديات الذاتي التحرري" القائم على تطوير مجالس شعبية ولجان أحياء تندمج مع بعضها لتحُل محل الدولة. وهذا ما أطلقَ عليه استراتيجية "القوة المزدوجة" التي تعيق اجتماع القوتين -الدولة والكونفدرالية - في آن معاً. وبتحقيق ذلك -أي عندما تُفرَغ الدولة من سلطتها -يصل المجتمع إلى أعلى قدر من الديمقراطية التشاركية، بحسب بوكتشين[11].

في المقابل، ومن خلال قراءة الرسائل المكتوبة عام 2004، التي جرى تبادلها بين بوكتشين وأوجلان - من خلال وسطاء-يمكن ملاحظة تأكيد الأخير على استخدامه مفاهيم مثل "المجتمع البيئي" و"البلديات التحررية" في أعماله[12]. كذلك يلاحظ تأكيد الديباجة الرسمية لميثاق العقد الاجتماعي الخاص بـ "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، على مبادئ التوازن البيئي ورفضها مفهوم الدولة القوموية والعسكرية والدينية إضافة إلى رفض المركزية في الإدارة والحكم[13]، وهذا ما يُفسر اعتناق الإدارة الذاتية مفهوم "ديمقراطية بلا دولة". كما يلاحظ أن هذا المفهوم -الذي أقره أوجلان- تأثر بأفكار بوكتشين إلى حد كبير، سيما وأنه دعا إلى الحكم من خلال المجالس البلدية الديمقراطية، بحيث تشكّل هذه البلديات المحليّة اتحاداً كونفدرالياً. لذلك يرى بوكتشين أن "الكونفدرالية الديمقراطية" عبارة عن إدارة ذاتية تشاركية ديمقراطية رافضة لمبدأ الدولة الويستفالية[14]. وتعكس فرضية بوكتشين، جوهر نظرية "الأمة الديمقراطية" عند أوجلان، والتي تتنكر بموجبها لكل ما هو قومي، وتدعو إلى إقامة مجتمع ديمقراطي شامل لكل الجماعات العرقية والدينية، وهي أقرب إلى مفهوم الأممية الشيوعية التي نادى بها مفكرو الحركة الشيوعية في أواسط القرن التاسع عشر[15].

وبالاستناد إلى ما ورد، فـ"الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" تمثل الهيئة الرئيسة للكونفدرالية الديمقراطية، وتتكون من مجلس تشريعي يعد بمثابة البرلمان، ومجلس تنفيذي بمثابة الحكومة،

---

[11] Janet Biehl, Bookchin'sLibertarian Municipalism, Cadernos de Campo, 2019. Page: 69. https://rb.gy/zeokbn

[12] نسخة باللغة التركية عن الرسائل المكتوبة بين أوجلان وموراي. وقد قام فريق البحث بترجمتها، للاطلاع أكثر راجع الرابط التالي: https://rb.gy/aplxhs

[13] ميثاق العقد الاجتماعي لـ"لإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.us/QVsrx

[14] Miran Kakaee, Democratic Confederalist Approaches to Addressing Patriarchal Violence Within the JusticeSystem, Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis Group, 13-04-2020. https://rb.gy/tyze44

[15] فؤاد عليكو، نظرية الأمة الديمقراطية تتسبب في نكسة للقضية الكردية إقليمياً، يكتي ميديا، 22 آذار/مارس 2015. متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3nRsI5d

إضافة إلى مجموعة هيئات ومجالس، وأخيراً البلديات الشعبية والكومينات. ويدّعي الحكم الذاتي الديمقراطي أن بإمكان الناس أن يقرّروا مستقبلهم عبر "الكونفدرالية الديمقراطية" وممارسة حق تقرير المصير من خلال نظام مجلس تصاعدي يبدأ من الأسفل إلى الأعلى، وتسمى هذه الهياكل مجتمعة باسم "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، ويكون "الكومين" - مجلس الحي - قاعدة هذا النموذج التصاعدي، ويعقبه البلدات/القرى (المكونة من البلديات)، والمجالس الشعبية للمقاطعات ثم الأقاليم، ويتكون مجلس الشعب من جميع المدن والقرى والبلديات في جميع هذه المستويات[16]، وذلك بتنسيق من حركة "المجتمع الديمقراطي" (TEV-DEM)[17]. والتي تتكون من أحزاب سياسية وحركات اجتماعية ومنظمات مدنية، بالرغم من ادعاء تنوعها؛ إلا أنها في العموم تُمثّل منظمات صغيرة تعمل خلف الكواليس لصالح حزب العمال الكردستاني[18].

في المقابل، وعلى الرغم من تأكيد الإدارة الذاتية أن هيكليتها تقوم من خلال نموذج تصاعدي يبدأ في تشكله من الأسفل إلى الأعلى، للحفاظ على الديمقراطية التشاركية، إلا أنها على أرض الواقع شرَعت منذ البداية في بناء وهيكلة نظامها من الأعلى إلى الأسفل، بدءاً من تشكيل "مجلس غرب كردستان" ومن ثم تشكيل الوحدات الأدنى كالبلديات والكومينات[19]. الأمر الذي يخالف "الرؤية الديمقراطية" التي أعلنت عنها.

وضمن تلك الهياكل والسلطات التي استحدثها حزب الاتحاد الديمقراطي في إطار إعلان الإدارة الذاتية، تم تأسيس السلطة القضائية، والمتمثلة بما أطلق عليه نظام "العدالة الاجتماعية"، ويبدو أن أساس التسمية تنسب أيضاً إلى بوكتشين، الذي تحدث عن العدالة الاجتماعية في أغلب كتاباته، وعلى وجه الخصوص في كتابه "من التحضر إلى المدن: نحو سياسة جديدة للمواطنة"، إذ

---

[16] Pınar Dinç, The Kurdish Movement and the Democratic Federation of Northern Syria, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 26-01-2020. Page: 52. https://rb.gy/dw8kys

[17] حركة المجتمع الديمقراطي في غرب كردستان: تهدف حركة المجتمع الديمقراطي للوصول إلى مجتمع سياسي أخلاقي (ديمقراطي)، يتخذ من النضال التحرري الجنسوي وتحرير المرأة مقياساً لتحرر المجتمع، ويسعى لتحقيق العيش المشترك بين جميع مكونات المجتمع وثقافاته، من قوميات وأديان ومذاهب وطوائف، وبمختلف شرائحه الاجتماعية، في إطار الأمة الديمقراطية والوطن المشترك، وبدستور ديمقراطي يستند إلى أسس ومبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية، في "غرب كردستان" وسورية، متخذاً من مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية نموذجاً لحل القضية الكردية من الناحية العملية، وهذا النموذج لا يقتصر على جغرافية أو منطقة معينة بل يشكل الحل الأمثل لجميع القضايا العالقة في سورية. للمزيد: (ميثاق حركة المجتمع التعددي TEV-DEM)، وكالة أنباء عفرين (2012). متوافر على الرابط التالي: https://goo.gl/DDfZ6z

[18] Burcu Özçelik, Explaining the Kurdish Democratic Union Party's Self-Governance Practices in Northern Syria, Cambridge University Press. 02-10-2019. https://bit.ly/2Li9zvN

[19] مجموعة مؤلفين، حول المركزية واللامركزية في سوريا: بين النظرية والتطبيق، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2018. ط1، ص: 215.

يرى أن السعي لتحقيق العدالة في المدينة يندرج في صلب الحاجة إلى أن يكون الناس أعضاءً في المجتمع، بدلاً من كونهم مجرد دافعي ضرائب، ويرى أن صعود الرأسمالية والدولة البيروقراطية والثقافة الجماهيرية، كانت الدافع الذي أفسح للمجتمع الطريق للخصخصة والانغماس في الذات[20]. وعلى الرغم من حديث بوكتشين عن العدالة الاجتماعية في معظم مؤلفاته، إلا أنها لا تحتوي على معلومات من شأنها أن توضح الهيكلية التي يجب أن تكون عليها مؤسسات العدالة الاجتماعية بشكل تفصيلي.

وقد مثّل النظام القضائي في الإدارة الذاتية، بشكل أو بآخر، إحدى التجليات القانونية لنظرية عبد الله أوجلان المتأثرة بفكر بوكتشين، النظام الذي بدأ بتأسيس ما سمي "محاكم الشعب" 2012، واستمر بالتطور والتعديل نتيجة انتقادات عديدة لعمل تلك المحاكم، إلى أن استقر على تبني ما أطلق عليه "نظام العدالة الاجتماعية" كنظام قضائي لحل المنازعات في المجتمع وتحكيم القانون، وقد مثّل هذا النظام مجموعة مؤسسات أطلق عليها تسمية مجالس ودواوين وهيئات العدالة الاجتماعية، والتي تعدّ بمثابة محاكم باختصاصات ودرجات مختلفة، تتبع القوانين السورية كمرجعية بعد إدخال تعديلات عدة عليها، وقد شكّلت بمجملها السلطة القضائية القائمة حالياً في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية".

## ثانياً: السُلطة القضائية في الإدارة الذاتية (البُنية والمرجعية)

تتمثل السُلطة القضائية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، بمجموعة مؤسسات وهيئات قضائية، يُطلق عليها اسم مؤسسات "العدالة الاجتماعية"، والتي تتوضح معالمها أكثر في "ميثاق نظام العدالة الاجتماعية" الناظم لتلك المؤسسات، والذي أصدرته الإدارة الذاتية في عام 2019 بعد مصادقته من المجلس العام (السُلطة التشريعية)[21]. وتجري آلية عمل نظام العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية كما جاء في ميثاقه وفق "القانون الديمقراطي -الذي أنشأته المجالس الشعبية- والذي بدوره يعكس طبيعة المجتمع وإرادته"، وتصدر قوانينه "باسم الشعب". واستناداً إلى ما جاء في ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، سيتم عرض المؤسسات والمجالس التي يتكون منها هذا النظام نظرياً، مقابل استعراض خطوط عامة لآليات عملها على أرض الواقع، وذلك بالاستناد

[20] Murray Bookchin, From Urbanization to Cities, Cassell, 1995. Page: 198.

[21] صادق المجلس العام في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" يوم 15 كانون الأول/ديسمبر، على ميثاق العدالة الاجتماعية، خلال جلسته ذات الرقم (25)، للمزيد راجع: المجلس العام في الإدارة الذاتية يوحّد النظام القضائي في الإدارات السبع، بوير برس، 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/7BJSb

إلى دراسات الحالة اللاحقة، والتي بحثت في هذه التجربة القضائية وآليات عملها بشكل تفصيلي ضمن كل منطقة من مناطق سيطرة الإدارة الذاتية المُعلنة كأقاليم:

## مجلس العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية

يُمثّل "مجلس العدالة الاجتماعية " العام لشمال وشرق سورية، السُلطة القضائية العليا في الإدارة الذاتية. ونظريّاً يُعدُّ المرجع "المنتخب" من قبل مؤسسات العدالة الاجتماعية في كل من الإدارات الذاتية والمدنية ضمن الأقاليم. ويختص برسم السياسة العامة للعدالة وتنظيم مؤسساتها. ويتكون المجلس من 13 عضواً، مدة ولاية كل عضو سنتان، برئاسة مشتركة، يشغلها حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، كلٌ من: (ريما بركات وعماد الكراف)، كما يُشكّل الأعضاء من المكون الكردي قرابة نصف المجلس[22]. وتتم المصادقة على أعضاء المجلس من قبل المجلس العام في الإدارة الذاتية، وتُعَد اجتماعات المجلس قانونية بحضور ثلثي أعضائه، كذلك يتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء، ويتولى نظرياً جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة بما في ذلك: تعيينهم، ونقلهم، وندبهم، وإعارتهم، واتخاذ الإجراءات المسلكية بحقهم، وإنهاء خدمتهم. ويختص بإعداد الخطط والموازنات، كذلك يُشرف على محكمة الدفاع عن الشعب (الإرهاب). وتكون علاقة مجلس العدالة علاقة مباشرة مع المجلس العام للإدارة الذاتية. ويعد حسب النظام الداخلي، الجهاز الأعلى قضائياً في الإدارة الذاتية ككل، ويتفرع عنه مجالس عدالة اجتماعية فرعية تُعد السُلطة الأعلى قضائياً ضمن كل إقليم[23].

ويقوم مجلس العدالة الاجتماعية برسم السياسات العامة وإصدار التعميمات لمجالس العدالة في الأقاليم[24]. وعلى الرغم مما نصت عليه المادة 15 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، حول آلية تعيين أعضاء مجلس العدالة العام عبر الانتخاب من بين أعضاء مجالسهم الفرعية في كل إدارة ذاتية (أقاليم)[25]؛ إلا أنه وبحسب البيانات، يقوم **كوادر حزب العمال الكردستاني (PKK)** بالتدخل بشكل مباشر في تعيين الأعضاء تعييناً تراعى فيه المحسوبيات والولاءات الحزبية، كما

---

[22] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر دراسات الحالة اللاحقة، والتي شملت الجهاز القضائي في كل إقليم من الأقاليم التالية على حدة: (الحسكة، الرقة، دير الزور، منبج، عين العرب/كوباني). واستندت كل دراسة منها إلى العديد من المقابلات الميدانية والهاتفية مع قضاة ومحامين عاملين في مؤسسات العدالة الاجتماعية.

[23] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". والذي صادقت عليه الإدارة الذاتية بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/AH5zM

[24] للاطلاع على بعض القرارات الصادرة عن مجلس العدالة الاجتماعية لشمال وشرق سورية، كتعميمات لمجالس العدالة الاجتماعية في الأقاليم، راجع المعرف الرسمي لمجلس العدالة الاجتماعية في "إقليم الجزيرة" على الرابط التالي: https://cutt.us/UNP32

[25] المرجع السابق.

يقومون بالإشراف على أعماله ولجانه وسياساته، بما فيها صلاحيات المجلس في تعيين القضاة ضمن مجالس العدالة في الأقاليم أو نقلهم أو فصلهم[26].

ويقصد إجرائياً بالكوادر، ومفرده "كادرو" باللغة الكردية، وهي تسمية تطلق على مقاتلي حزب العمال الكردستاني من ذوي التجربة في جبال قنديل، سواء كانوا من الكرد السوريين أم من غير السوريين (أتراك، إيرانيون)، وتتألف في سورية من مجموعة واسعة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK) المدربين في تركيا والعراق، بالإضافة إلى متطوعين ودعاة وخبراء أوفدهم حزب العمال إلى مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية[27]. وتستخدم التسمية محلياً في الإشارة حصراً لأعضاء حزب العمال الكردستاني. وقد اعتبرت مسألة الكوادر مثيرة للجدل، إذ يراها بعض السكان المحليين في مناطق شمال شرقي سورية تمثل هيكل "سلطة الظل"، مع سلطة اتخاذ القرارات النهائية خلف الكيانات الحاكمة المحلية وخارجها، تحديداً عندما يتعلق الأمر بالأمن. خاصة وأن "الكوادر" تشمل كرداً غير سوريين من جميع أنحاء المنطقة، بالإضافة إلى كرد سوريين خدموا في صفوف حزب "العمال" قبل عودتهم إلى سورية بعد عام 2011، بينما يخدمون حالياً داخل فصائل "وحدات حماية الشعب" الكردية (YPG)، والهيئات المحلية والسياسية والأمنية والإدارية التابعة لها. وقد أحاط بهويتهم ودورهم قدرٌ كبيرٌ من السريّة في السنوات القليلة الأولى من القتال ضد تنظيم الدولة، ولم تكن خلفيتهم واضحة للعرب المحليين أو حتى للكرد في المنطقة، لكن السكان المحليين أدركوا أن هؤلاء الأفراد يميلون إلى اتخاذ القرارات، كما أصبح من الصعب الحفاظ على سريتهم في المناطق العربية على وجه الخصوص، بسبب لهجتهم وأسلوبهم وطريقة تصرفهم الغريبة[28]. وقد استمرت الإدارة الذاتية في إنكار وجودهم حتى عام 2020 بعد تصريح رسمي من قائد قوات "سوريا الديمقراطية"، مظلوم عبدي، والذي أكد وجود الآلاف منهم في مناطق شمال وشرق سورية، في سياق مواجهة تنظيم الدولة[29].

[26] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر دراسات الحالة اللاحقة، والتي شملت الجهاز القضائي في كل إقليم من الأقاليم التالية على حدة: (الحسكة، الرقة، دير الزور، منبج، عين العرب/كوباني). مرجع سبق ذكره.

[27] Burcu Özçelik, Explaining the Kurdish Democratic Union Party's Self-Governance Practices in Northern Syria, Cambridge University Press. 02-10-2019. https://bit.ly/2Li9zvN

[28] Crisis Group، The SDF Seeks a Path Toward Durable Stability in North East Syria, 25 November 2020: https://cutt.us/AL6Us

[29] Crisis Group، ibd.

## مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية

يوازي مجلس العدالة الاجتماعية، مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية، وهو الجهة المشرفة على جميع النساء العاملات في مؤسسات العدالة في الإدارات الذاتية والمدنية. ويقوم بمهمة "التنسيق بين مجالس المرأة الفرعية للعدالة الاجتماعية، إضافة إلى إبداء الرأي في القوانين المتعلقة بالمرأة، كذلك يعمل على إعداد مشاريع من شأنها تأمين دخل إضافي للنساء العاملات في مؤسسات العدالة، كما يضطلع بمهمة نشر فكر وفلسفة "الأمة الديمقراطية"، ويتكون من 21 عضواً"[30].

وتظهر البيانات المجموعة عبر دراسات الحالة ضمن مختلف الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية، إشراف كوادر حزب العمال الكردستاني من النساء، بشكل مباشر على عمل المجلس، إذ يتدخلن في سياساته وتعييناته بشكل يعتمد على اعتبارات حزبية، ويتجاوز آلية الانتخابات في كثير من الأحيان. أما بالنسبة لفروعه ضمن الأقاليم (مجالس المرأة للعدالة الاجتماعية) فيُشرف عليها أيضاً وبشكل مباشر نساء من كوادر حزب العمال، ويختلف عدد أعضاء المجالس الفرعية من إقليم لآخر، فيما اقتصر وجودها في بعض الأقاليم نظرياً فقط دون أي وجود فعلي على أرض الواقع كـ(دير الزور)[31].

## مجالس العدالة الاجتماعية في الأقاليم

ينبثق عن المجلسين السابقين، مجالس عدالة اجتماعية ومجالس مرأة للعدالة الاجتماعية (مجالس مصغرة)، توجد في أغلب الأقاليم التي تقع تحت سيطرة الإدارة الذاتية حتى العام 2021، ويمثل مجلس العدالة الاجتماعية ضمن كل إقليم السُلطة القضائية العليا، ويتكون من مجموعة لجان: (لجنة التفتيش القضائي، لجنة النيابات، لجنة التنفيذ، اللجنة الإدارية والمالية، ولجنة الصلح). ويُنتخَب أعضاء المجلس نظرياً من خلال "الكونفرانس" العام[32] -وهو المؤتمر الذي يعقد بقرار من المجلس العام لحزب "الاتحاد الديمقراطي" بغية انتخاب أعضاء مجلس العدالة الاجتماعية-، وتستمر مدة ولاية كل عضو سنتان، وعلى أعضاء المجلس المرشحين خدمة لا تقل عن

---

[30] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، مرجع سبق ذكره.

[31] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر دراسات الحالة اللاحقة، والتي شملت الجهاز القضائي في كل إقليم من الأقاليم التالية على حدة: (الحسكة، الرقة، دير الزور، منبج، عين العرب/كوباني). مرجع سبق ذكره.

[32] النظام الداخلي لحزب الاتحاد الديمقراطي(PYD). الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي، متوفر على الرابط لتالي: https://bit.ly/2N36Gj2

3 سنوات في مؤسسات العدالة، باستثناء ممثلي لجان الصلح، ولا يجوز أن يجمع عضو المجلس بين عضويته وأي منصب آخر[33].

ووفقاً للبيانات المجموعة عبر دراسات الحالة ضمن كل إقليم، تخضع مجالس العدالة في كل منطقة إلى سلطة كوادر حزب العمال المفروزين ضمن تلك الأقاليم، والمعروفين باسم "كوادر العدالة"، وذلك كتسمية عامية متداولة لتمييزهم عن باقي الكوادر المسؤولين عن المؤسسات الأخرى ضمن الإدارة الذاتية، إذ يُشرف على مجلس العدالة ضمن كل إقليم عدد منهم، وأغلبهم من الكرد غير السوريين (أتراك، إيرانيون)، إضافة إلى كوادر محليين. وهم معروفون بالنسبة للقضاة والمحامين وحتى المراجعين من أصحاب الدعاوى، بأسماء حركيّة، ويعدّون مسؤولين عن مجلس العدالة إدارياً ومالياً وأمنياً، ويشرفون على سياساته ولجانه، كما يتدخلون في تعيين أعضائه بشكل مباشر، يتجاوز آلية الانتخابات عبر "الكونفرانس" العام، والذي لا يعقد في بعض الأقاليم وليس له وجود. أما بالنسبة لأعضاء المجالس فيختلف عددهم من إقليم إلى آخر، وكذلك منهم من لم يحقق فترة الخدمة المنصوص عليها لتأهيله للعضوية، وكذلك يجمع آخرون بين عضويتهم في المجلس ومناصب أخرى ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية، بشكل يُخلّ بآلية العمل القضائي. وفي بعض الأقاليم كدير الزور يتألف مجلس العدالة من الكوادر أنفسهم إضافة إلى بعض الأعضاء[34].

## ديوان العدالة الاجتماعية

ويتفرع عن مجلس العدالة الاجتماعية ضمن كل إقليم، ما يسمى بديوان العدالة الاجتماعية، وهو مؤسسة من مؤسسات العدالة الاجتماعية، مهمتها حلّ القضايا والبت في المنازعات المعروضة عليها، وفق القوانين ومبادئ العدالة الاجتماعية. وكانت تسمى سابقاً بمحكمة الشعب، ومن ثم هيئة العدل. وتختص بالنظر في جميع المنازعات المدنية والتجارية والإدارية والجزائية، أياً كانت أطراف النزاع[35]، ويتألف ديوان العدالة من أربع هيئات رئيسة تعدّ بمثابة تجمع محاكم بدرجات مختلفة، وتتوزع مهامها نظرياً، وفق ما يلي[36]:

---

[33] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

[34] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر دراسات الحالة اللاحقة، والتي شملت الجهاز القضائي في كل إقليم من الأقاليم التالية على حدة: (الحسكة، الرقة، دير الزور، منبج، عين العرب/كوباني). مرجع سبق ذكره.

[35] رياض علي، النظام القضائي في مناطق "الإدارة الذاتية": قضاء مسيّس ومحاكم غير نموذجية وتفتقر للقضاة ورجال القانون، المركز الكردي السويدي للدراسات، 11 حزيران/يونيو 2017. متوافر على الرابط التالي: https://rb.gy/yougvw

[36] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

1. **هيئة العدالة الاجتماعية:** وهي هيئة من هيئات ديوان العدالة الاجتماعية، يتم تعيين أعضائها من قبل مجلس العدالة في كل إدارة ذاتية ومدنية، مؤلفة من ثلاثة أو خمسة أعضاء من الجنسين، وتقوم بإصدار القرارات في جميع الدعاوى وإشراك المجتمع في اتخاذ القرارات عن طريق "البلاتفورم" والتحكيم وهيئة المحلفين.
2. **هيئة التمييز:** وكانت تسمى سابقاً محكمة الاستئناف، ومن أبرز مهامها مراقبة الأحكام والقرارات الصادرة عن دواوين العدالة الاجتماعية، والنظر في مدى صحتها ومطابقتها للقانون، كذلك النظر في جميع الطعون المقدمة.
3. **هيئة النيابة العامة:** ومهمتها إقامة الدعوى العامة، والتحقيق فيها ومباشرة إجراءاتها أمام هيئة العدالة والتمييز، ممثلة بالحق العام وتحريك الدعاوى العامة، وتختص بالنظر في الشكاوى المقدمة والتحقيق، كذلك الإشراف على دور التوقيف والسجون، والإشراف الوظيفي على أعضاء مكاتب التحقيق في "الأسايش"، ومتابعة وتنفيذ الأحكام الجزائية، ويتألف أعضاؤها من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء من كلا الجنسين، ويتم تعينهم عبر مجلس العدالة.
4. **هيئة التنفيذ والكاتب بالعدل:** تقوم بتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الإعدادية والمبرمة ومكتسبة الدرجة القطعية، وتنفيذ الصكوك والاتفاقيات والعقود الرسمية والقرارات التي يمنحها القانون قوة التنفيذ، فبعد أن يصبح الحكم مبرماً يتم إحالته إلى هيئة التنفيذ في المنطقة، ويتم تنفيذه جبراً في حال عدم قبول المحكوم عليه تنفيذه طوعاً، وتتم الاستعانة بمؤسسة "الأسايش" (الأمن العام) في حالة الضرورة. وتتمتع دوائر التنفيذ بالصلاحيات اللازمة للتنفيذ كافة، كالحجز والبيع الجبري والحبس الإكراهي. أما كاتب العدل، وهو أحد أعضاء هيئة التنفيذ، فمكلف في حدود سلطته واختصاصه بالقيام بتحرير وتوثيق العقود التي يوجبها القانون.

وتعدّ هيئات النيابة العامة بمثابة محاكم درجة أولى، فيما تعد هيئة التنفيذ وهيئة التمييز بمثابة محاكم درجة ثانية. أما هيئة العدالة الاجتماعية فتعدّ أعلى سلطة قضائية في القضايا المبرمة، بينما تعد هيئة التمييز أعلى سلطة قضائية في القضايا القابلة للطعن[37]. وبحسب البيانات وما أظهرته دراسات الحالة اللاحقة، يشرف على كل ديوان عدالة اجتماعية ضمن كل إقليم، كادر من حزب

[37] "محاكم الشعب" الخاصة بالإدارة الذاتية من الداخل، مجلة عين المدينة، 25 أيلول/سبتمبر2019. متوافر على الرابط التالي: https://rb.gy/i7sddz

العمال الكردستاني أو أكثر، ويتولى مهمة الإشراف عليه وتنظيم أموره مالياً وإدارياً ومراقبة سياساته، كما يتدخل في التعيينات ضمن الهيئات، وكذلك في بعض القرارات القضائية.

## لجان الصلح

هي إحدى اللجان الأساسية في نظام العدالة الاجتماعية، وتعمل على حلّ المشاكل وفق الطرق الرضائية والمعايير الأخلاقية، وتنظر في الخلافات المدنية والخصومات الجزائية، كذلك في اقتراح أسماء أعضاء هيئات المحلفين و"البلاتفورم" والمحكمين والخبراء من ذوي الاختصاصات، ويكون ذلك بناءً على طلب ديوان العدالة الاجتماعية. وتوجد لجان الصلح في "الكومينات" والبلدات والمدن والمقاطعات. والجدير بالذكر أن الدعاوى المدنية لا تقيد أمام ديوان العدالة ما لم تمرّ على مجالس الصلح، بينما لا ينطبق ذلك على الدعاوى الجزائية، فإذا لم تستطع لجنة الصلح حلّها، تكتب في تقريرها الأعمال التي قامت بها واقتراحاتها وترفعها لديوان العدالة[38].

وفيما يتعلق بآليات تعيين أعضاء لجان الصلح، وعلى الرغم مما نصت عليه المادة 33 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، بأن "يتم اختيارهم عبر انتخابات ديمقراطية، من أبناء وسكان القرية أو البلدة، من ذوي الخبرة والأخلاق والمقبولين اجتماعياً[39]"، إلا أن البيانات المجموعة عبر دراسات الحالة تشير إلى تدخل كوادر حزب العمال في تعيين أعضاء اللجان، بشكل غالباً ما يتجاوز الخبرة والقبول الاجتماعي، خاصة الممثلين منهم في مجالس العدالة، وذلك بشكل مباشر أو عبر الشبكات المحليّة المرتبطة بالكوادر. بالمقابل، يرى بعض الحقوقيين والباحثين أن السلطة القضائية في لجان الصلح غير فعالة، وتُترك في أيدي أفراد عاديين من أبناء المدن والبلدات، من غير المؤهلين لحلّ القضايا بالطرق الرضائية والأدوات الدبلوماسية. وأن هذه الهيئات الرسمية بما فيها لجان الصلح وهيئة المحلفين و"البلاتفورم" وإن بدت مستقلة ومختلفة عن بعضها، إلا أن هذا الاختلاف لا يعدو كونه اسمياً فقط[40].

## دُور المرأة

تُعدُّ دُور المرأة إحدى مؤسسات العدالة الاجتماعية، وتعتبر بمثابة لجان الصلح، لكنها تختص فقط في قضايا المرأة وخلافاتها الزوجية. وهي مؤسسة مدنية اجتماعية تعمل من أجل توعية وحلّ مشاكل

[38] "الإدارة الذاتية" تصدر قانون "نظام العدالة الاجتماعية" في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وكالة سمارت للأنباء، 28 كانون الثاني/يناير 2016. متوافر على الرابط التالي: https://rb.gy/v3iaga

[39] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

[40] Carl Drott, Syrian Kurdish Areas under the Rule of Law? Carnegie Middle East center, 2014. https://cutt.us/Ezlwt

المرأة، وتنتشر دُور المرأة في المدن والقرى والبلدات ضمن كل إقليم، وتتبع إدارياً لمجلس المرأة للعدالة الاجتماعية، وتتكون كل دار من مجلس إداري، إضافة إلى لجان مصالحة وتدريب وتكافل اجتماعي، وتختص هذه اللجان بالقضايا الخاصة بالمرأة كافة، وتحضر في المحكمة ممثلة عنها في القضايا المتعلقة بالمرأة[41]. وتهدف هذه الدُور إلى "محاربة كافة أشكال العنف ضد المرأة، والمساهمة في تفعيل دورها في العمل السياسي ونشر فكر وفلسفة "الأمة الديمقراطية"، إضافة إلى دعم وتشجيع المرأة اقتصادياً من خلال تطوير الجمعيات والمشاريع" [42]. وتعمل هذه المؤسسة ضمن إطار قانون "حماية المرأة"، الذي أقرته الإدارة عام 2014، ويعتمد القانون مبدأ المناصفة والتشاركيّة في إدارة المؤسّسات كافة[43].

وعملياً ووفقاً للبيانات التي جمعتها دراسات الحالة في مختلف الأقاليم، يشرف على عمل دُور المرأة كوادر حزب العمال من النساء المشرفات على مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية ضمن كل إقليم، إضافة إلى كوادر محليين، وشبكات مرتبطة بهم من النساء اللواتي خضعن لدورات فكرية للحزب. بالمقابل، ورغم فاعلية الدُور التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إلا أنها تتعرض لانتقادات مستمرة بخصوص دورها في حماية المرأة بالشكل المطلوب، إذ إنها بحسب حقوقيين، تهدف إلى التخلص من منظمات المجتمع المدني المستقلة بما فيها المنظمات الداعمة لحقوق المرأة، وتشكيل مؤسسات بديلة تقوم على أسس أيديولوجية وتبعية سياسية أحادية [44]. إضافة إلى توثيق منظمات محلية ودولية آلاف من حالات الاعتداء على النساء في المدن الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، شملت الضرب والقتل والاختطاف والاغتصاب والتحرش والعنف السياسي[45]، وقد وثق مجلس العدالة الاجتماعية في الحسكة خلال العام 2020 فقط، ما يزيد عن 1600 حالة اعتداء على المرأة[46]، كذلك لابد من الإشارة إلى عشرات التقارير الدولية التي تُنتَقَد فيها وحدات حماية الشعب/المرأة في

---

[41] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

[42] هيئة المرأة 4 أعوام من الإنجازات المتواصلة، وكالة أنباء هاوار، 19 أيلول/سبتمبر2018. متوافر على الرابط التالي: https://rb.gy/bzrprb

[43] قانون حماية المرأة في الشمال السوري...رتوش تجميلية لواقع مرّ، شبكة المرأة السورية، 6 نيسان /أبريل2018. متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3qJfNVI

[44] المرجع السابق.

[45] تحرر المرأة الكردية في سوريا: واقع أم دعاية سياسية؟، رصيف22، 12 أيلول/سبتمبر 2016. متوافر على الرابط التالي: https://rb.gy/qrdyts

[46] توثيق الجرائم الواقعة على المرأة في شمال وشرق سورية، إحصائية صادرة عن مجلس العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، المُعرّف الإلكتروني الرسمي لمجلس العدالة، 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/p8cED

استمرارها بتوظيف وتجنيد الفتيات القاصرات للخدمة في القوات المسلحة[47]، والتي لا توثق كانتهاكات ضمن تقارير مؤسسات العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية.

## محكمة الدفاع عن الشعب

تُعدُّ محكمة الدفاع عن الشعب، أو محكمة (الإرهاب)، إحدى مؤسسات العدالة الاجتماعية، وقد تأسست المحكمة بداية العام 2014، بدعوى النظر في الجنايات المرتكبة بحق أبناء مناطق شمال وشرق سورية والانتهاكات التي طالتهم، وبموجب قانون مكافحة الإرهاب، الذي أُصدِر استناداً لأحكام العقد الاجتماعي، وبناءً على المقترح المُقدم من المجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية الديمقراطية في الجزيرة، برقم /244/ تاريخ 2014/7/31، والمصادقة من قبل المجلس التشريعي في جلسته رقم /25/ التي عُقدت بتاريخ 2014/9/27[48]. وبحسب الإدارة الذاتية، "تعتمد المحكمة في مرجعيتها على القوانين الدولية الخاصة بقضايا الإرهاب، بما فيها القانون السوري، إضافة إلى دراسة نماذج الدول المتقدمة التي أقرت محاكم إرهاب، إضافة إلى اعتماد مواثيق حقوق الإنسان كمرجعية تستند إليها المحكمة في قوانينها وفي إدارة السجون التابعة لها"[49].

وبالرغم من تخصيص ميثاق نظام العدالة الاجتماعية لفصل خاص بمحكمة الدفاع عن الشعب؛ إلا أنه لا يضم أي تفاصيل من شأنها توضيح آلية عملها، إضافة إلى تأكيد الميثاق أن هذه المحكمة بالتحديد تعمل وفق قانون خاص بها[50]. وقد وجّهت لها انتقادات قانونية عدة، بكونها محكمة استثنائية، تُشكّل خرقاً واضحاً لميثاق العقد الاجتماعي الذي ينص في المادة /70/ على عدم جواز إحداث محاكم استثنائية أو خاصة[51]. كذلك يشوب قانون الإرهاب المعمول به الغموض، خاصة وأنه لم ينشر في الصحف والوسائل الرسمية المتوفرة في المنطقة[52]. كذلك يعاب على المحكمة أنها لا تقبل المرافعة والدفاع عن المتهم، إذ أكّدت منظمات دولية عدة، على رأسها "العفو الدولية" ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على اعتقال بعض الأشخاص تعسفاً لفترات تصل

---

[47] رسالة "هيومن رايتس ووتش" إلى الإدارة الذاتية وقوات حماية الشعب التابعين لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. "هيومان رايتس ووتش"، 22حزيران/يونيو 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/xdmeH

[48] محاكم الدفاع عن الشعب حاكمت 8 آلاف سوري وتحضيرات للنظر في شؤون دواعش الخارج، صحيفة الجسر، 19 شباط/فبراير 2020، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mKSEi5

[49] انتقام أم تطبيق للقانون . الإدارة الكردية وأسرى "داعش"، DW عربية، 17 أيار/مايو 2015. متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mZWLrJ

[50] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

[51] ميثاق العقد الاجتماعي لـ "لإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، مرجع سبق ذكره.

[52] انتقام أم تطبيق للقانون. الإدارة الكردية وأسرى "داعش"، مرجع سبق ذكره.

إلى السنة دون تهمة أو محاكمة، وأن الإجراءات المتخذة بحقهم كانت جائرة على نحو صارخ، إذ تعرضوا للتعذيب، وحرموا من حقوقهم في الاطلاع على الأدلة الموجهة ضدهم، والاتصال بمحام وبعائلاتهم[53]، وكذلك سُجّلت العديد من حالات الوفاة تحت التعذيب في السجون التابعة لها. وفي الوقت الذي تقول فيه الإدارة الذاتية إن "محكمة الدفاع عن الشعب تُدار من جانب مجلس العدالة"، بحسب ميثاق العدالة الاجتماعية، تشير البيانات التي أظهرتها دراسات الحالة اللاحقة في كل من الحسكة وعين العرب/كوباني، إذ تتواجد فيهما فقط فروع للمحكمة، أنها تُدار من جانب كوادر حزب العمال الكردستاني بشكل مباشر، والذين يشرفون على تعيين قضاتها وسير العملية القضائية ضمنها، وكذلك على السجون ودور التوقيف التابعة لها.

## محاكم "البلاتفورم": (منصات العدالة)

نصت المادة الثالثة من قانون الإجراءات على ضرورة إشراك المجتمع في إصدار الأحكام عن طريق مجموعة هيئات منها "البلاتفورم"[54]. والتي يطلق عليها وصف منصات العدالة، وتوصف بأنها لجان سلام وتوافق. وفي السابق انتُقِد نظام محاكم الشعب بسبب الشبه بينه وبين المحاكم في أنظمة العدالة الهرمية الحالية. ورداً على هذا النقد، أُنشِئت منصات العدالة "بلاتفورم" بوصفها بديلاً لمحاكم الشعب[55]. وتعتمد فكرة "البلاتفورم" في جوهرها على حشد مجموعة من الناس ضمن محكمة علنيّة يتم تشكيلها في القضايا التي تمس الرأي العام على مستوى الإقليم أو البلدة أو المدينة، إذ يقوم هؤلاء الناس بإصدار حكمهم القطعي في القضية بدلاً من القضاة. وقد عقدت التجربة خلال السنوات الفائتة في بعض الأقاليم وضمن قضايا محددة كجرائم القتل العمد أو السرقات أو غيرها.

ولكن بالمقابل، وجِهت للتجربة انتقادات عدة، على رأسها: أن العقوبة التي تصدر عن منصات "البلاتفورم" بحق المتهم صادرة بشكل قطعي من أشخاصٍ عاديين لا دراية لهم بالقوانين وأصول المحاكمات، عدا أن غالبية المُشاركين في جلسات النطق بالحكم لا يكونون مُطّلعين على حيثيات القضية، إلا من خلال تلك الجلسة التي لا تستغرق بمجملها سوى ساعات[56]، وبحسب البيانات

[53] سوريا: الاعتقالات التعسفية وافتقار المحاكمات الصارخ للعدالة يشوهان كفاح "حزب الاتحاد الديمقراطي" ضد الإرهاب، منظمة العفو -الدولية، 7 أيلول/سبتمبر 2015. متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/2JFrr3f

[54] المادة 3 من قانون الإجراءات لنظام العدالة الاجتماعية. للاطلاع راجع الرابط التالي: https://cutt.us/T1Wtv

[55] Miran Kakaee, Democratic Confederalist Approaches to Addressing Patriarchal Violence within the JusticeSystem, Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis Group, 13-04-2020. Page: 6. https://rb.gy/tyze44

[56] القضاء في روج آفا: إشكالياتٌ في آلية تطبيق القوانين وغيابٌ لحقوقيين مختصين، صحيفة روك أونلاين،1 تموز/يوليو2017. متوافر على الرابط التالي: https://rb.gy/lywebl

التي أظهرتها دراسات الحالة اللاحقة، يبدو أنه يتم استخدامها أحياناً كأداة للالتفاف على القانون عبر عاملين هما: إسباغ صفة قضية "رأي عام" على قضايا خاصة ومحددة، وكذلك التحكم بطبيعة الحضور، إذ سُجلت حالات عديدة ضمن مختلف الأقاليم، قام خلالها حزب "الاتحاد الديمقراطي" بحشد أتباعه للتصويت بغية حرف مسار القضية أو تعطيله. أو أن يقوم بعض كوادر حزب العمال بطلب عقد "بلاتفورم" في القضايا التي تمس مصالح أحد الأطراف المرتبطين بهم، وذلك لمنع إخضاعهم لمحاكمات رسمية وحرف مسار القرار القضائي.

## أكاديمية "ميزوبوتاميا": (آلية تعيين القضاة)

وتعرفها الإدارة الذاتية وفقاً لميثاق العدالة الاجتماعية، كـ "مؤسسة علمية مختصة في العلوم الحقوقية والقانون والعدالة الاجتماعية"، وترتبط الأكاديمية بمجلس العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" تنظيمياً وإدارياً ومالياً، وتعمل وفق أسس ومبادئ "الأمة الديمقراطية"، وتقوم على تدريب وإعداد الكوادر القضائية وتطوير نظام العدالة الاجتماعية[57]، إذ تقوم الأكاديمية على إعداد وتأهيل قضاة وفقاً لدورات تتراوح بين 45 يوماً إلى 6 أشهر، وتستقبل خلالها حملة إجازة الحقوق أو العلوم الإنسانية أو حتى الشهادات الثانوية، وتعمل على تخريجهم كقضاة للعمل في دواوين العدالة الاجتماعية إثر الفترة التدريبية، كما تضم الأكاديمية قسماً لتدريس الحقوق.

وتقوم آلية تعيين القضاة، وفق المادة 46 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، على وجوب من يولى القضاء أن يكون من أبناء مناطق الإدارة الذاتية وله حق الإقامة فيها، إضافة إلى أن الميثاق حدد شروط قبول القضاة في المحاكم وأهمها: أن يكون غير محكوم بجناية أو جرم شائن، ولا يجوز للقاضي الجمع بين وظيفته القضائية ومهن أخرى، ولا يجوز إعادة القاضي المفصول لأسباب النزاهة إلى مجال القضاء مطلقاً، وكذلك يجب أن يكون من حاملي شهادة الإجازة في الحقوق من إحدى الجامعات السورية أو ما يعادلها، أو من خريجي أكاديمية "ميزوبوتاميا"، إذ تعد بمثابة جامعة معترف بها رسمياً داخل مناطق الإدارة فقط، إضافة إلى تخطيه المسابقة التحريرية والشفهية التي تجريها الأكاديمية بأمر من مجلس العدالة الاجتماعية[58].

وتشير البيانات، إلى أن 90% من المناهج التي تُدرسها أكاديمية "ميزوبوتاميا" هي مناهج أيديولوجية تتماشى مع حزب "الاتحاد الديموقراطي" وفلسفة "الأمة الديمقراطية"، وأن 10% فقط من المنهاج

[57] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

[58] المرجع السابق.

تُدرِّس مبادئ حقوقية عامة، كما يشرف على الأكاديمية والتدريب بعض المحامين وكوادر حزب العمال المحليين تحت إشراف كوادر الحزب الأجانب، وبحسب بعض اللذين التحقوا بالتدريب فإن القائمين عليها غير مؤهلين حقوقياً أو قانونياً[59].

## المرجعيات: (قانونية ووظيفية)

يستند الجهاز القضائي أو ما يطلق عليه "نظام العدالة الاجتماعية" إلى المادة 88 من "ميثاق العقد الاجتماعي لـ"الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، والتي تنص على شرعية العمل بالقوانين الوضعية السورية الحالية (الجزائية والمدنية)، بما لا يتعارض مع أحكام ومواد ميثاق العقد الاجتماعي[60]. وفيما يخص المرجعية الناظمة لعمل مؤسسات الجهاز القضائي في الإدارة الذاتية والعاملين فيها، فإنه يستند إلى مرجعيات متعددة قانونية ووظيفية، تتوزع على الشكل التالي:

- **ميثاق العقد الاجتماعي:** تمت المصادقة على ميثاق العقد الاجتماعي في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" في 6 يناير من عام 2014، ويتكون الميثاق من تسعة أبواب ضمت 95 مادة، تبعه ملحقات تعديلية عدة، شملت هيكلية المجلس القضائي ومهامه، عبر مراسيم صدرت خلال العام 2018. ويُعَد ميثاق العقد الاجتماعي بمثابة الدستور الخاص بالإدارة الذاتية، وقد خصص فيه الباب السادس بوصفه باباً تفصيلياً للمجلس القضائي، إذ تم التطرق فيه لأهمية استقلال القضاء ومهامه وآلية تعيين القضاة وعزلهم، إضافة إلى أمور تتعلق بحقوق المواطنين في حال مثولهم أمام القضاء[61].
- **قانون الإجراءات لنظام العدالة الاجتماعية:** يتضمن قانون الإجراءات مجموعة مواد تتعلق بأصول المحاكمات المدنية والجزائية والأحكام العامة ورفع الدعاوى وقيودها، إضافة إلى مواضيع الدفوع، واختصام الغير، وإدخال ضامن، والطلبات العارضة، كذلك تفاصيل تتعلق بالمواطنين والآلية التي يجب اتباعها أثناء التقدم بالدعاوى القضائية. وتحديد اللغات الكردية والعربية

[59] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجرها فريق البحث مع اثنين من المحامين واثنين من حاملي إجازات العلوم الإنسانية، من الملتحقين بدورات قضائية ضمن أكاديمية "ميزو بوتانميا"، وقد أجريت المقابلات في الفترة الواقعة بين 1-15 تشرين الأول/أكتوبر2020، وقد تمت مقابلتان منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما أجريت اثنتان عبر الهاتف.

[60] ميثاق العقد الاجتماعي لـ"الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.us/QVsrx

[61] المرجع السابق.

والسريانية بوصفها لغات معتمدة بالمحاكم. وكذلك عرض تفصيلي لآلية إصدار مذكرات الإخطار والإحضار والتوقيف. ومعلومات عن آلية إجراء الجلسات القضائية ونظامها[62].

- **ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في شمال وشرق سورية:** تمت المصادقة على ميثاق نظام العدالة الاجتماعية من قبل المجلس العام للإدارة الذاتية في جلسته رقم 25 بحضور الرئاسة المشتركة ومعظم أعضاء المجلس، وحضور اللجنة التي قامت بصياغة الميثاق، والمُشكّلة من عدد من أعضاء مجلس العدالة في شمال وشرق سورية. ويعدّ الميثاق مرجعية وظيفية ناظمة لعمل مؤسسات العدالة الاجتماعية والعاملين فيها. ويتضمن حقوق وواجبات القضاة، إضافة إلى تعريف وتحديد اختصاص ومهام جميع مؤسسات العدالة الاجتماعية، وعلى رأسها مجلس العدالة الاجتماعية، وديوان العدالة الاجتماعية، دور المرأة، لجان الصلح، و"البلاتفورم"[63].
- **ميثاق الإدارة الذاتية:** وهو ميثاق ناظم للسلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وقد خُصِّصَ الفصل الثالث منه لشرح المبادئ العامة لمجلس العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، ومعلومات عن آلية تشكيل المجلس واختصاصاته[64].
- **قوانين وتشريعات:** لناحية القوانين الأساسية التي يستند إليها الجهاز القضائي، اعتمدت الإدارة الذاتية قانون العقوبات السوري بوصفه مرجعيّة أساسية مع إجراء تعديلات على بعض مواده. مقابل المراسيم والقرارات التي يصدرها المجلس العام في الإدارة ويعممها مجلس العدالة، والتي تصبح مرجعية قانونية. وضمن سياق تشريع العمل بالقوانين الوضعية للنظام السوري مع إدخال بعض الأحكام المخففة وحذف بعض القوانين التي لا تتناسب مع طبيعة "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، أصدرت الإدارة الذاتية مجموعة من القوانين الخاصة، أبرزها: قانون مكافحة الإرهاب وقانون الأحزاب السياسية وقانون تنظيم المجتمع المدني، قانون الإعلام، قانون الجمارك.

---

[62] قانون الإجراءات لنظام العدالة الاجتماعية. وقد اطلع عليه فريق البحث عبر بعض المعينين بصفة قضاة، ممن أجريت معهم المقابلات، وهو متوافر للاطلاع ضمن أرشيف مركز عمران للدراسات الاستراتيجية على الرابط التالي: https://cutt.us/T1Wtv

[63] إعلان مصادقة المجلس العام في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" على ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، 15 كانون الأول/ديسمبر 2019. متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mADfkw

[64] ميثاق الإدارة الذاتية. وقد اطلع عليه فريق البحث عبر بعض المعينين بصفة قضاة، ممن أجريت معهم المقابلات، وهو متوافر للاطلاع ضمن أرشيف مركز عمران للدراسات الاستراتيجية على الرابط التالي: https://cutt.us/MAjGe

الشكل رقم (1): نظام العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية وهيكلية مؤسساته، إعداد فريق البحث.

**اقتصر هذا الفصل ضمن السياق العام للدراسة، على تقديم عرض عام للجهاز القضائي في الإدارة الذاتية والمؤسسات والهيئات التابعة له، واختصاصاتها النظرية، بحسب مو اثيق الإدارة الذاتية، إضافة إلى استعراض المرجعيات القانونية والوظيفية الناظمة لها، مقابل الخطوط العامة لعملها وطبيعة وآليات التعيين ضمنها، والنقد العام الذي وجِّه لتلك المؤسسات، وذلك كمقدمة لفهم البُنية القضائية في الإدارة الذاتية بشكل نظري، وكتمهيد لدراسات الحالة التي قام فريق البحث بإعدادها، والتي تختص بدراسة تلك البُنية النظرية ومرجعياتها عملياً على أرض الو اقع، وفحص آليات عملها الحقيقية ومدى فعاليتها و أثرها، إضافة إلى طبيعة الكادر البشري القائم عليها (قضاة) ومدى تأهيلهم القانوني وكيفية توزعهم الديموغرافي، وطبيعة العلاقة بين السلطة القضائية وباقي السلطات القائمة على الأرض، إذ أُفرِدَت دراسة حالة**

**خاصة بكل إقليم عل حدة من الأقاليم التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، وذلك بحسب خارطة توزع مجالس ودواوين العدالة الاجتماعية، وبذلك تم إنجاز خمس دراسات حالة تناولت كلاً من: ("الجزيرة"/الحسكة، الرقة، دير الزور، منبج، "الفرات"/كوباني).**

# الفصل الثاني

## البُنية القضائية في الإدارة الذاتية (الحسكة نموذجاً)

## تمهيد

بدأت التحركات العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD ضمن محافظة الحسكة منتصف عام 2011، حيث أخذت تظهر تدريجياً مجموعات مسلحة تابعة للحزب بشكل مُبكّر وعلني، بالتزامن مع عبور كوادر حزب العمال الكردستاني القادمة من جبال قنديل الحدود السورية والدخول إلى المنطقة، وإفراج النظام السوري عن معتقلين سابقين من قيادات حزب العمال، بالتزامن مع الإفراج عن جهاديين ضمن عفو عام بتاريخ 31 أيار/مايو 2011[65].

ومع نهاية عام 2011 عانت المنطقة من فوضى أمنية دون تدخل من قبل النظام السوري، ما أعطى مبرراً لانتشار حواجز مفاجئة للجان حماية الشعب التابعة لـ PYD في الأحياء والمدن والبلدات، كان من ضمنها حواجز مشتركة مع النظام السوري في بعض المناطق، وقد ساهمت حواجز لجان "حماية الشعب" بداية في التعرض للتظاهرات في المناطق الكردية وقمعها[66]. وكانت مسؤولة عن قتل متظاهرين مدنين في حوادث عدة، أشهرها مجزرة عامودا 2013[67].

انتقل الحزب تدريجياً إلى السيطرة على المناطق ذات الكثافة الكردية بالتنسيق مع النظام السوري، والذي جمعته مع حزب العمال الكردستاني PKK علاقات تاريخية من ثمانينيات القرن الماضي، لتبدأ السيطرة باستلام المخافر والنقاط الحدودية التي أخلاها النظام فجأة، خاصة على الحدود مع إقليم كردستان العراق[68]، ومن ثم إلى السيطرة على بعض الأحياء والبلدات إثر انسحاب قوات النظام وإخلائها المؤسسات الأمنية والعسكرية السيادية وبعض المؤسسات الخدمية، واستلام عناصر الحزب لها دون معارك، وذلك بالتزامن مع دخول بلدات ومدن أخرى في شمال شرق سورية، إذ أعلن PYD في 19 تموز/يوليو 2012 من عين العرب/كوباني بعد إخلاء قوات النظام لها: انطلاق "ثورة رجافا" وانتصارها، لكن دون أي معركة[69]. ليتوالى بعدها إعلان الحزب بالسيناريو ذاته عن

---

[65] قام النظام السوري بتاريخ 31 أيار/مايو بإصدار عفو عام خرج بموجبه معتقلون سابقون من الجهاديين اللذين تحولوا لاحقاً إلى قادة فصائل عسكرية، كما خرج بموجب العفو ذاته عدد كبير من المعتقلين الأكراد السابقين، أغلبهم ممن شغل مناصب قيادية في حزب العمال الكردستاني PKK. للمزيد راجع: مجموعة باحثين، اختبارات وطنية في مواجهة سيولة المشهد السوري، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 15 آذار/مارس 2016، ط1، ص37.

[66] حسين جلبي، روج آفا خديعة الأسد الكبرى (قراءة في ست سنوات من التيه الكردي) ، دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، أيار/مايو 2018، ط1، ص: 139-140.

[67] "وحدات حماية الشعب" تعترف بـ"مجزرة عامودا"...ما تفاصيلها، صحيفة عنب بلدي، 27 حزيران/يونيو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/SuorG

[68] حسين جلبي، مرجع سبق ذكره، ص: 140-141.

[69] عبد الله النجار، مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي الانفصالي شرق الفرات، مرجع سبق ذكره.

تحرير مدن وبلدات تباعاً في محافظة الحسكة، مقابل خوض معارك مع فصائل من "الجيش الحر" وأخرى إسلامية في بلدة رأس العين، أدت إلى خروج الأخيرة وسيطرة الحزب، إضافة إلى صده محاولات تنظيم الدولة في التقدم إلى بعض أرياف المحافظة.

ومع بداية العام 2015، استقرت خريطة النفوذ العسكري في الحسكة نسبياً، والتي قامت على سيطرة PYD على المحافظة، مقابل تراجع النظام إلى مراكز المدن (الحسكة، القامشلي)، واحتفاظه ضمن مدينة الحسكة بمربع أمني يضم: (مؤسسات الدولة الرئيسة، مقار حزب البعث، محاكم، الفروع الأمنية، مقرات الدفاع الوطني)، إضافة إلى مربع أمني داخل مدينة القامشلي يضم المؤسسات ذاتها، إلى جانب مطار القامشلي وبعض القطعات العسكرية في محيطه (الفوج 154)، مقابل عودة قواته لاحقاً للانتشار على الحدود مع تركيا، بعد عملية "نبع السلام" التركية 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إثر توقيع اتفاق بين الإدارة الذاتية والنظام يقضي بعودة الأخير إلى الحدود[70].

وبقيت السيطرة مشتركة بين الحزب وقوات النظام بتنسيق أمني ثنائي، يتخلله بعض الاشتباكات المتقطعة والتوترات الأمنية بين قوات الدفاع الوطني التابعة للنظام وعناصر PYD، والتي تنتهي بتدخل النظام أو حلفائه (موسكو)، وحلّ الخلاف الذي غالباً ما ينشأ على النفوذ والسيطرة أو الضغط الأمني بغية تحصيل مكاسب سياسية. ورغم ثبات السيطرة العسكرية بين الطرفين؛ إلا أن العلاقة السياسية اختلفت، خاصة بعد التدخل الأمريكي في أيلول 2014 وتشكيل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، والاعتماد على وحدات "حماية الشعب"، التي مثّلت العمود الفقري لقوات "سوريا الديمقراطية"، المُشكلة برعاية أمريكية في العام 2015[71]. الاعتماد الذي أمّن للإدارة الذاتية والقوات العسكرية والأمنية التابعة لها هامشاً أوسع للمناورة مع النظام، سواء على المستوى السياسي أو الأمني والعسكري.

وقبل تلك السيطرة، وعلى المستوى القانوني، كانت الحسكة تتبع للقضاء السوري ومحاكمه المنتشرة على امتداد المحافظة، قبل انسحاب آخرها في العام 2013 وتركّزها في المربعات الأمنية التابعة للنظام ومتابعة عملها، ومع سيطرة الاتحاد الديمقراطي، بدأ في العام 2012 بالإعلان عن تأليف بلديات (بلدية الشعب) ومحاكم الشعب، ضمن إطار التأسيس لإدارة ذاتية، إذ أسّسَ الحزب ضمن مناطق سيطرته في محافظة الحسكة إقليماً مستقلاً باسم "إقليم الجزيرة"، وأعلن عن الإدارة

[70] للاطلاع على مذكرة التفاهم بين الطرفين والبيان الرسمي لإعلان الاتفاق، والصادر عن "الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا"، تحت عنوان: بيان إلى الرأي العام، راجع الروابط التالية: https://cutt.us/5PYF7، https://cutt.us/tdbMI

[71] ما هي أبرز محطات التدخل الأمريكي في النزاع السوري منذ 2011، فرانس 24، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/NLYIN

الذاتية فيه بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2014[72]، بالتزامن مع تشكيل إدارات ذاتية في كل من عفرين وعين العرب/كوباني، بعد إعلانهما أقاليم أيضاً، لتنتقل الإدارة الذاتية لتلك الأقاليم، لاحقاً، إلى مشروع فدرالية أُعلن عنها بشكل رسمي 17 آذار/مارس 2016 من طرف واحد، والتي تحولت بعد التمدد العسكري لقوات "سوريا الديمقراطية" لمناطق جديدة، إلى "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، والتي يشكل "إقليم الجزيرة" أحد أكبر أقاليمها وأولها، وفي إطار تشكيل PYD مؤسسات وهيئات الإدارة الذاتية في هذا الإقليم، فرض نظاماً قضائياً ضمنهُ، خضع لتعديلات عدة وتجارب حتى وصل إلى الواقع الحالي الذي تناقشه دراسة الحالة، فيما يلي:

## البُنية والآليات: (بين النظرية والواقع)

يُعد **مجلس العدالة الاجتماعية** في "إقليم الجزيرة"/ الحسكة أعلى سلطة قضائية، وبمثابة مجلس القضاء الأعلى، ويبلغ عدد أعضائه في الحسكة **17**، موزعين على لجان عدة: (لجنة النيابات، لجنة الصلح، لجنة التنفيذ، التفتيش القضائي، اللجنة الإدارية والمالية). ويحمل جميع أعضاء المجلس صفة قضاة، باستثناء ممثلي لجان الصلح، والذين من المفترض نظرياً ألا يحملوا صفة قاضٍ؛ إلا أنهم يوقعون على القرارات كالقضاة. وأغلب أعضاء مجلس العدالة من حملة إجازة الحقوق، ولكن بعضهم مُعين على الشهادة الثانوية، خاصة من طلاب كلية الحقوق في سنواتهم الأولى. أما بالنسبة للتوزع الديموغرافي لأعضاء المجلس، فجميعهم من المكون الكردي، باستثناء عضو وحيد من المكون السرياني المسيحي، مقابل عضو واحد عربي تم تعيينه في اللجنة الإدارية مؤخراً[73].

ونظرياً، من المفترض أن يتم تعيين أعضاء المجلس بالانتخاب في "الكونفرانس" العام، والذي يتألف من أعضاء الهيئات القضائية كافة، وممثلي مؤسسات العدالة ضمن الإقليم. ويجب أن يكون المرشح لعضوية المجلس قد تجاوزت خدمته ثلاث سنوات في مؤسسات العدالة، ويستثنى من ذلك ممثلو لجان الصلح[74]. وبالرغم من كون آلية التعيين تقوم على الانتخابات، بحسب ميثاق العدالة الاجتماعية؛ إلا أن البيانات تشير إلى تدخل مباشر من قبل كوادر حزب العمال الكردستاني،

---

[72] ملف "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، الموقع الإلكتروني الرسمي لمركز العلاقات الدبلوماسية لحركة المجتمع الديمقراطي (Tev-dem)، مرجع سبق ذكره.

[73] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في كل من (الحسكة، القامشلي، عامودا، المالكية) ، وقد جرت المقابلات خلال الفترة الواقعة بين 2-20 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وقد تمت مقابلتان منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما أجريت مقابلتان عبر الهاتف.

[74] المادة رقم 21 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، للاطلاع على الميثاق، راجع الرابط التالي: https://cutt.us/V9SKg

المشرفين على عمل المجلس، في تعيين أعضائه أو عزلهم أو نقلهم، إضافة إلى الإشراف بشكل كامل على عمله وسياساته بمختلف مكاتبه ولجانه[75].

ويوازي مجلس العدالة الاجتماعية، **مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية** في "إقليم الجزيرة"، والذي يشرف على النساء العاملات في مؤسسات العدالة الاجتماعية وعلى التوازن الجندري في المحاكم، إذ يتم اتخاذ القرارات وعرضها على مجلس العدالة للتصويت، وذلك عبر تعيين النساء أو فصلهن أو إنهاء الخدمة أو النقل، كما يشرف على دُور المرأة المنتشرة في المنطقة، ويتألف المجلس من قرابة 5 أعضاء من النساء، وجميعهن من المكون الكردي. ونظرياً يجب أن تستند آلية تعيين الأعضاء إلى الانتخابات، إلا أن البيانات تشير إلى تدخل كوادر حزب العمال من النساء في تعيين الأعضاء والإشراف على عمل المجلس، وتشرف عليه كادر من حزب العمال تعرف باسم (زلال)[76].

ويشرف مجلس العدالة الاجتماعية على **دواوين العدالة الاجتماعية**، وهي التسمية التي تُطلق على المحاكم الإدارية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ويبلغ عدد تلك الدواوين ضمن محافظة الحسكة 8، موزعة على المدن والمناطق، في حين اكتفت بعض البلدات والنواحي بوجود هيئات نيابية منفصلة جغرافياً وتتبع للدواوين الرئيسة، ويبلغ عددها 6 هيئات نيابية، تتبع كل منها لديوان عدالة اجتماعية. ولناحية الاختصاص تنظر جميع تلك المحاكم في الدعاوى الجزائية والمدنية والشرعية والإدارية. وتتوزع تلك الدواوين والنيابات جغرافياً على مدن وبلدات عدة ضمن سيطرة الإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، وفقاً للجدول التالي[77]:

[75] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، مرجع سبق ذكره.

[76] بيانات تم جمعها عبر مقابلتين هاتفيتين أجراهما فريق البحث عبر الهاتف مع سيدتين من أعضاء دور المرأة في مدينتي الحسكة والقامشلي، وذلك في 2-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020،

[77] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابعة لإدارة الذاتية في كل من (الحسكة، القامشلي، المالكية، عامودا)، إضافة إلى ثلاثة محامين، من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة" ويترافعون ضمن محاكم الإدارة الذاتية في المنطقة. وذلك في الفترة الواقعة ما بين 2 -30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. وقد أُجريت أربع مقابلات منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، وشملت اثنين من المعينين كقضاة واثنين من المحامين، بينما تمت ثلاث مقابلات منها عبر الهاتف وشملت اثنين من المعينين كقضاة ومحامٍ واحد.

**الجدول رقم (1): توزع دواوين العدالة الاجتماعية ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في الحسكة/"إقليم الجزيرة"**

| الوحدة الإدارية (المدينة/ البلدة) | طبيعة المؤسسة القضائية (ديوان عدالة/ هيئة نيابية) |
|---|---|
| مدينة الحسكة | ديوان عدالة اجتماعية |
| مدينة القامشلي | ديوان عدالة اجتماعية |
| ناحية الشدادي | نيابة تتبع لديوان الحسكة |
| بلدة تل تمر | نيابة تتبع لديوان الحسكة |
| ناحية الدرباسية | ديوان عدالة اجتماعية |
| مدينة رأس العين (سابقاً) | ديوان عدالة اجتماعية |
| بلدة تل براك | نيابة تتبع لديوان القامشلي |
| ناحية عامودا | ديوان عدالة اجتماعية |
| مدينة المالكية | ديوان عدالة اجتماعية |
| بلدة الهول | نيابة تتبع لديوان الحسكة |
| بلدة معبدة | ديوان عدالة اجتماعية |
| ناحية القحطانية | ديوان عدالة اجتماعية |
| ناحية تل حميس | نيابة تتبع لديوان القحطانية |
| ناحية اليعربية | نيابة تتبع ديوان معبدة |

وبحسب ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، فمن المفترض نظرياً أن يكون كل ديوان عدالة اجتماعية عبارة عن تجمع محاكم وأن يضم 4 هيئات قضائية: (هيئة التمييز/استئناف، هيئة التنفيذ، هيئة النيابية، هيئة العدل)، بينما تتضمن الهيئة النيابية المنفصلة جغرافياً (لجنة ادعاء وتحقيق) فقط، وتكون تابعة لأحد الدواوين ضمن المدن الأكبر. ولكن على أرض الواقع تتألف بعض تلك الدواوين من هيئتين فقط: (نيابة، تنفيذ)، وبعضها من ثلاث: (نيابة، تنفيذ، عدل)، فيما تتبع جميعها إلى هيئة التمييز/استئناف في الحسكة والقامشلي.

ويتفرع عن دواوين العدالة الاجتماعية في المنظومة القضائية للإدارة الذاتية، **لجان الصلح**، والتي تنتشر في مختلف المدن والبلدات والأحياء، إذ من المفترض أن يتبع لكل كومين لجنة صلح، والتي تتبع بدورها إلى لجان الصلح في المديريات والنواحي، وتعد تلك اللجان بوابة العبور الأولى للقضايا المدنية باتجاه دواوين العدالة، إذ لا تتدخل لجان الصلح إلا أثناء عرض الشكوى عليها لأجل الصلح، وهذا يشمل الدعاوى المدنية وبعض الدعاوى الجزائية، إذ لا تقيد الدعاوى المدنية ضمن ديوان

العدالة قبل مرورها على لجان الصلح، وفي حال عدم الوصول إلى اتفاق، يتم إحالة الشكوى إلى ديوان العدالة الاجتماعية[78].

ويتكون أعضاء لجان الصلح من رجال ونساء من أبناء الأحياء والبلدات والقرى وممثلي المهن، ولا يشترط فيهم أي مؤهل سوى أن يكونوا من أبناء المنطقة وسكانها، حتى أن بعضهم لا يعرف القراءة والكتابة، وعلى الرغم من انتشار لجان الصلح؛ إلا أن فاعليتها تختلف من منطقة لأخرى، ففي بعض المناطق تكون فعالة، بينما في مناطق أخرى تكون شكليّة، وبالعموم تعدُّ فاعليتها قياساً بجوهر عملها وهدف إنشائها متدنية لعدم إلزامية قراراتها. وفيما يتعلق بآليات تعيين أعضاء لجان الصلح، والتي من المفترض وفق المادة 33 من ميثاق العدالة الاجتماعية، أن يتم اختيارهم عبر انتخابات ديمقراطية، من أبناء وسكان القرية أو البلدة أو الحي، ومن ذوي الخبرة والأخلاق والمقبولين اجتماعياً[79]؛ إلا أن البيانات تشير إلى تعيين أعضائها بدون أي انتخابات وبشكل يتجاوز في كثير من الأحيان القبول الاجتماعي والخبرة، بينما يتم تعيين أعضاء اللجان الرئيسة وممثلي لجان الصلح في مجلس العدالة بإشراف كوادر حزب العمال المشرفين على الجهاز القضائي، كما لا يتقاضى أعضاء لجان الصلح مرتبات شهرية، باستثناء ممثليهم في مجلس العدالة واللجان الرئيسة، إذ تعدها الإدارة الذاتية نوعاً من العمل التطوعي، لكن بالمقابل يمنحون مزايا كمساعدات عينية (محروقات) أو حماية وتسهيلات[80].

وإلى جانب لجان الصلح، تنتشر **دُور المرأة**، وهي وحدات تتوزع على البلدات والأحياء والمدن، وتختص بقضايا المرأة ودعاوى الأسرة كمرحلة أولى، ومعالجتها وفقاً لمبدأ الصلح أولاً، وفي حال الفشل في ذلك يتم تحويلها باتجاه دواوين العدالة الاجتماعية. وتتبع دُور المرأة إدارياً لمجلس المرأة للعدالة الاجتماعية، وتتوزع جغرافياً على البلدات والمدن الرئيسة، ويتم اختيار أعضائهن عبر التعيين، ولا يشترط فيهن أي مؤهل علمي أو خبرة، وإنما يتم اختيارهن من أبناء البلدات والمدن والنساء الناشطات وذوي الشهداء، ويشرف عموماً على عمل تلك الدُور كادر نسائي من حزب العمال، والتي تشرف على عمل مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية. وتتكون دُور المرأة في الحسكة من مجلس إداري ولجان عدة: (المصالحة، التدريب، الإعلام، الأرشفة، التكافل الاجتماعي)، وبحسب البيانات فإن

[78] وقد اطلع فريق البحث على نسخ عدة من قرارات لجان الصلح في إحالة القضايا إلى دواوين العدالة الاجتماعية، تم الحصول عليها من بعض المحامين المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية، ممن أجرى فريق البحث مقابلات معهم، وهي محفوظة في أرشيف مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

[79] المادة 33 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

[80] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، مرجع سبق ذكره.

أغلب تلك اللجان غير مفعلة، كما تختلف فعالية الدُور من منطقة إلى أخرى، فتنخفض فعاليتها في مناطق الكثافة العربية، بينما تزداد في مناطق الكثافة الكردية[81].

ومع استحداث النظام القضائي، شرّعت الإدارة الذاتية **مجموعة من القوانين الخاصة بالمرأة** تحت اسم قوانين "حماية المرأة"، فقد أصدرت الإدارة (إقليم الجزيرة) 2014 المرسوم رقم /22/ الذي يساوي بين المرأة والرجل في جوانب الحياة السياسة والاجتماعية كافة، وقد اعتُبرت بعض بنوده مثيرة للجدل في البيئة المطبقة ضمنها، خاصة المتعلقة بالزواج، إذ تم بموجبها منع تعدد الزوجات، وتم تسجيل حالات اعتقال لشبان أقدموا على الزواج مرة ثانية، اضطروا على إثرها لدفع غرامة وصلت إلى 500 ألف ل. س، إضافة إلى إجبارهم على ترك الزوجة الجديدة. كما ألغى القرار المَهر باعتباره "قيمة مادية هدفه استملاك المرأة، ويحل محلّهُ مشاركة الطرفين في تأمين الحياة التشاركية"، ويمنع القانون تزويج الفتاة دون رضاها، أو إذا كانت قاصراً، تحت طائلة السجن والغرامة المالية[82]. كما شرعّت الإدارة الذاتية الزواج المدني، والذي لا يتم في المحاكم، وإنما يتم تنظيمه في قسم الزواج المدني ضمن مجالس البلديات، إذ تم تنظيم أول عقد زواج مدني أو ما يسمى وفق الإدارة الذاتية بعقد الحياة المشتركة، في العام 2013 في القامشلي[83].

"وقد قوبلت تلك القوانين بتحفظات عديدة من قبل المجتمع المحلي، وتركّز الجدل حول مدى تناسبها مع الشريعة الإسلامية من جهة، كون الغالبية من سكان الحسكة من المسلمين، إضافة إلى تعارضها مع العرف والعادات والتقاليد السائدة في المنطقة، ومن جهة أخرى سرعة تطبيقها وعدم استعداد المجتمع لها. إلا أن الإدارة الذاتية، وعلى لسان مسؤوليها، اعتبرت أن "قبول هذه القوانين كان واسعاً في مناطق تطبيقها، خاصة وأن المجتمع الكردي أكثر انفتاحاً بالمقارنة مع باقي المجتمعات في سورية، وأن الهدف من هذه القوانين ليس مخالفة الشريعة، بل إن الكثير من الفتاوى والاجتهادات تحرّم تعدد الزوجات"[84]. وأن "الإدارة الذاتية تنطلق من مبدأ الأمة الديموقراطية

---

[81] بيانات تم جمعها عبر مقابلتين أجراهما فريق البحث عبر الهاتف مع سيدتين من أعضاء دور المرأة في مدينتي الحسكة والقامشلي، مرجع سبق ذكره.

[82] وتصل عقوبة تزويج الفتاة دون رضاها إلى السجن من شهر إلى ثلاثة أشهر، إلى جانب غرامة مالية تتراوح بين 50 و100 ألف يدفعها الرجل، كما يعاقب الزوج بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة، مع غرامة مالية تتراوح بين 100 و300 ألف، في حال تم الادعاء من قبل المرأة بعد الزواج، للمزيد حول العقوبات المتعلقة بقانون حماية المرأة راجع: حزب الاتحاد الديمقراطي...سلطة الأمر الواقع، صحيفة عنب بلدي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/z44xe

[83] أول زواج مدني بمدينة القامشلي في سورية، عربي 21، 4 كانون الأول/ديسمبر 2013، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/fQRqD

[84] تصريحات على لسان سيهانوك ديبو، مستشار الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي، للمزيد راجع: حزب الاتحاد الديمقراطي...سلطة الأمر الواقع، مرجع سبق ذكره.

وأساسيات هذا الفكر هي الديموقراطية والتحرر الجنسوي والإيكولوجيا، وهذه المبادئ الثلاث هي من صلب الطبيعة الإنسانية، وحين تقوم بتنظيم المجتمع على أساس تلك المبادئ الثلاث، فإن المجتمع سرعان ما يتقبلها مجدداً، لأن طبيعته هكذا، خصوصاً إذا ما ارتبط ذلك بوجود عدالة، وانطلاقاً من ذلك فالإدارة على يقين بأن ذهنية المجتمع ستتغير، وإن كان ذلك يحتاج إلى بعض الوقت"[85].

بالمقابل، يرى حقوقيون أن التناقض ما يزال قائماً في تطبيق تلك القوانين، خاصة مع فرض قوانين أخرى تقوض دور المرأة ومشاركتها؛ ففي الوقت الذي تجيز فيه سلطة الإدارة الذاتيّة الحقّ للمرأة بتشكيل تنظيمات سياسيّة ومدنيّة، فإنها تعمل على إغلاق مقرّات الأحزاب السياسيّة الكرديّة ومنظّمات المجتمع المدني والمرأة في مناطق سيطرتها، بحجة عدم الترخيص حيناً، ولدواعٍ أمنيّةٍ أحياناً أخرى. وكذلك تمنع تزويج القاصرات؛ إلا أنها بالوقت ذاته تعمل على تجنيدهن ضمن الوحدات العسكرية التابعة لها، بالرغم من توقيعها صكّ التزام مع منظّمة "نداء جنيف" غير الحكوميّة، تعهّدت فيه بتسريح جميع المقاتلين دون سنّ الثامنة عشرة في غضون شهر، في حين تشير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية إلى استمراره، فالسلطات نفسها التي منعت زواج طفلة في مدينة الدرباسيّة لا يتجاوز عمرها (16) عاماً، قامت بخطف أختها (11 عاماً)، من أمام مدرستها في المدينة نفسها، رغم أن قانون التجنيد الإجباري المعتمد في الإدارة يحدّد السنّ بين 18 - 30 عاماً. وتتنوع أساليب تجنيد الفتيات في الحسكة بين الترغيب والترهيب، والخطف من الأسواق أو المدارس، أو تحت تهديد السلاح[86]. وعلى الرغم من تسريح الإدارة الذاتية لبعض القُصّر ومن ضمنهم فتيات حُولنّ إلى مراكز إعادة تأهيل بعد التسريح؛ إلا أن تقرير الأمم المتحدة/ مجلس حقوق الإنسان أشار إلى استمرار عمليات تجنيد الأطفال في عام 2020 ومن ضمنهم الفتيات، كما أشار إلى حالات تم تجنيدها 2016، لتتلقى العائلة في العام 2020 اتصالاً من وحدات الحماية يفيد بأن ابنتهم

[85] تصريحات على لسان الرئيسة المشتركة لمجلس بلدية مدينة ديرك، دجلة حمو، والرئيسة المشتركة لهيئة البلديات في "روج آفا"، سما بكداش. للمزيد راجع: الإدارة الذاتية في "روجافا" تشرّع الزواج المدني وتسعى لتغييرات جذرية!، روسيا اليوم، 29 حزيران/يونيو 2017، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/ONpa8

[86] كما تمّ توثيق تجنيد الطفلة "جيمن 14 عاماً"، تحت تهديد السلاح. وكانت وحدات الحماية الشعبية اعتقلتها من حرم مدرستها "خولة بنت الأزور" في بلدة القحطانيّة. كما الطفلة "نسرين فصيح 14 عاماً"، واعتقلت في سوق رأس العين، ونقلوها إلى مركز للتدريب خارج المدينة. وأخبروا أهلها أنّ ابنتهم ليست الوحيدة هناك، بل يضمّ المركز آلاف الرفيقات الأخريات. أيضاً الفتاة "روسي مكرمو 13 عاماً" من قرية قولان التابعة للدرباسيّة، واختطفت من مدرستها أيضاً عام 2014. وكانت السلطات نفسها التي منعت زواج طفلة في مدينة الدرباسيّة لا يتجاوز عمرها (16) عاماً، قامت بخطف أختها "أفين صاروخان" (11 عاماً)، من أمام مدرستها في المدينة نفسها، وفي وضح النهار. للمزيد راجع: قانون حماية المرأة في الشمال السوري... رتوش تجميلية لواقع مر، شبكة المرأة السورية، 6 نيسان/ أبريل 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/NANXA

توفيت نتيجة الانتحار، وقد سُلمت لذويها شهادة وفاة لا تتضمن أي توضيح!، فيما لاتزال تشكك العائلة بتلك الرواية[87].

وبالرغم من تفعيل قانون "حماية المرأة" وانتشار دُور المرأة، فقد تم توثيق انتهاكات عديدة بحق المرأة في الحسكة، إذ نشر مجلس العدالة الاجتماعية، إحصائية بالجرائم الواقعة على المرأة خلال العام 2020، والتي تضمنت 1689 جريمة، تنوعت بين (ضرب وإيذاء، تحرش، قتل، انتحار، دعارة، اغتصاب، خطف، زواج قاصرات)، وتركّز أغلبها في الحسكة وعين العرب/كوباني، وخاصة تعدد الزوجات وزواج القاصرات، واللافت أن الإحصائية لم تذكر أبداً تجنيد القاصرات كجريمة[88]. بينما وثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" 2016 قتل أعداد من المدنيين بينهم 43 امرأة و51 طفلاً، على يد قوات الإدارة الذاتية[89]، إضافة إلى توثيق 481 حالة اعتقال تعسفي، ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في سورية عام 2020، بينهم 32 طفلاً وامرأة[90].

بالمقابل، فإن أغلب تلك القوانين، خاصة المستحدثة في إطار الزواج، لم تكن فعّالة إلا على نطاق محدود على أرض الواقع، فالمجتمع المحلي في الحسكة لا يزال بغالبيته يلجأ إلى محاكم النظام في المحافظة لتثبيت واقعات الزواج والطلاق نتيجة لارتباط السجلات المدنية فيه، وعدم الاعتراف بسجلات الإدارة الذاتية خارجها، بينما لا يتم تطبيق قوانين منع تعدد الزوجات أو زواج القاصرات في بعض المناطق ذات الكثافة العربية كنوع من تخفيف الاحتقان، ليقتصر تطبيقها على موظفي الإدارة، أو في حال كان هناك شكوى مباشرة من المرأة على زوجها[91]. أما بالنسبة للزواج المدني فإلى الآن لا يزال عبارة عن حالات محدودة، وبحسب المكتب القانوني في الإدارة الذاتية، فإن نسبته لم تتجاوز 2% من السكان المحليين[92]، ولكن وفقاً للبيانات المجموعة عبر المقابلات مع محامين، فإن النسبة أقل من ذلك. خاصة وأن السجلّات الرسميّة السوريّة لا تقبل تسجيل هذا العقد، الأمر

[87] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة/مجلس حقوق الإنسان، الموقع الإلكتروني الرسمي للأمم المتحدة، 15 أيلول/سبتمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/MNkti

[88] توثيق الجرائم الواقعة على المرأة في شمال وشرق سورية، إحصائية صادرة عن مجلس العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، للاطلاع على الإحصائية راجع الرابط التالي: https://cutt.us/p8cED

[89] قانون حماية المرأة في الشمال السوري... رتوش تجميلية لواقع مر، مرجع سبق ذكره.

[90] حصيلة الاعتقال التعسفي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 1 كانون الثاني/يناير 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/jPy00

[91] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة" ويترافعون ضمن محاكم الإدارة الذاتية في المنطقة. وذلك في الفترة الواقعة ما بين 21-30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. وقد أُجريت مقابلتان منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما تمت مقابلة عبر الهاتف.

[92] المجتمع لم يقبل الزواج المدني الذي شرعته الإدارة الكردية في "روجافا"، موقع درج، 20 شباط/فبراير 2018، متوافر على الرابط التالي: https://daraj.com/1011/

الذي دفع بالعديد من المتزوجين مدنيّاً لتسجيل عقود زواجهم في المحكمة الشرعيّة التابعة للحكومة السوريّة، ضماناً لعدم حرمان أطفالهم من حقوقهم المدنيّة، أو الحصول على الجنسيّة السوريّة على أقل تقدير.

**أما بالنسبة لتجربة محاكم "البلاتفورم"**، والقائمة على فكرة حشد الناس (المجتمع) في قضايا الرأي العام ضمن محكمة علنيّة يشرف عليها هيئة تسمى هيئة "البلاتفورم"، ليعطي الشعب حُكمه في القضية بدلاً من القضاة، فقد عُقدت أكثر من تجربة (2016-2018) في محافظة الحسكة لبعض القضايا، كالسرقات وجرائم القتل العمد، وغيرها من القضايا التي تثير الرأي العام على مستوى المدينة أو البلدة، ولكن التجربة لم تلقَ تفاعلاً كبيراً من المجتمع المحلي، خاصة بعد تحولها إلى مجال للالتفاف على القانون، وذلك بسبب ارتباطها بعاملين رئيسيين شكلا مدخلاً للتأثر في جوهرها وفاعليتها، الأول: وهو تعريف قضية الرأي العام، ومن يحدد أن هذه القضية أو تلك قضية رأي عام؟. والثاني: طبيعة الحضور ومن يحددهم؟ خاصة وأن لهم الحكم النهائي والأخير الذي سيؤثر في مسار القضية.

وتشير البيانات، إلى تحكم كوادر حزب العمال المفروزين على مؤسسات العدالة بكلا العاملين في جلسات المحكمة، إذ تعرّف قضية الرأي العام بما يناسبهم، فقد اعتبر القتل العمد في بعض المحاكمات قضية رأي عام، وكذلك اعتبر انتقاد عناصر "قسد" أو "الأسايش" قضية رأي عام. كما يتحكمون أيضاً بطبيعة الحضور، إذ يتم أحياناً حشد موظفين وأنصار الإدارة الذاتية والحزب قبيل المحاكمة، ومن ثم إدخالهم ليتم التأثير على مسار القضية عبر التصويت بأكبر نسبة لصالح تطبيق حكم معين أو إلغائه وتخفيفه، ما أدى إلى إصدار أحكام متناسبة مع تصويت الحشد الأكبر، فقد سُجلت حالات لسرقات تم الإفراج عن مرتكبيها بعد عقد محاكمة/بلاتفورم لهم، وذلك كمخرج قانوني، نتيجة لارتباطهم مع شخصيات متنفذة من "الأسايش" ودفع رشاوى. كما تكررت حالات أخرى كان المتهم فيها عناصر من "قسد" أو "الأسايش"، وتم خلالها حشد عدد كبير من أنصار الحزب للتصويت على إلغاء العقوبة أو تخفيفها. بينما سُجّلت في 2016 حالات لقضايا قتل عمد في القامشلي، عُقد فيها "بلاتفورم" واتخذ قرار مبرم بحبس المتهم مدة 25 عاماً، ولكن بعد مرور أربعة أعوام تم فسخ القرار وإعادة محاكمتهم بعد ترميم الملف أصولاً، نتيجة فساد ودفع مبالغ مالية واختفاء ملفات التحقيق الرئيسة، الأمر الذي هدد بتشجيع حالة الثأر لدى أهل المغدور[93]. وقد

[93] بتاريخ 20_7_2020، أصدر مجلس العدالة الاجتماعية في القامشلي القرار رقم (333) المتضمن: فسخ قرار البلاتفورم المبرم الصادر عن محكمة الشعب في القامشلي بتاريخ 19_3_2016م، والقاضي بتجريم المدعو م. خ، وأخيه أ. خ بجرم القتل القصد والايذاء المقصود، وإعادة

تراجعت التجربة في الفترة الأخيرة ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، حتى كادت أن تتوقف، نتيجة عدم تفاعل المجتمع المحلي معها كنموذج قضائي قادر على فض الخصومات والنزاعات بشكل فعّال، وعدم الثقة بها من جهة، وعدم توافر الشروط القانونية الكافية من جهة أخرى[94].

مقابل القضاء المدني، يتواجد في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ضمن محافظة الحسكة، **محكمة عسكرية** واحدة مقرها مدينة الحسكة، بالإضافة إلى نيابة عسكرية شمال غرب القامشلي. وتتألف المحكمة من نيابة وهيئة عدالة واستئناف، ويتحدد اختصاصها بمحاكمة عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية في حال ارتكابهم جرماً أثناء خدمتهم العسكرية، وتنظر فقط في الجرائم التي لا تحتوي طرفاً مدنياً، أما في حال كان في القضية طرف مدني فمن المفترض أن تحوّل الدعوى إلى دواوين العدالة الاجتماعية للمحاكمة. في حين تشير تقارير منظمة "العفو الدولية" إلى حالات يتم خلالها تحويل ومحاكمة مدنيين أمام المحكمة العسكرية[95]. ويتبع للقضاء العسكري جهاز أمني واسع الصلاحيات (الشرطة العسكرية والمباحث العسكرية). ووفق المقابلات مع عدد من القضاة والمحامين؛ فتعد المحكمة العسكرية غير فعّالة ومتساهلة مع عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية، بينما تعد الشرطة العسكرية والمباحث العسكرية فعّالة على الأرض بمهام أمنية متعددة، وعلى رأسها عمليات التجنيد الإجباري. بالمقابل، يصعب، حتى الآن، محاكمة أي من تلك العناصر أمام دواوين العدالة الاجتماعية في حال كان هناك طرف مدني في الدعوى، إذ يعدون خارج دائرة المحاسبة، إضافة إلى أن أغلب الدعاوى المدنية باتجاه العسكريين أو الأمنيين لا تصل أساساً للقضاء، وإنما يتم إسقاطها بالضغط على الطرف المُدّعي قبل وصولها إلى المحكمة[96].

وفي أحيان كثيرة ترفض تلك الأجهزة قبول مذكرة توقيف لأحد عناصرها، وفي بعض المناطق تُحلّ الدعاوى ضد العناصر من "قسد" و"الأسايش" عبر المصالحات العشائرية دون التحويل إلى المحكمة، أو أن يتم توقيف المتهم لمدة أيام ثم يفرج عنه دون محاكمة، وقد سُجّلت حالات عديدة

---

محاكمتهم أمام ديوان العدالة الاجتماعية بعد ترميم الملف أصولاً. للاطلاع على قرار التجريم راجع الرابط التالي: https://cutt.us/3hZ8k، وقد تأكد فريق البحث عبر محامين في مدينة القامشلي من صحة قرار مجلس العدالة بفسخ قرار البلاتفورم المبرم.

[94] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة لإدارة الذاتية ضمن محافظة الحسكة، إضافة إلى ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة". مرجع سبق ذكره.

[95] سوريا: الاعتقالات التعسفية وافتقار المحاكمات الصارخ للعدالة يشوهان كفاح حزب الاتحاد الديمقراطي ضد الإرهاب، مرجع سبق ذكره.

[96] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، مرجع سبق ذكره.

للإفراج عن عناصر بأمر من "الكادر" ودون علم قاضي التحقيق المسؤول عن القضية، وفي حالات أخرى قد يعقد "بلاتفورم" لبعض العناصر لإخراجهم من القضية بشكل قانوني. كما يلعب عامل القرب أو البعد من "الكادر" والمحسوبيات دوراً كبيراً في محاكمة عنصر دون غيره، إضافة إلى تسجيل بعض السياسات التمييزية بين عنصر عربي وآخر كردي. وبحسب البيانات، يخضع القضاء العسكري بشكل مباشر لسلطة كوادر حزب العمال، إذ يشرف كادر عسكري على إدارته وتعيين قضاته، والذين لا يشترط فيهم أن يكونوا قانونيين، إنما يتم تعيينهم لاعتبارات حزبية وقومية وأمنية، ويبلغ عددهم قرابة 13 من المعينين بصفة قضاة، و92% منهم من المكون الكردي[97].

أما لناحية **الأقسام المساعدة**، التي يحتاجها الجهاز القضائي في عمله، فيوجد أقسام للطبابة الشرعية في القامشلي والحسكة فقط، بينما لا يتواجد في باقي المناطق ضمن المحافظة، وبالرغم من وجوده؛ إلا أنه يعد بدائياً جداً، ويعاني من نقص حاد في الخبرات والأجهزة. أما بالنسبة لمخابر التحليل الجنائي، فلم تكن موجودة، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت الإدارة باستحداثها وإجراء تدريبات بخصوص تحليل البصمات الجنائية، وذلك بالاستعانة بخبرات النظام، بشكل غير معلن وغير رسمي، عبر الاستعانة بأفراد وأصحاب خبرة في مخابر النظام، والذين يقومون على تدريب عناصر لدى الإدارة الذاتية[98].

## محكمة "الدفاع عن الشعب": (الإرهاب)

إضافة إلى مؤسسات العدالة الاجتماعية المذكورة أنفاً، ينفرد "إقليم الجزيرة"/الحسكة وكذلك "إقليم الفرات"/كوباني، دون باقي المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية بوجود **محكمة الدفاع عن الشعب** (محكمة الإرهاب)، وتتألف المحكمة في الحسكة من النيابة العامة وهيئة عدل، دون وجود هيئة تمييز/استئناف، على الرغم من نص القانون على وجودها، إلا أنها لم تُحَدث حتى الآن. ويتوزع على تلك الهيئات قرابة 10 من المعينين بصفة قضاة، 4 منهم مجازون في الحقوق، بينما يتوزع البقية على الشهادة الثانوية، ومن ضمنهم بعض الطلبة الجامعيين في سنواتهم الأولى. أما على مستوى التوزع الديموغرافي للقضاة، فجميعهم من المكون الكردي[99]. وتقول الإدارة الذاتية إن "مرجعية المحكمة هي القوانين الدولية الخاصة بقضايا الإرهاب بما فيها القانون السوري، إضافة

[97] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر سبع مقابلات، مع أربعة من المحامين المعينين بصفة قضاة، مقابل ثلاثة من المحامين المسجلين في اتحاد الجزيرة، مرجع سبق ذكره.

[98] المرجع السابق.

[99] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، مرجع سبق ذكره.

إلى دراسة نماذج دول متقدمة أقرت محاكم مشابهة لديها، وقد ألغت المحكمة عقوبة الإعدام والأشغال الشاقة ومحاكمة الأطفال دون سن 17". ووفق تصريحات المسؤولين عنها؛ "فإنه تتم معاملة السجناء وأسرى الحرب المحالين إلى المحكمة والموقوفين ضمن مراكز الاحتجاز التابعة لها وفق المواثيق والعهود الدولية"[100]. وأنه "يمنع استخدام التعذيب الجسدي والنفسي أثناء التحقيق، كما تقوم إدارة السجن التابع للمحكمة بتقديم الوجبات الكافية والرعاية الطبية، وأن هيئة حقوق الإنسان التابعة للإدارة الذاتية تقوم بتعيين محامٍ خاص للمتهم على نفقتها، وبعد إصدار قرار التوقيف من المحكمة المختصة، يبلغ ذوو السجين في حال كانوا داخل سورية، ويحق للأهل من الدرجة الأولى زيارته في الأسبوع مرة واحدة"[101].

وبالرغم من التعريف النظري للمحكمة وتوصيف واقعها عبر تصريحات على لسان مسؤولي الإدارة الذاتية؛ إلا أن الواقع على الأرض يبدو مغايراً تماماً، إذ تُعدُّ محكمة الدفاع عن الشعب محكمة استثنائية خاصة، تم استحداثها بشكل يناقض ميثاق العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية والعقد الاجتماعي، اللذين ينصان على منع تشكيل المحاكم الاستثنائية والخاصة، وكذلك ينص القانون الدولي. وقد شَرَعَت الإدارة الذاتية في إنشاء المحكمة بدعوى محاكمة عناصر تنظيم الدولة السابقين، في حين يحوّل إليها عدد كبير من المدنيين بتهم مختلفة، كالناشطين وسكرتيرية وأعضاء الأحزاب الكردية المعارضة، ومنتقدي الإدارة الذاتية والمعارضين لها، والذين يوجه لهم تهم بالإرهاب وفق تعريف سائل للإرهاب. فقد وثق تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة/ مجلس حقوق الإنسان في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، العديد من الاعتقالات التعسفية بحق مدنيين وناشطين سياسيين، وجهت لهم تهم الإرهاب، وأكد التقرير أن "المعتقلين لم يحق لهم أي تمثيل قانوني، ولم يتح لهم معرفة التهم الموجهة إليهم، وأنه تم التحقيق معهم واستجواب بعضهم من قبل أجهزة أمريكية، مشيراً أن "حالات من المعتقلين يتعرضون للحبس الانفرادي ويتلقون الطعام بالحد الأدنى، كما يتعرضون لأنواع

[100] تصريح وارد على لسان رئيسة هيئة القضاة في محكمة الدفاع عن الشعب، للمزيد راجع: 8 آلاف دعوى إرهاب أمام محكمة كردية خاصة...أسرى التنظيم يحاكمون في شمال شرق سورية، الشرق الأوسط، 23 آذار/مارس 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/S0oPE

[101] تصريحات للقاضي "هفال" المعين داخل محكمة الدفاع عن الشعب، إضافة لتصريحات مدير السجن المركزي التابع للمحكمة، مقابل تصريحات سنحريب برصوم، رئيس هيئة حقوق الإنسان التابعة للإدارة الذاتية، للمزيد حول تلك التصريحات راجع: انتقام أم تطبيق للقانون-الإدارة الكردية وأسرى داعش، DW عربية 2015/5/17، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/wgnBo

مختلفة من التعذيب، كالضرب حد تكسير الأضلاع، والصعق الكهربائي والشبح والتهديد بالاغتصاب"[102].

وكذلك أكّدت منظمة "العفو الدولية" عبر بعثة لتقصي الحقائق في شمال سورية، أن "الإدارة الذاتية بقيادة حزب الاتحاد الديموقراطي، تستخدم مكافحة الإرهاب وتنظيم الدولة "داعش"، كذريعة لاعتقال المنتقدين السلميين ومدنيين منتمين إلى جماعات المعارضة الكردية، وكمبرر لتقديمهم لمحاكمات جائرة، واعتقل بعض هؤلاء تعسفاً لفترات تصل إلى السنة دون تهمة أو مذكرة توقيف أو محاكمة"، مع العلم أن متوسط مدة الاعتقال طبقاً لمرجعيات الإدارة الذاتية القانونية: المذكرة على ذمة النيابة 7 أيام، قابلة للتجديد 7 أيام أخرى، وفي بعض القضايا قد تصل إلى شهر كحد أقصى. بينما أشارت المنظمة أن "من قدموا للمحاكمة عانوا من الاعتقال المطوّل لفترة ما قبل المحاكمة، وإن الإجراءات كانت جائرة على نحو صارخ، إذ حرموا من حقوقهم الأساسية، بما فيها حقهم في الدفاع عن أنفسهم، وفي الاطلاع على الأدلة الموجهة ضدهم، والاتصال بمحام وبعائلاتهم، وأدينوا عقب محاكمات بالغة الجور دون توافر أية أدلة مثبتة على ذنبهم، وأن منهم من حُكِم عليه بالسجن عشر سنوات بعد محاكمة استمرت 10 دقائق دون أي أدلة"[103]. كما أكدت تقارير دولية على سعي الإدارة الذاتية لاعتقال خصومها السياسيين، وتحويلهم إلى محاكم الإرهاب، والزج بهم في السجون، وإخفائهم قسراً، وإنكار وجودهم[104].

وبحسب البيانات المجموعة عبر المقابلات، فتعد المحكمة سريّة، وتعد من أعلى السلطات داخل الإدارة، ويمنع ترافع المحامين ضمنها، كما لا يحق للمتهم الماثل أمامها تعيين محامي دفاع، والاعتقالات لصالح المحكمة تعسفية دون أي مذكرات توقيف، ومن يحول إليها ينكر وجوده تماماً[105]، إضافة إلى أن مراكز الاحتجاز التابعة لها تفتقد لأدنى الشروط الصحية والإنسانية[106]،

[102] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الجمعية العامة للأمم المتحدة/مجلس حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

[103] سوريا: الاعتقالات التعسفية وافتقار المحاكمات الصارخ للعدالة يشوهان كفاح حزب الاتحاد الديمقراطي ضد الإرهاب، مرجع سبق ذكره.

[104] سوريا: الإدارة الذاتية تعتقل المعارضين...تحرمهم من زيارة العائلة والإجراءات القانونية، هيومان رايتس ووتش، 10 أيلول/سبتمبر 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/seFHa

[105] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة" ويترافعون ضمن محاكم الإدارة الذاتية في المنطقة. مرجع سبق ذكره.

[106] بعض المعتقلات والسجون التابعة للإدارة الذاتية: مباني المخابرات التابعة لقوات "سوريا الديمقراطية"، سجن الحسكة، سجن غويران، سجن الشدادي، وسجن الأحداث السابق في الرقة، وسجون؛ عايد والعبد وعين العرب/ كوباني، ومرافق في المخابرات العسكرية في حوارنة والدرباسية والمالكية واليعربية، وسجن علايا. بيانات تم جمعها عبر المرجع السابق.

إذ سجلت حالات عدة لمعتقلين قضوا تحت التعذيب أو بسبب نقص الرعاية الطبية[107]. كما لم يسمح للمنظمات المحلية أو الدولية المعنية بحقوق الإنسان مراقبة جلسات المحكمة أو الاطلاع على قانون الإرهاب[108]. وعلى الرغم مما نص عليه ميثاق نظام العدالة الاجتماعية حول آلية تعيين قضاة محكمة الإرهاب من قبل مجلس العدالة الاجتماعية؛ إلا أن البيانات على أرض الواقع تشير إلى إشراف كامل من قبل كوادر حزب العمال الكردستاني على المحكمة، إذ يقومون بتعيين قضاتها، وفق اعتبارات حزبية وأمنية، ولا يقتصر دورهم في المحكمة على تعيين القضاة، وإنما يمتد للتدخل بالقرارات الصادرة عنها في مختلف القضايا التي تنظر فيها المحكمة[109]، خاصة تلك المتعلقة بمعارضي الإدارة، أو بعناصر تنظيم الدولة والمدنيين المتهمين بالارتباط به.

**بالمقابل، ومن خلال البحث في محكمة "الإرهاب"، والآليات القانونية للتعاطي مع ملف العناصر المعتقلين من تنظيم الدولة، ممن حولوا إلى محاكم الإرهاب وخضعوا أو يخضعون لمحاكمات، يُلحظ وجود طرق وأدوات أخرى للتعامل مع هذا الملف، بعيداً عن المحكمة أو القضاء، و إنما بشكل سياسي - أمني قائم على مستويات عدة، تم رصدها واستخلاصها عبر البحث والمقابلات، والتي لا تقتصر على "إقليم الجزيرة" فقط، ويمكن إجمالها فيما يلي:**

1. **مصالحات عشائرية:** ويقوم هذا المستوى على الإفراج عن معتقلين لدى الإدارة الذاتية بتهم "إرهاب"، من عناصر محليين سابقين في تنظيم الدولة "داعش"، أو ممن يشتبه بهم في التعامل معه، سواء المتواجدين منهم في سجون الإدارة أم المخيمات[110]، وذلك ضمن صيغة كفالات عشائرية يتصدّرها بعض شيوخ ووجهاء العشائر في المنطقة[111]، وتتم أحياناً بصيغة إصدار عفو عام[112]. وقد بدأت الإدارة الذاتية بهذا الأسلوب في الحسكة منذ العام 2017[113]، واستمر

---

[107] بعد رفضها علاجه استشهاد مدني بأحد سجون "قسد" في الحسكة، موقع بلدي نيوز 22 أيلول/سبتمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/I6IL1

[108] انتقام أم تطبيق للقانون، الإدارة الكردية وأسرى داعش، مرجع سبق ذكره.

[109] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة لإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، إضافة إلى ثلاثة محامين، من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة". مرجع سبق ذكره.

[110] ضمانات من وجهاء العشائر...تفاصيل قرار الإفراج عن سوريين من مخيم الهول، الموقع الإلكتروني لقناة الحرة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/0jfMx

[111] بالصوت والصورة، "قسد" و"الأسايش" تفرجان عبر وساطة عشائرية عن نحو 283 من عناصر التنظيم السابقين في معتقلاتها وسجونها، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2 آذار/مارس 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/OMUmo

[112] بموجب عفو عام الإدارة الذاتية تفرج عن عشرات المعتقلين من عناصر داعش، شبكة شام، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/XOj07

[113] شكوك تساور إفراج "سوريا الديمقراطية" عن عناصر من التنظيم، صحيفة زمان الوصل، 32 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/ZGbCq

حتى العام 2020[114]، وقد خرج بموجب تلك المصالحات المئات من عناصر التنظيم السابقين، وقد أُعيد اعتقال بعضهم الآخر بعد فترة من الإفراج عنهم بوساطة عشائرية[115].

وغالباً ما تكون الشريحة المفرج عنها وفق تلك المصالحات العشائرية أو العفو العام نوعين، **الأول**: ويمثّلهُ مدنيون اعتقلتهم الإدارة الذاتية في إطار حملات أمنية بتهم "إرهاب"، وتأتي تلك المصالحات في إطار استرضاء المكون العشائري في بعض المناطق وتخفيف الاحتقان معه، خاصة في المناطق ذات الكثافة العربية[116]، كما أنها، ووفقاً للبيانات، تتم مع شيوخ ووجهاء عشائر محددين ممن ترغب الإدارة الذاتية برفع أسهمهم واستثمارهم، إذ لم تستجب الإدارة لطلبات شيوخ آخرين. بينما يتمثل **النوع الثاني**: بشريحة عناصر محليين سابقين في تنظيم الدولة، تقول الإدارة الذاتية أن "أيديهم لم تتلطخ بالدماء"!، في حين تشير بعض البيانات إلى عكس ذلك، فقد خرج عدد منهم في الحسكة ضمن تلك المصالحات ممن تورطوا بانتهاكات ضد المدنيين، خاصة وأنهم معروفون ضمن مناطقهم[117].

واللافت أن بعض شيوخ ووجهاء العشائر الذين وقّعوا الإفراج عن عناصر سابقين من التنظيم على كفالاتهم، لا يعرفون أغلبهم بشكل شخصي، خاصة من أبناء باقي المحافظات الشرقية المعتقلين في سجون الحسكة. ووفقاً للبيانات ففي كلا المستويين يتم دفع رشاوى لكوادر حزب العمال للإفراج عن المعتقلين[118]، فبعد إصدار العفو العام 2020، قامت بعض العوائل بالاستفسار عن عدم الإفراج عن أبنائها بالرغم من أن العفو يشملهم، ولكن لم يتم الإفراج إلا بعد دفع مبالغ مالية لبعض الكوادر المسؤولين عن السجون عبر وسطاء، وكذلك الأمر في بعض المصالحات العشائرية التي تم خلالها دفع مبالغ مالية للكوادر للإفراج عن أشخاص محددين، إذ تُدفع مبالغ مالية يتم جمعها عبر عشيرة المفرج عنه أو ذويه بشكل مباشر، وتتراوح بين 3-5

---

[114] "قسد" تفرج عن عشرات الدواعش في الحسكة، بلدي نيوز، 6 كانون الثاني/يناير 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/m7oZ3

[115] الإفراج عن 631 من عناصر التنظيم، واعتقال عنصر سابق في "داعش" شرق دير الزور كان قد أفرج عنه في وقت سابق بوساطة عشائرية. المرصد السوري لحقوق الإنسان، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/J3NFm

[116] "قسد" تحاول امتصاص غضب العشائر بالإفراج عن المعتقلين، صحيفة عنب بلدي، 25 أيار/مايو 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/BtSwl

[117] مقابلتان أجراهما فريق البحث مع محامين من أبناء محافظة الحسكة، ممن حضروا بعض المصالحات العشائرية، ممثلين بصفة عشائرية، وأكدا تعرفهما على عدد من العناصر ضمن مناطقهم، ممن أفرج عنهم وفق تلك المصالحات، وارتكابهم لانتهاكات بحق أبناء المنطقة، فمنهم من كان في الجهاز الأمني أو ضمن صفوف الشرطة الإسلامية التابعة للتنظيم. أو مقاتلين سابقين. أجريت المقابلتين في الفترة الواقعة بين 15 -30 تشرين الأول/ أكتوبر 2020. وقد تمت مقابلة منها بشكل ميداني، بينما أجريت الأخرى عبر الهاتف.

[118] المرجع السابق.

آلاف دولار أمريكي[119]. وبالعموم، تُقابَل تلك التسويات باستياء شعبي كبير في المجتمع المحلي، نتيجة الخوف من عودة بعض العناصر إلى نشاطهم السابق، مقابل تحفظ الإدارة الذاتية على معتقلين رأي وسياسيين دون الإفراج عنهم، في الوقت الذي يتم الإفراج فيه عن عناصر التنظيم[120]. بينما تقابل بتخوف أكبر في مناطق أخرى كدير الزور، خاصة ضمن المناطق التي يخرج فيها عناصر التنظيم ممن ارتكبوا جرائم بحق أبنائها، كالشعيطات، التي عبّر بعض وجهائها عن سخطهم من الإفراج عن عناصر "داعش"، في الوقت الذي تستمر فيه "قسد" بحملات اعتقالات ضمن قراهم بحجة تنظيم الدولة[121].

2. **التسويات الأمنية:** ويقوم هذا المستوى، بحسب البيانات، على إجراء سلسلة من التسويات بين قوات "الأسايش" و"قسد" مع عدد من عناصر وقيادات محليّة سابقة في التنظيم من المعتقلين في سجون الإدارة الذاتية؛ والذين تم الإفراج عنهم وفق تلك التسويات، مقابل تعاون أمني وإعطاء معلومات[122]، أو إعادة دمجهم بالأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية، فقد سُجّلت حالات عدة لقياديين وأمنيين سابقين في التنظيم التحقوا بأجهزة الاستخبارات التابعة لـ"قسد"[123]، ومنهم من التحق بقوات "سوريا الديموقراطية" وكذلك بالأمن الداخلي "الأسايش" في أرياف الحسكة، وقد تعرض بعضهم لعمليات انتقام من التنظيم

---

[119] ثلاث مقابلات هاتفية أجراها فريق البحث مع ثلاث عوائل من المقيمين في جنوب الحسكة وريف القامشلي، ومنهم عائلتان (أ.خ) و(ص.ج) أفرج عن أبنائهما في تشرين الأول/ أكتوبر2020، إثر اتهامهم بالتعاون مع تنظيم الدولة، وذلك بعد العفو العام الذي أصدرته الإدارة الذاتية، وقد قامت العوائل بدفع مبالغ ماليّة لوسطاء محليين متعاملين مع كوادر من المتنفذين في الأمن العام "الأسايش"، بالرغم من قضاء محكوميتهم وانطباق شروط العفو العام عليهم، إلا أنه لم يتم الإفراج إلا بعد دفع العائلتين مبالغ مالية، فقد دفعت العائلة الأولى 3 آلاف دولار، بينما الثانية 2500 دولار. فيما جرت مقابلة ثالثة مع (خ.ع) من الحسكة، والذي تم الإفراج عن أخيه وفق كفالة عشائرية في عام 2019، بعد اتهامه بالتواصل مع خلايا تنظيم الدولة، وقد تم خلالها دفع مبلغ 5000 دولار للإفراج عنه. وقد أجريت المقابلات في الفترة الواقعة بين 1-12 كانون الأول/ديسمبر 2020.

[120] استياء شعبي كبير بعد إفراج قوات "سوريا الديمقراطية" عن نحو 50 شخصاً متهم بالتعامل مع تنظيم الدولة الإسلامية، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 8 كانون الثاني/يناير 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/0mf5S

[121] للمزيد راجع دراسة الحالة اللاحقة في دير الزور.

[122] موسى هشيم أحد عناصر تنظيم الدولة السابقين، شغل العديد من القطاعات من بينها ديوان الغنائم في الحسكة، وديوان الغنائم بدير الزور، وديوان الركاز في حقل العمر بريف دير الزور. وهو في الأصل من دير الزور، ولكن من سكان الحسكة، وقد اعتقلته "قسد" 2018، قبل أن يتمكن بحسب ما أشيع من الهروب من سجن الحسكة مع 11 من عناصر التنظيم السابقين، ليلقى التنظيم القبض عليه لاحقاً ويعلن إعدامه في إصدار مرئي، بتهمة التعامل مع "قسد" وتزويد التحالف بمعلومات، للمزيد راجع: ثلاث عمليات لتنظيم الدولة في يوم واحد، الموقع الإلكتروني لتلفزيون سوريا، 6 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/KmKCx

[123] انتقل من التنظيم إلى" قسد" بعد اعتقال دام لمدة 10 أشهر... المرصد السوري يكشف تفاصيل عملية اغتيال أحد استخبارات "قسد" في دير الزور، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 6 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/Uxc7l

بتهمة الانضمام لـ"قسد" وإعطاء معلومات للتحالف الدولي[124]. كما أن بعضهم فرزوا كشرطة مرور في أرياف الرقة، الأمر الذي أثار حفيظة عدد كبير من سكان المناطق الذين يعرفون تلك القيادات خلال سيطرة التنظيم، ودفعهم لتقديم شكاوى عدة، ولكن لم تتفاعل الإدارة الذاتية معها، واعتبرت أن تلك التسويات تشمل من "لم تتلطخ أيديهم بالدماء"[125]، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فقد خرج ضمن تلك التسويات قيادات محلية سابقة في التنظيم من المعروفين ضمن مجتمعاتهم المحلية بتورطهم في جرائم عدة[126]، ومنهم أحد قادة هجوم تنظيم الدولة على عين العرب/كوباني، وضمن هذا المستوى كذلك يتم أحياناً دفع مبالغ مالية للكوادر مقابل التسويات [127]. ووفق البيانات، فإن تلك التسويات لم تشمل عناصر التنظيم فقط، وإنما شملت عدداً من الموقوفين بتهم السرقة والقتل، وتم الإفراج عنهم مقابل التحاقهم بالجبهات العسكرية أو دفع مبالغ مالية[128].

3. **التهريب (فردي/جماعي):** ويقوم هذا المستوى على عمليات تهريب عمديّة، بشكل فردي أو جماعي، لبعض عناصر تنظيم الدولة السابقين والمعتقلين في سجون الإدارة الذاتية[129] أو المخيمات[130]. وأما المستوى الفردي منها فيتم مقابل مبالغ مالية تدفع لبعض الكوادر المسؤولين عن السجون عبر وسطاء وسماسرة، وقد سُجّلت حالات ضمن هذا المستوى

---

[124] في حادثة الأولى من نوعها التنظيم يعدم أحد مسؤوليه السابقين، بلدي نيوز، 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/iNTqR

[125] مقاتلون سابقون في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" يعيثون فساداً في بلدة عين عيسى بدعم وتورط من قبل شخصيات من قوات "سوريا الديمقراطية" وقوى الأمن الداخلي "الأسايش"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 25 أيلول/سبتمبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/A4c1a

[126] مقابلة هاتفية أجراها فريق البحث، مع عبد العزيز خليفة، وهو صحفي في شبكة بلدي نيوز، من أبناء محافظة الحسكة، ويعمل مدير تحرير لموقع الخابور الإخباري، المختص برصد ومتابعة تطورات المنطقة الشرقية وملف عناصر تنظيم الدولة في المنطقة.

[127] مقاتلون سابقون في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" يعيثون فساداً في بلدة عين عيسى بدعم وتورط من قبل شخصيات من قوات "سوريا الديمقراطية" وقوى الأمن الداخلي "الأسايش"، مرجع سبق ذكره.

[128] مقابلة أجراها فريق البحث مع أحد قضاة التحقيق العاملين في محاكم الإدارة الذاتية في الحسكة، والذي شهد على إطلاق سراح 8 أشخاص متهمين بجرائم عدة، منها: القتل والسرقة، بعد توقيع القسم الأكبر منهم على تعهد وتسوية أمورهم للالتحاق بالجبهات العسكرية. مقابل بعض الذين قاموا بدفع مبالغ مالية، وقد تم ذلك عبر الكادر المسؤول عن المحكمة وتم إخلاء سبيلهم دون علم قاضي التحقيق المسؤول عن ملفاتهم. أجريت المقابلة بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

[129] سرقة آثار وتجارة مخدرات... الفساد يلاحق مسؤولين بـ"الإدارة الذاتية" الكردية، الحرة، 13 كانون الثاني/يناير2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/869Yb

[130] مقاتلون سابقون في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" يعيثون فساداً في بلدة عين عيسى بدعم وتورط من قبل شخصيات من قوات "سوريا الديمقراطية" وقوى الأمن الداخلي "الأسايش"، مرجع سبق ذكره.

لعراقيين تم منحهم هويات سورية، ومن ثم تهريبهم[131]. بينما يعتمد المستوى الجماعي على تسهيل عمليات الهروب الجماعي للعناصر المحليين من التنظيم كنوع من الضغط السياسي، وقد لجأت "قسد" إلى هذا الأسلوب مرات عدة في الحسكة والرقة، وخاصة خلال العمليات العسكرية التركية، وقد اعتقل عدد كبير من عناصر تنظيم الدولة في الشمال بعد هروبهم من السجون[132]. إضافة إلى تأكيد الإدارة الأمريكية على وجود هذا المستوى عبر تصريحات الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، إثر عملية "نبع السلام" التركية، والتي اتهم فيها قوات "سوريا الديمقراطية" بالإفراج عنهم لدفع القوات الأمريكية للتدخل في المنطقة في ظل العملية التركية[133].

4. **تسليم عوائل التنظيم:** ويقوم هذا المستوى على تسليم بعض عوائل مقاتلي تنظيم الدولة الأجانب من نساء وأطفال إلى دولهم الراغبة في استعادتهم، وذلك بعد زيارات من مندوبي دول عدة، واجتماعات مع دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، تم أغلبها في العام 2019-2020، وقد استعادت بعض الدول مواطنيها من نساء وأطفال بأعداد تقدر بالمئات (طاجكستان، كازاخستان، أوزباكستان، الشيشان، روسيا، كوسوفو، السودان)[134]، فيما استعادت دول أوروبية (ألمانيا، فرنسا، السويد، النرويج، فلندا) أعداداً قليلة بالعشرات [135]، ولا تزال ترفض عودة من تبقى.

بالمقابل، لا تزال الإدارة الذاتية تؤكد على أن سلسلة الإفراجات والتسويات، إنما تتم عن العناصر الذين "لم تتلطخ أيدهم بالدماء"، وبحسب حقوقيين؛ فإن الإدارة الذاتية تتحمل المسؤولية بكل الأحوال، فإذا كان من يُفرج عنهم مدنيون وغير متورطين فكيف يتم اعتقالهم والاحتفاظ بهم لسنوات؟، وإذا كانوا من عناصر التنظيم المتورطين فكيف يتم إخراجهم دون محاكمات؟[136].

---

[131] مقابلة هاتفية أجراها فريق البحث مع، أبو عبد الرحمن، مسؤول أمني ضمن فصائل المعارضة في الشمال السوري، ممن حققوا مع عناصر تنظيم الدولة بعد إلقاء القبض عليهم في الشمال، إذ أكد أن نتائج التحقيقات مع أغلب العناصر الذين ألقي القبض عليهم، أفادت بدفعهم مبالغ مالية للكوادر المسؤولين مقابل تهريبهم، مقابلة أجريت بتاريخ 12 كانون الأول/ ديسمبر 2020.

[132] شهادات لعناصر تنظيم الدولة بشأن تهريبهم من سجون "قسد"، عربي 21، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/RjfoJ

[133] ترامب يكشف من المسؤول عن إطلاق سراح إرهابيي "داعش" في سوريا، وكالة سبوتنيك، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/2yK4C

[134] تقصي الحقائق: هل استعادت بلدان أوروبا مواطنيها ممن انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية؟، بي بي سي-نيوز، 15تشرين الأول/أكتوبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/Jnd4a

[135] ألمانيا وفلندا تستعيدان 18 طفلاً وخمسة نساء من سوريا، صحيفة عنب بلدي، 12 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/R0SN8

[136] ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة"، مرجع سبق ذكره.

ويبدو أن تبرير الإدارة الذاتية يأتي ضمن سياق تخفيف السخط الشعبي، خاصة من قبل أهالي ضحايا التنظيم، أو عوائل المختفين قسراً لدى التنظيم، إذ ما يزال ملف أسرى تنظيم الدولة والمختفين قسرياً مجمّداً دون إحراز أي تقدم فيه، على الرغم من محاولات عديدة للعوائل الكردية والعربية، إذ يشتكي العديد من عوائل المختفين قسراً لدى تنظيم الدولة، من عدم تعاون قوات "قسد" و"الأسايش" بحسب تقرير "هيومان رايتس ووتش" 2020، إضافة إلى عدم تشكيل لجنة مستقلة ذات صلاحيات في بعض المناطق كالرقة، تقوم بتجميع المعلومات عن المفقودين وتتبع أثرهم، أسوة بلجنة المفقودين التي تأسست في كوباني[137].

وعلى الرغم من تشكيل تلك اللجنة، إلا أنها لم تتوصل لأي نتيجة، كما يتم التواصل معها من قبل تحالف عوائل المختفين قسراً، عبر المنظمات الحقوقية الدولية، ولكن إلى الآن، تقول الإدارة الذاتية أنها لم تستطع الوصول إلى معلومات حول مصيرهم، بالرغم من اعتقالها آلاف من عناصر وقيادات التنظيم. فبحسب قوات "سوريا الديمقراطية"، إن "حوالي 12 ألفاً من المشتبه بكونهم من مسلحي التنظيم محتجزون في سبعة سجون في شمال شرق سورية، ويقدر عدد الأجانب بينهم (من غير السوريين أو العراقيين) بنحو أربعة آلاف شخص". أما تقرير الحكومة الأمريكية الذي نُشر في آب/أغسطس 2019، فيشير إلى عدد أقل من المقاتلين الأجانب المحتجزين في شمال شرق سورية، ويقول إنهم 2000 مقاتل من 50 دولة، وحوالي 800 منهم من دول أوروبية، أما الباقين فهم من بلدان الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا أو آسيا. وقد احتجزت عائلات من يشتبه بأنهم من عناصر "تنظيم الدولة الإسلامية"، في عدد من مخيمات النازحين في شمال شرق سورية. وحتى الآن، يعد مخيم الهول الأكبر من بين المخيمات، إذ يسكن فيه حوالي 70 ألف شخصٍ، 94% منهم نساء وأطفال، و11000 من الأجانب[138].

ووفقاً للإدارة الذاتية أدين حتى 12 حزيران/ يونيو 2020، 1881 سورياً بتهمة الارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية، في حين لم تعقد أي محاكمات لرعايا بلدان ثالثة (غير السوريين والعراقيين) بتهمة الارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية، وقُدِّمَ ما مجموعه نحو 8650 محتجزاً إلى المحاكمة، وأدينوا أو برئت ساحتهم، وما زال 1600 محتجزٍ لم تباشر بحقهم بعد إجراءات قضائية[139]. وفيما يتعلق

---

[137] رشيد الحاج صالح، لماذا لا تريد "قسد" مساعدة أهالي مفقودي "داعش" في الرقة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 30 كانون الثاني/ يناير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/pSCBd

[138] تقصي الحقائق: هل استعادت بلدان أوروبا مواطنيها ممن انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية؟، بي بي سي-نيوز، مرجع سبق ذكره.

[139] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة/مجلس حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

بقضاء الأحداث، أفادت الإدارة الذاتية أنه في حزيران/يونيو 2020، كان يوجد في مركز هوري لتأهيل الأحداث 110 أطفال تتراوح أعمارهم بين 12-18 على أساس اتهامهم بالارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية، وبحسب تقرير الأمم المتحدة/مجلس حقوق الإنسان، لم يسمح للممثلين بمجالسة الأطفال أثناء الاستجوابات التي انتزعت فيها الاعترافات، وأن المحامين لم يعينوا إلا بعد توجيه المدعيين العاميين الاتهامات للأطفال، إضافة إلى احتجاز أطفال في سجون أخرى ليست مخصصة للأحداث كسجن "علايا" و"الحسكة"، بتهمة الارتباط بتنظيم الدولة أو أنهم كانوا جندوا في صفوف قوات "سوريا الديمقراطية"/ وحدات "حماية الشعب"، واتهموا بجرائم تشمل التجسس، وأنهم يحتجزون في زنازين البالغين نفسها[140].

## الكادر البشري: (قضاة ومحامون وآخرون)

تبلغ أعداد المعينين بصفة قضاة ضمن مجالس ودواوين ومؤسسات العدالة الاجتماعية والهيئات والمحاكم التابعة لها، والمنتشرة على امتداد سيطرة الإدارة الذاتية في "إقليم الجزيرة"/الحسكة، قرابة 160 قاضياً، ويتركز العدد الأكبر منهم في دواوين المراكز[141]. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد لا يشمل قضاة المحكمة العسكرية، كما تم مسحه حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وقد يزيد أو ينقص بهامش بسيط، نتيجة سرعة التعيينات والنقل والفصل.

والتعيين بصفة قاضٍ لا يعني بالضرورة أن يكون الشخص قاضياً سابقاً أو حاملاً لشهادة معهد قضائي، كما هو الحال في المحاكم السورية، وإنما كان يتم تعيين القضاة سابقاً في دواوين العدالة، دون شرط التحصيل العلمي القانوني، ووفق شروط كانت تقتصر على: ألا يقل العمر عن 22 سنة، إضافة لمعرفة القراءة والكتابة، ومن ذوي الخبرة في فض النزاعات، وشهادة حسن سلوك من الكومين، وألا يكون محكوماً بجرم أو قضايا فساد. وبذلك كان يعين رؤساء المحاكم فقط من حملة إجازة الحقوق أو غيرها من العلوم الإنسانية، بينما باقي القضاة معينين على الشهادة الثانوية وما دون، أو من بعض حملة إجازات العلوم الإنسانية، ممن التحقوا بدورة قضائية تتراوح مدتها بين 45 يوماً وحتى 6 أشهر في أكاديمية "ميزوبوتاميا" التابعة للجهاز القضائي.

---

[140] المرجع السابق.

[141] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية ضمن محافظة الحسكة، إضافة إلى ثلاثة محامين، من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة". مرجع سبق ذكره.

واستمر وضع تعينات القضاة بهذا الشكل، حتى العام 2018-2019، فبعد المصادقة على ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، تم تحديد شروط جديدة لتعيين القضاة، ومنها شرط إجازة الحقوق، أو أن يكون من خريجي أكاديمية "ميزوبوتاميا"، وأن يتم اختيار القضاة من قبل مجلس العدالة عبر فحص شفهي وكتابي. ووفق تلك التغييرات أصبحت نسبة القضاة من حملة إجازة الحقوق قرابة 75%، ولكن من ضمنهم خريجون جدد من الجامعات السورية. مقابل 5% من حملة إجازات العلوم الإنسانية من المعينين كقضاة، إضافة إلى 20% من المعينين على الشهادة الثانوية، ومن ضمنهم بعض طلبة الحقوق في سنواتهم الأولى، ممن التحقوا بدورات قضائية ضمن أكاديمية "ميزوبوتاميا". ويتوزع المعينون بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية على المؤهل العلمي، وفقاً للشكل التالي[142]:

**الجدول رقم: (2) توزع القضاة ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية في "إقليم الجزيرة"/الحسكة، بحسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | نسبة المعينين بصفة قضاة |
|---|---|
| قاضٍ سابق أو معهد قضائي | %0 |
| إجازة في الحقوق | %75 |
| إجازات في العلوم الإنسانية | %5 |
| شهادة ثانوية | %20 |

وتعد أكاديمية ميزوبوتاميا، أقرب لجامعة استحدثتها الإدارة الذاتية في بلدة "تل معروف" في ريف القامشلي، بفروع عدة وتخصصات، لكن لا يوجد لها أي اعتراف محلي أو دولي. وبالنسبة لقسم الحقوق وإعداد القضاة، تقوم الأكاديمية باستقبال دورات من المحامين أو من حملة إجازات العلوم الإنسانية أو الشهادة الثانوية، لتأهيلهم كقضاة عبر دورات تدريبية تتراوح بين (45 يوماً، 3 أشهر، 6 أشهر) ضمن أكاديمية مغلقة. أما بالنسبة للمناهج المعتمدة خلال الدورات، وبحسب عدد من المحامين الذين خضعوا للتدريب، فإنه يغلب عليها الطابع السياسي الفكري أكثر من القانوني، كما يقوم على الدورات محامون تحت إشراف كوادر من حزب العمال المحليين والأجانب، وغير مؤهلين قانونياً أو قضائياً[143].

كما يتدخل كوادر حزب العمال الكردستاني، بشكل مباشر أو عن طريق مجلس العدالة، في تعيين القضاة وتوزيعهم ضمن الدواوين والهيئات والغرف، ويتم تركيز المقربين من الحزب والكوادر في

[142] المرجع السابق.

[143] مقابلتان منفصلتان أجراهما فريق البحث، مع محاميين ممن التحقوا بدورات تأهيل قضاة ضمن أكاديمية ميزوبوتاميا في الحسكة، وذلك بتاريخ 28-30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وقد جرت مقابلة منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، في حين أجريت الأخرى عبر الهاتف.

مناصب محددة، خاصة من الذين التحقوا بأكاديمية "ميزوبوتاميا". إضافة إلى ذلك، تسهم عوامل أخرى في التأثير على تعينات القضاة ومناصبهم، ومنها عامل "التضحية"، فعلى سبيل المثال لا الحصر، سُجّلت حالات لأفراد عينوا كقضاة نتيجة لاستشهاد أحد أفراد العائلة في العمليات العسكرية التابعة لقوات "سوريا الديمقراطية"، إضافة إلى عامل القرب من الحزب والقدم في العلاقة معه[144].

**أما بالنسبة للتوزع الديموغرافي** للقضاة العاملين في دواوين ومؤسسات العدالة الاجتماعية في محافظة الحسكة، والتي يعيش فيها العديد من المكونات الإثنية والدينية السورية، فتتوزع وفق ما يلي: 90% من القضاة من المكون الكردي. 6% من المكون العربي. 4% من المكون السرياني ومكونات أخرى. أما بالنسبة للتوزع الجندري، فللمرأة دور هام في جميع المؤسسات، فهناك لكل مؤسسة أو مجلس عدالة رئاسة مشتركة (رجل، امرأة)، ويتم تعيين المرأة حتى لو لم تنجح بالانتخاب[145].

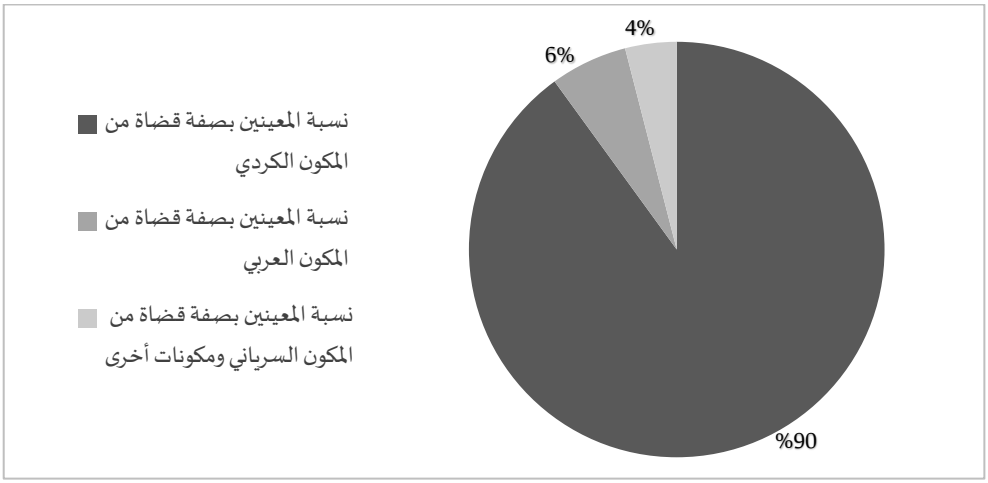


الشكل رقم (2): التوزع الديموغرافي للمعينين بصفة قضاة ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في الحسكة

مقابل القضاة، ينشط ضمن دواوين العدالة الاجتماعية في الحسكة، عدد من المحامين الذين يتجمعون في "اتحاد محامي الجزيرة"، ويتألف من أربعة فروع في المنطقة، وبلغ عدد المسجلين ضمن

[144] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في محافظة الحسكة. مرجع سبق ذكره.

[145] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة لإدارة الذاتية في "إقليم الجزيرة"/الحسكة، إضافة إلى ثلاثة محامين، من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة". مرجع سبق ذكره. وقد تم بناءً على المقابلات حساب عدد القضاة وتوزعهم الديموغرافي ضمن كل ديوان عدالة وهيئة نيابية على حدة ومن ثم جمعهم واستخلاص النسب.

الاتحاد أكثر من 300 محامٍ[146]، من ضمنهم أشخاص معينون كقضاة ومسؤولين داخل الإدارة الذاتية، وينشط العدد الأكبر منهم في محاكم المراكز، بينما يتوزعون بنسبة أقل على باقي المناطق. ويعقُد الاتحاد انتخابات دورية لاختيار رئيسه وأعضاء لجانه ورؤساء الفروع، بإشراف "كوادر المجتمع المدني"، الذين يقومون برسم السياسة العامة للاتحاد[147].

من جهة أخرى، ونتيجة للسيطرة الأمنية المتداخلة بين النظام والإدارة الذاتية في الحسكة والقامشلي، وبالتالي تداخل المرجعيات القضائية، إذ ما تزال محاكم النظام تعمل وتطبق القانون السوري، فكذلك تنشط نقابة المحامين التابعة للنظام، وتقدر أعداد المحامين، بحسب أعضائها، بقرابة 1400 محامٍ عاملين ضمن المحافظة خلال 2020، لكن اللافت أن أكثر من 60% منهم، يرافعون ضمن القضائين (محاكم النظام، محاكم الإدارة الذاتية). بالمقابل يعتمد بعض المحامين العاملين ضمن محاكم الإدارة الذاتية في بعض القضايا على المحامين في نقابة النظام، نتيجة خبرتهم القانونية الأوسع، كما يعتمد بعض المحامين القدامى لدى النظام، ممن أصبحوا قضاة في الإدارة الذاتية، على عدد من الخريجين الجدد والمتمرنين من المحامين لإدارة دعاوى في محاكم النظام[148].

وقد شكّلت ظاهرة ترافع المحامين ضمن محكمتين ومرجعيتين قضائيتين مختلفتين، نقطة إشكالية دفعت النظام إلى محاولة إيقافها والحد منها، فقد أرسلت نقابة المحامين المركزية في دمشق كتاباً لنقابة الحسكة بأسماء بعض المحامين الذين يتعاونون أو يرافعون في محاكم الإدارة الذاتية، خاصة ممن برزت أسماؤهم وتحولوا إلى محتكرين لعدد كبير من الدعاوى، وطلبت اتخاذ إجراءات عقابية بحقهم، ولكن الإدارة الذاتية وحزب الاتحاد الديموقراطي هددوا رئيس نقابة المحامين في الحسكة، عبد العزيز جاويش، ورئيس نقابة فرع القامشلي، باعتقالات مضادة وتصعيد في حال تم اعتقال محامين من المحسوبين على الإدارة الذاتية، لذلك وتجنباً للصدامات تم التغاضي عن الإجراءات وتأجيل الملف من قبل عبد العزيز جاويش، لأسباب أمنية[149].

وضمن مناقشة طبيعة الكادر البشري، القائم على الجهاز القضائي التابع للإدارة الذاتية في الحسكة، لا يمكن إلا المرور على "الكوادر"، المصطلح الذي يطلق على عناصر **حزب العمال**

---

[146] اتحاد المحامين في إقليم الجزيرة يعقد مؤتمره الرابع، نورث برس، 25 أيلول/سبتمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/Brjl7

[147] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة" ويترافعون ضمن محاكم الإدارة الذاتية في المنطقة. مرجع سبق ذكره.

[148] المرجع السابق.

[149] مقابلتان أجراهما فريق البحث، عبر الهاتف، مع محاميين من المسجلين في نقابة المحامين التابعة للنظام السوري في الحسكة، وذلك في تاريخ 3-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

**الكردستاني** القادمين من جبال قنديل، والذين يسيطرون كمسؤولين إداريين وأمنيين على مختلف مؤسسات العدالة الاجتماعية، وبحسب البيانات، التي تم جمعها عبر المقابلات مع قضاة ومحامين وإداريين في مؤسسات العدالة الاجتماعية، فإن النسبة الأكبر من كوادر الحزب المسؤولين عن المؤسسات هم من الكرد الأجانب غير السوريين، وخاصة الأتراك وبنسبة أقل من الإيرانيين، ويعد الكوادر الأتراك أصحاب النفوذ الأعلى ضمن مؤسسات العدالة، وبدرجة أقل الكوادر المحليون، ويشتهر ضمن مؤسسات الجهاز القضائي في الحسكة مجموعة من كوادر الحزب أصحاب النفوذ، ويعرفون بأسماء حركيّة، وأبرزهم (زماني، آشتي، زلال، مزكين)، ويرتبط بهم شبكة واسعة من "الكوادر" الأجانب والمحليين في مؤسسات العدالة ضمن مختلف المناطق. ووفقاً للبيانات، يقابلهم نظراء آخرون من "الكوادر" في المجلس العام والمجلس التنفيذي ويتمتعون بالصلاحيات نفسها.

## الاستقلالية والفاعليّة: (مؤشرات ومقاييس)

تحكُم معايير عدة مبدأ استقلال القضاء كمفهوم مركّب، ولكن في وضع القضاء ضمن الإدارة الذاتية كتجربة ناشئة، قد يكون من الظُلم إسقاط المعايير النظرية الصارمة كافة على تجربة حديثة تعمل ضمن بيئة أمنية وسياسية غير مستقرة ومكتملة الأركان. لكن وبالوقت ذاته، هذا لا يمنع من قياس تلك الاستقلالية وفقاً لحدود هذه التجربة، وضمن مؤشرات بديهية وأساسية، منها: مدى تداخل السلطات الأُخرى مع سلطة القضاء وتأثيرها المتبادل، خاصة الأمنية والعسكرية، ومدى توفر بيئة آمنة ومستقلة لعمل المحاكم كمؤسسات والقضاة كأفراد، وضمان عدم تهديدهم أو الضغط عليهم، وبالتالي ضمان حياد واستقلالية القرار القضائي من أي تحيّز أو تأثير سياسي. وفي هذا الإطار يمكن استعراض مؤشرات عدة وفق دراسة حالة مؤسسات العدالة الاجتماعية في "إقليم الجزيرة"/ الحسكة، وكذلك مؤشرات عدة لقياس فاعلية تلك المؤسسات، وفقاً لما يلي:

**لناحية استقلالية المؤسسات القضائية**؛ من خلال البحث في تلك المؤسسات والمقابلات مع عدد من العاملين ضمنها (قضاة، محامون، إداريون)، تتضح سيطرة كوادر حزب العمال الكردستاني PKK على مختلف مؤسسات العدالة الاجتماعية والتحكم بمفاصل الجهاز القضائي في محافظة الحسكة بمختلف درجاته وهيئاته، إذ يشرفون على الجهاز القضائي وفق تراتبية هرمية تعتمد على الكوادر الأجانب وشبكات من الكوادر المحليين في كل مؤسسة، وكذلك يشرفون على تنظيم تلك المؤسسات إدارياً ومالياً وأمنياً، إضافة إلى التحكم في التعيينات سواء بشكل مباشر أم الإشراف عليها عبر مجلس العدالة، مقابل التدخل مباشرة في بعض القرارات القضائية وحرفها أو إيقافها أو

إنفاذها باتجاهات مختلفة، في حال كانت تمس مصالح الحزب أو المقربين منه أو المرتبطين بالكوادر من المتنفذين في الإدارة[150].

**أما لناحية استقلالية القضاة أنفسهم**، والتي لا تنفصل عن استقلالية المؤسسة ذاتها، فلا يتمتع المعينون بصفة قضاة بالاستقلالية الكافية، خاصة وأن كل ديوان عدالة أو نيابة أو مؤسسة يتم فرز كادر مخصص لها يقوم على إدارتها أو الإشراف على سيرها بشكل عام وعلى اتخاذ القرارات ضمنها، حتى أن بعض القضايا (أمنية، سياسية) يبت فيها الكادر بشكل مباشر متجاوزاً القاضي أو سير القضية الطبيعي، هذا في حال مرّت تلك القضايا على دواوين العدالة الاجتماعية، إذ تُعد القضايا الأمنية والسياسية من اختصاص الأجهزة الأمنية والاستخبارات. بالمقابل يشعر بعض القضاة داخل المحاكم بالتهديد، إذ تعرّض بعضهم للتهديد بالقتل المباشر من قبل بعض الكوادر، كما تعرض بعضهم للضغط، خاصة وأن القاضي لا يملك أي نوع من أنواع الحصانة أو الحماية الفعلية، وقد سُجّل عدد قليل من الحوادث لمعينين بصفة قضاة حاولوا رفع شكاوى ضد الكوادر، لكنها سرعان ما سقطت بالتهديد، خاصة وأن الشكوى ترفع إلى كادر آخر أعلى منه، نتيجة السيطرة على مختلف المؤسسات ووفق تراتبية هرمية[151]. وبذلك يمكن القول إن القضاة داخل دواوين العدالة الاجتماعية لا يتمتعون بأي استقلالية فيما يخص القضايا المرتبطة بجوانب أمنية أو سياسية، بينما تكون درجة الاستقلالية أعلى في باقي القضايا التي لا تعني الكوادر، ولكن حتى القضايا الأخيرة قابلة لتدخلهم في أي لحظة وبأي تجاه، في حال كان أحد أطراف الدعوى مقرباً منهم أو نافذاً ضمن الإدارة الذاتية.

ولا يعترف الكوادر المسؤولون بالكثير من قرارات المحاكم، وتعدّ سلطتهم أعلى من تلك القرارات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ووفقاً للبيانات، ففي كثير من القضايا تم إصدار قرار من المحكمة بالإفراج عن بعض الأشخاص المتهمين بعد قضاء أحكامهم أو تبرئة ساحتهم، وعلى الرغم من صدور قرار المحكمة إلا أنه لم يطبق، نتيجة لعدم موافقة الكادر المسؤول عن الإفراج عنهم، وكذلك الأمر سُجّلت حالات معاكسة للإفراج عن بعض المتهمين بأمر من الكادر قبل صدور قرار المحكمة ودون

[150] حصيلة سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة لإدارة الذاتية ضمن محافظة الحسكة، إضافة إلى ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة". مرجع سبق ذكره.

[151] حصيلة أربع مقابلات أجراها فريق البحث مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية ضمن محافظة الحسكة، مرجع سبق ذكره.

علم قاضي التحقيق المسؤول عن القضية. كما لا يستطيع القاضي في بعض القضايا إصدار قرار إخلاء السبيل حتى يصدر تقرير الكادر[152].

ولا تقتصر سلطة رفض القرارات القضائية على الكوادر المفروزين في مؤسسات العدالة الاجتماعية فقط، وإنما تمتد إلى نظرائهم في باقي المؤسسات المدنية التابعة للإدارة الذاتية، فقد رُصدت حالات عديدة لمحاولات استصدار تراخيص منظمات مجتمع مدني من هيئة العمل/مكتب المنظمات، وبعد رفض الترخيص من قبل الكادر المسؤول عن مكتب المنظمات لـ"أسباب أمنية"، لجأ طالبو الترخيص إلى ديوان العدالة الاجتماعية للطعن في قرار مكتب المنظمات، وبعد دراسة الملف من قبل هيئة التمييز/استئناف وإصدار حكم بالترخيص لتوافقه مع القوانين، عاد الكادر المسؤول في مكتب المنظمات لرفض قرار المحكمة بدعوى الظروف الأمنية، وكذلك تكررت حوادث عديدة في رفض تراخيص لأحزاب ووسائل الإعلام ومنظمات مجتمع مدني، بعد صدور قرار قضائي يجيز الترخيص[153].

**وبالنسبة لعلاقة القضاء مع الأجهزة الأمنية والعسكرية:** فوفق البيانات، تعدّ الأجهزة الأمنية والعسكرية أعلى من السلطة القضائية، لناحية عدم خضوعها للمحاسبة وعدم فعالية القضاء العسكري وصعوبة محاكمة الأمنيين والعسكرين أمام قضاء مدني، إضافة لناحية عملها بمعزل تام عن القضاء عبر تنفيذ اعتقالات تعسفية دون مذكرات توقيف، وكذلك التعدي على اختصاص المحاكم عبر مكاتب التفتيش الخاصة بها والتي تضطلع بدور القضاء، مقابل عدم اعترافها بقرارات المحاكم في بعض القضايا أو تجاوزها، فقد سُجّلت دعاوى عدة ضد عناصر "قسد" و"الأسايش" منها ما يتعلق بوضع يد على بعض المنازل، وأخرى تتعلق باعتداءات على المدنيين، وغالباً ما تصدر في تلك القضايا أحكام قضائية لصالح المدنيين، ولكنها تبقى على الورق ولا يتم تطبيقها أبداً[154]،

---

[152] حصيلة سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة لإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، إضافة إلى ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة" مرجع سبق ذكره.

[153] مقابلتان أجراهما فريق البحث، مع اثنين من العاملين في منظمات المجتمع المدني، ممن حاولوا الحصول على تراخيص منظمات مجتمع مدني، وقد قاما بعد رفض التراخيص من قبل مكتب العمل، بتعيين محامٍ للطعن في القرار، وعلى الرغم من استصدار قرار من ديوان العدالة الاجتماعية يجيز الترخيص، إلا أنه تم رفض قرار المحكمة من قبل كادر يطلق عليه اسم "زماني"، مبرراً ذلك بأسباب أمنية، جرت المقابلات في الفترة الواقعة بين 17-29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020. وقد اطلع فريق البحث على صيغة رفض الترخيص وكذلك على دعوى الاستئناف المقدمة، وعلى قبول الاستئناف من قبل المحكمة، وقرارها بالترخيص، وهي وثائق محفوظة في أرشيف مركز عمران للدراسات.

[154] القضاء في روج آفا: قضاة مبتدئون وأحكام حبر على ورق، روك أون لاين، 5 كانون الثاني/يناير 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/HBcBk

إضافة إلى رفض الأمن العام "أسايش" مذكرات التوقيف المتعلقة بعناصره، أو إخراجهم دون محاكمة عبر الكوادر المسؤولين، أو عقد محاكم "بلاتفورم" لهم وإخراجهم بأقل عقوبة.

**وفيما يخص العلاقة مع باقي السلطات** العاملة ضمن الإدارة الذاتية، والتي يتداخل أحياناً عملها مع القضاء، أو تحتاج لتنسيق مشترك، فيتم هذا التنسيق بالأمور الإجرائية والطبيعية بشكل إداري، بينما على مستويات أعلى فيتم بين الكوادر المفروزين ضمن المؤسسة القضائية ونظرائهم في باقي المؤسسات والإدارات العامة والمديريات الفرعية، فبحسب البيانات، فإن سلطة الكوادر في الجهاز القضائي هي ذاتها في باقي مؤسسات الإدارة الذاتية ومفاصلها، والتي تمتد إلى مختلف مؤسسات وهيئات ومديريات المجلس العام/السلطة التشريعية والمجلس التنفيذي/السلطة التنفيذية. الأمر الذي يزيل أي حدود بين تلك السلطات ويجعل العلاقة شبه مدمجة دون أي نوع من أنواع الفصل. **أما بالنسبة لطبيعة العلاقة داخل مؤسسات الجهاز القضائي** وآليات التنسيق فيما بينها على مستوى الإقليم ذاته (الجزيرة/الحسكة)، فيتم التنسيق بين دواوين العدالة الاجتماعية والنيابات ضمن المناطق المختلفة بشكل طبيعي في المسائل الإجرائية، أما فيما يخص المسائل والقضايا السياسية والأمنية والمالية، فيتم التنسيق بين الكوادر المفروزين على الدواوين. أما على مستوى التنسيق مع باقي البنى القضائية ضمن الأقاليم التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، فعلى الرغم من وجود ممثلية/منسقيّة من المفترض أن تختص بتنظيم العلاقة؛ إلا أنها تعد شكليّة، ويتم التنسيق بين الكوادر ضمن مختلف مناطق السيطرة[155].

بالمقابل، ونتيجة للسيطرة المطلقة لكوادر حزب العمال الكردستاني في مختلف مفاصل الجهاز القضائي، فتعد الحيادية في القرارات القضائية مفتقدة، ويتم تسيس أغلب القرارات القضائية، خاصة في القضايا الأمنية والسياسية، إذ يتخلل الجهاز القضائي سياسات تمييزية، سواء على المستوى العرقي أم السياسي، فبحسب شهادات عدد من القضاة والمحامين، تمارس سياسات تمييزية حزبية في المحاكم تجاه الأحزاب والقوى السياسية الكردية وغير الكردية المعارضة للإدارة الذاتية، والذين يتم تحويلهم إلى محاكم "الإرهاب"، التي لا تخضع لقانون أبداً. كما يمارس في كثير من القضايا قرارات وسياسات تمييزية تجاه بعض أفراد المكون العربي الرافض للإدارة الذاتية، عبر تهم "الإرهاب". ونتيجة للسيطرة المباشرة للكوادر وارتباط شبكات من المحامين والقضاة بهم؛ تنتشر ظواهر عديدة تخل بنزاهة القضاء داخل مؤسسات العدالة الاجتماعية في الحسكة، كالفساد

[155] حصيلة أربع مقابلات أجراها فريق البحث مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، مرجع سبق ذكره.

والرشوة، إضافة إلى ظاهرة كتابة التقارير الأمنية للكوادر، والتي تتسبب باعتقال أو فصل محامين وقضاة، ما أدى إلى ترسيخ جو أمني حذر داخل تلك المؤسسات[156].

وقد ساهمت جملة تلك العوامل وعلى رأسها السيطرة المباشرة للكوادر، في التأثير بشكل مباشر على شكل التجربة القضائية في الإدارة الذاتية، الأمر الذي أثّر أيضاً على **الفاعلية** وثقة الناس في تلك المحاكم واللجوء إليها، إضافة إلى عوامل موضوعية أخرى ساهمت في انحسار تلك الفاعلية ودفعت للاعتماد على بدائل مختلفة، وحصرت دور مؤسسات العدالة الاجتماعية في نطاق محدود للدعاوى المدنية والجزائية. فقد أدت السيطرة الأمنية المتداخلة في الحسكة والقامشلي بين النظام السوري والإدارة الذاتية إلى تداخل وتضارب مرجعيات قانونية، إذ لا تعترف محاكم الدولة السورية بأي قرار صادر عن دواوين العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية، بعكس مؤسسات العدالة الاجتماعية، التي تعترف بأي وثيقة صادرة عن القضاء السوري. الأمر الذي دفع بالغالبية العظمى من المدنيين في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية للجوء إلى محاكم النظام، خاصة فيما يتعلق بقضايا السجلات المدنية والعقارية، والتي يحتكرها النظام، غير معترف بسجلات الإدارة الذاتية.

ونتيجة الفراغ القضائي ضمن محاكم الإدارة الذاتية، مقابل البيروقراطية العالية في محاكم النظام، حيث تأخذ بعض القضايا سنوات للبت فيها؛ يلجأ بعض السكان المحليين، خاصة العرب في الحسكة والقامشلي، إلى القضاء والعرف العشائري، والذي كان موجوداً سابقاً في المنطقة، ولكن يبدو أن فاعليته ازدادت ضمن الفوضى القضائية القائمة، خاصة في القضايا المتعلقة بالقتل والجرائم والخصومات الشخصية والتحكيم الزراعي الخاص بالأراضي[157]. كما طوَّرَت بعض المكونات أيضاً مرجعيات تحكيمية نتيجة الفوضى القضائية في المنطقة، إذ يلجأ المجتمع السرياني داخل محافظة الحسكة، كما الجميع، إلى محاكم النظام فيما يتعلق بالسجلات المدنية والعقارية، ولكن في بعض الخصومات والقضايا الفردية يلجأ بعضهم إلى الوساطات الكنسية أو تدخل الوجهاء والكنيسة لحل الخلافات دون اللجوء إلى المحاكم[158].

وبالنظر إلى الواقع القضائي العام في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ضمن الحسكة، إذ تنحصر السجلات المدنية والعقارية وما يتعلق بها من دعاوى لدى محاكم النظام، إضافة إلى لجوء بعض

---

[156] حصيلة سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة لإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، إضافة إلى ثلاثة محامين، من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة". مرجع سبق ذكره.

[157] المرجع السابق.

[158] مقابلة هاتفية أجراها فريق البحث مع (س.م) وهو أحد المحامين السريان العاملين في محافظة الحسكة، وقد جرت المقابلة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر.

المدنيين للقضاء العشائري في بعض القضايا، أو إلى سبل الصلح والتحكيم عبر الوجاهات والمرجعيات الدينية، مقابل عدم مرور القضايا الأمنية والسياسية على دواوين العدالة الاجتماعية واعتبارها من اختصاص الأجهزة الأمنية، ومنع ترافع المحامين ضمن محاكم وقضايا الإرهاب، إضافة إلى صعوبة محاسبة عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية أمام القضاء المدني؛ فوفق هذا الواقع ينحصر دور مؤسسات القضاء ضمن الإدارة الذاتية في مجموعة من القضايا التي يلجأ فيها السكان إلى تلك المحاكم ومنها: الدعاوى والقضايا المتعلقة بالأوراق والقوانين المستحدثة التي فرضتها الإدارة الذاتية مؤخراً على المدنيين ضمن مناطق سيطرتها وما يترتب عليها من مخالفات، إضافة إلى بعض قضايا الخصومات والمشاجرات والجرائم والسرقات التي تحتاج سُلطة لإحضار المتهم، ويلجأ فيها بعض السكان إلى دواوين العدالة الاجتماعية، نتيجة لعجز القضاء السوري على النفاذ إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية وإحضار المتهمين، أو بسبب البيروقراطية العالية ضمن محاكم النظام، إذ يتم إنجاز الدعاوى بشكل أسرع في محاكم الإدارة الذاتية، ولكن تنفيذ القرارات لا يتم بالدقة المطلوبة[159].

[159] حصيلة سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة لإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، إضافة إلى ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد محامي الجزيرة". مرجع سبق ذكره.

# الفصل الثالث

## الجهاز القضائي في الإدارة الذاتية (الرقة نموذجاً)

## تمهيد

خرجت مدينة الرقّة عن سيطرة النظام السوري في 4 آذار/مارس من العام 2013، بعد تقدم فصائل المعارضة المسلحة إليها. وعاشت المحافظة أشهراً عدة تحت حكم المجالس المحليّة المؤلفة من أبنائها، ولكن عوامل عديدة، منها؛ إهمال المعارضة، واختلاف الفصائل، والقصف المتواصل من جانب النظام السوري، ساهمت في تمكين تنظيم الدولة "الإسلامية" "داعش" من فرض سيطرته عليها في بدايات العام 2014[160].

وقد شهدت مدينة الرقة بعد خروجها عن سيطرة النظام وقبل سيطرة التنظيم، تجارب قضائية عدة كان أبرزها؛ الهيئة الشرعية التي شُكّلت بعد انسحاب قوات النظام من المدينة مباشرة، وشارك في تشكيلها جميع الفصائل العسكرية الموجودة في المدينة آنذاك، بمن فيهم حركة "أحرار الشام" و"جبهة النصرة". وبعد سيطرة تنظيم الدولة "الإسلامية" على المدينة بشكل كامل في يناير 2014 وطرد باقي الفصائل العسكرية منها، حُلّت الهيئة الشرعية، وأسَّسَ التنظيم بدلاً منها محكمة خاصة به أسماها "المحكمة الإسلامية"[161].

وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2016 أعلنت قوات "سوريا الديمقراطية"، بدء عملية "غضب الفرات" لانتزاع الرقة من تنظيم الدولة، والتي تمت على مراحل، بإسناد من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب[162]، وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أعلنت "قسد" بدعم وإسناد أميركي بسط سيطرتها على مدينة الرقة والجزء الأكبر من المحافظة، والذي أصبح ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية[163]. كما سيطر النظام في العام ذاته وبدعم حلفائه على المناطق الواقعة في ريف الرقة الجنوبي الشرقي إضافة إلى باديتها بعد طرد التنظيم منها[164]، ومن ثم ريف المنصورة الجنوبي غرب الرقة[165]، بينما حافظت "قسد" على مركز المحافظة وأغلب أريافها، والتي أعلنتها إقليماً خاصاً

[160] الرقة مدينة بقبضة قوات "سوريا الديمقراطية"، الجزيرة نت، 22أيار/مايو 2014، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ri36RP

[161] محاولات لتأسيس قضاء في الرقة أنهاها تنظيم الدولة، صحيفة عنب بلدي، 19 كانون الأول/ديسمبر 2015، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3bmTMGT

[162] المرحلة الرابعة لغضب الفرات: محاولة الوصول إلى تخوم الرقة، العربي الجديد، 13 نيسان/أبريل 2017، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/zJKvF

[163] "سوريا الديمقراطية" تعلن تحرير الرقة..و"فيدرالية في سوريا"، وكالة سبوتنيك، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2017، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/RPZAZ

[164] ربط مناطق "قسد" والنظام...ضمان المصالح المتبادلة برعاية روسية، جريدة المدن، 31 أيار/مايو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/S0GHi

[165] وتسيطر قوات النظام السوري على مناطق في ريف الرقة الجنوبي الشرقي، تبدأ من حويجة شنان حتى مدينة معدان والقرى والبلدات المحيطة بها، إلى جانب سيطرته على ريف المنصورة الجنوبي بغرب الرقة ومنطقة دبسي عفنان. للمزيد راجع: بعد ستة أعوام من تجربة

ضمن الإدارات الذاتية (الأقاليم) المسيطرة عليها[166]، ويخضع لسلطتها العسكرية إضافة إلى نموذجها الإداري بما فيه من القوانين والسلطات التي بدأت الإدارة بتثبيتها في المدينة.

وقد تقلصت تلك السيطرة بعد العملية العسكرية التركية "نبع السلام" في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، فقد دخلت فصائل المعارضة السورية مدعومة بالقوات التركية مدينة تل أبيض وبلدة سلوك شمال مدينة الرقة[167]، لتنحسر بذلك سيطرة الإدارة الذاتية في المحافظة التي أصبحت متنازعة بين قوى عدة على الأرض.

ومنذ سيطرة قوات "سوريا الديمقراطية" على المدينة، شَرَعت الإدارة الذاتية ضمن مناطق سيطرتها في الرقة بإنشاء سلطات مدنيّة عديدة، منها: مجلس الرقة المدني، إضافة إلى مؤسسات وهيئات من ضمنها جهاز قضائي خاص بالمدينة، يرتبط بالمنظومة القضائية العامة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية ارتباطاً هرمياً. ويتوزع عبر مجموعة هيئات ودواوين بين مركز المدينة وريفها مشكلاً بنيّة خاصة به، لناحية توزع المؤسسات وكادرها البشري، إضافة إلى فاعليته واستقلاليته. تلك البُنية التي تناقشها دراسة الحالة لهذه التجربة، وفقاً لما يلي:

## البُنية والهيكلية

يمثّل **مجلس العدالة الاجتماعية** أعلى سلطة قضائية ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية المعلنة كإقليم في الرقة. ويتكون من 14 عضواً، برئاسة مشتركة بين رجل وامرأة، ويحمل 11 من أعضائه صفة قاضٍ، فيما 3 منهم من المفترض ألا يحملوا تلك الصفة، وهم من ممثلي لجان الصلح، ولكنهم فعلياً يشاركون في القرارات التي يتخذها المجلس ويوقعون عليها. ويتألف مجلس العدالة الاجتماعية في الرقة من لجان عدة: (لجنة التفتيش القضائي، لجنة النيابات، لجنة التنفيذ، اللجنة الإدارية والمالية، لجنة الصلح). ورغم تأكيد ميثاق نظام العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية على انتخاب أعضاء مجلس العدالة عبر "الكونفرانس" العام، وأن يتولى المجلس شؤون تعيين القضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية ونقلهم وندبهم[168]؛ إلا أن البيانات المتوافرة عبر المقابلات تشير إلى تدخل كوادر حزب العمال الكردستاني بشكل مباشر في تعيين أعضاء المجلس متجاوزين آلية

---

الإدارة الذاتية...كيف يقيّمها سكان شمال شرقي سوريا، صحيفة عنب بلدي، 31 كانون الثاني/يناير 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/4KWF8

[166] "الرقة مدينة بقبضة قوات "سوريا الديمقراطية". مرجع سبق ذكره.

[167] "الجيش الوطني" يسيطر على مدينة تل أبيض وبلدة سلوك في الرقة، وكالة سمارت، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/PU16I

[168] ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، مرجع سبق ذكره.

الانتخاب، كما يقومون بالإشراف إدارياً وأمنياً ومالياً على عمل المجلس ولجانه والتحكم في سياساته[169].

ويعمل بموازاة مجلس العدالة الاجتماعية في الرقة، **مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية**، والذي ينحصر دوره في الإشراف على النساء العاملات في مؤسسات العدالة الاجتماعية، إضافة إلى الإشراف على التوازن الجندري في المحاكم، وذلك عبر تعيين النساء أو فصلهن أو إنهاء الخدمة أو النقل، ويتم اتخاذ تلك القرارات وعرضها على مجلس العدالة للتصويت فقط، دون مناقشة، وبالرغم أن مهمة مجلس المرأة للعدالة تنحصر في ذلك، إلا أنه قد يتخذ أحياناً قرارات معاكسة للقوانين المطبقة، خاصة إذا كانت المسألة تتعلق بإحدى الموظفات في الإدارة أو المحسوبات على الحزب بشكل مباشر. ويتألف مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية من الرئيسة المشتركة لمجلس العدالة، وممثلة المرأة في لجنة الصلح، إضافة إلى موظفة معينة بصفة قاضٍ، وأُخرى إدارية، وبحسب المقابلات، يعملن كلّهن تحت إشراف "كادر العدالة"، وهي سيدة من أعضاء حزب العمال الكردستاني، ممن يحملن رتبة حزبية، وقادمة من قنديل[170].

ويشرف مجلس العدالة الاجتماعية على مؤسسات وهيئات العدالة الموجودة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في الرقة، وعلى رأسها **دواوين العدالة الاجتماعية** المنتشرة في المدينة وريفها، ويبلغ عددها 3 دواوين رئيسة، مقابل 3 هيئات نيابية منفصلة جغرافياً، وتتبع للدواوين الرئيسية. وتتوزع تلك الدواوين والنيابات جغرافياً على مدن وبلدات عدة ضمن سيطرة الإدارة الذاتية في الرقة، وفقاً للجدول التالي:

[169] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في مدينتي الرقة والطبقة، وذلك خلال الفترة الواقعة بين 1 -19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد تمت مقابلتان منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما أجريت مقابلتان عبر الهاتف.

[170] المرجع السابق.

**الجدول رقم (3): التوزع الجغرافي لدواوين العدالة الاجتماعية والهيئات النيابية التابعة لها في الرقة**

| الوحدة الإدارية (المدينة/ البلدة) | طبيعة المؤسسة القضائية (ديوان عدالة/ هيئة نيابية) |
|---|---|
| مدينة الرقة | ديوان عدالة اجتماعية |
| مدينة الطبقة | ديوان عدالة اجتماعية |
| ناحية الكرامة | ديوان عدالة اجتماعية |
| قرية حزيمة | نيابة تتبع ديوان الرقة |
| ناحية الجرنية | نيابة تتبع ديوان الطبقة |
| ناحية المنصورة | نيابة تتبع ديوان الطبقة |

ويعدُّ **ديوان العدالة الاجتماعية** في مدينة الرقة من أكبر الدواوين الموجودة في المحافظة، ويتألف من أربع هيئات: (هيئة نيابية، هيئة تنفيذ، هيئة عدالة، هيئة تمييز)، وينبثق عن بعض الهيئات غرفتان أو ثلاث، وقد تم إنشاء هذه الغرف بغية تقسيم وتسهيل العمل على الدعاوى الواردة. بالمقابل يضم ديوان العدالة في مدينة الطبقة هيئة نيابية، وهيئة تنفيذ، وهيئة عدالة. وكذلك يضم ديوان العدالة في ناحية الكرامة الهيئات ذاتها، بينما يتبع كلا الديوانين في القضايا القابلة للطعن لهيئة التمييز/الاستئناف في ديوان مدينة الرقة. وإضافة إلى الدواوين الرئيسة هناك ثلاث هيئات نيابية مستقلة جغرافياً، وهي الهيئة النيابية في حزيمة وتتبع ديوان الرقة، والهيئة النيابية في الجرنية والمنصورة اللتان تتبعان ديوان الطبقة. ومن المفترض نظرياً أن يتم تعيين القضاة ضمن الدواوين والنيابات عبر مجلس العدالة الاجتماعية في الرقة، باعتباره السلطة الأعلى قضائياً، والمشرفة على عمل تلك الدواوين، ولكن على أرض الواقع، وبحسب البيانات، يتدخل كوادر حزب العمال بشكل مباشر أو عبر مجلس العدالة في تعيين القضاة ضمن مختلف الدواوين والهيئات، كما يشرفون عليها أمنياً وإدارياً ومالياً، إذ يتم فرز كادر مسؤول عن كل ديوان ويرتبط به شبكة من الموظفين الذين يتحكم بتعيينهم[171].

إضافة إلى الدواوين، تعمل ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية في الرقة، **لجان الصلح**، إذ تضم مدينة الرقة مجموعة من تلك اللجان الموزعة بمعدل لجنة على ثلاثة أحياء تقريباً، وهناك قرابة أربع لجان ضمن مدينة الرقة، إضافة إلى ثلاث لجان تتوزع بمعدل لجنة على كل من الطبقة

[171] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ست مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة من المعينين بصفة قضاة ضمن دواوين العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في مدينتي الرقة والطبقة، إضافة إلى مقابلتين مع محاميين مسجلين في "اتحاد محامي الرقة" ويترافعان ضمن دواوين العدالة في المنطقة، وذلك في الفترة الواقعة بين 2 -29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد تمت ثلاث مقابلات منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات وشملت اثنين من المعينين بصفة قضاة ومحامٍ آخر يترافع في مدينة الرقة، بينما أجريت ثلاث مقابلات عبر الهاتف.

والمنصورة والجرنية. أما الكرامة فتضم لجنتين، الأولى: ضمن بلدة الكرامة ذاتها، والثانية: في بلدة الحمرات. وعلى الرغم من انتشار لجان الصلح في المدن والبلدات؛ إلا أن أغلبها، ووفقاً للبيانات، غير فعالة على مستوى الصلح وحلّ النزاعات المدنيّة، وإنما ينحصر دورها في تحويل الدعاوى المدنية إلى دواوين العدالة الاجتماعية، عبر محاولتها حلّ الخلافات بالطرق الرضائية، وفي حال العجز عن ذلك، يتم إحالتها إلى النيابات، إذ لا تقيد الدعاوى المدنية في ديوان العدالة قبل مرورها على لجان الصلح، وهذا لا ينطبق على الدعاوى الجزائية.

وتتألف لجان الصلح في الرقة من مجموعة أعضاء من رجال ونساء من أبناء المدينة أو البلدة أو الحي، ولا يشترط فيهم أي مؤهل، وغالبيتهم ليس لديهم أي خبرة في مسائل الصلح والتحكيم أو حلّ الخلافات بالطرق الرضائية، كما أن أعضاءها لا يتقاضون رواتب مادية، باستثناء الممثلين منهم في مجلس العدالة أو الدواوين، إذ تَعتبِر الإدارة هذا النوع من العمل تطوعياً، لكنهم بالمقابل يتقاضون ميزات عينية (محروقات/إغاثة)، أو امتيازات حماية داخل الإدارة. ومن المفترض نظرياً أن يتم تعيين أعضاء تلك اللجان عبر الانتخابات وترشيحات سكان الأحياء والبلدات وفق ما نص عليه ميثاق نظام العدالة الاجتماعية/المادة 33. ولكن، وعلى أرض الواقع يتم تعيين الغالبية منهم من قبل الهيئات الحزبية في المنطقة بشكل عشوائي لا يراعى فيه أي خبرة، أما الممثلين منهم في مجلس العدالة أو رؤساء لجان الصلح ضمن الدواوين، فتشير البيانات إلى تدخل كوادر حزب العمال والشبكات المرتبطة بهم في تعيينهم[172].

وإلى جانب لجان الصلح، توجد **دُور المرأة** كإحدى مؤسسات العدالة الاجتماعية في الرقة، وتتوزع على البلدات والمدن الرئيسة، وتقوم بمهام لجان الصلح، بيدَ أنها تختص بمعالجة الخلافات الزوجية، وتتبع إدارياً لمجلس المرأة للعدالة الاجتماعية، والذي من المفترض أن يشرف على تعيين الأعضاء في تلك الدُور من نساء الأحياء والبلدات والمدن، إلا أن البيانات تشير إلى إشراف شبكة من كوادر الحزب المحليين على عمل تلك الدور، وعلى التعيينات ضمنها، عبر مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية، والذي تشرف عليه وتقوده سيدة من أعضاء حزب العمال. وبحسب البيانات، تختلف فاعلية الدور من منطقة إلى أخرى، ولكنها بالعموم ما تزال محدودة الأثر نتيجة الطبيعة العشائرية في المنطقة، كما أن أغلب القوانين المتعلقة بالمرأة كمنع تعدد الزوجات وإلغاء المهر لا تزال غير مقبولة من المجتمع المحلي، في حين يتم التغاضي عن تطبيقها من قبل الإدارة الذاتية، وتطبق في

[172] المرجع السابق.

نطاق ضيق على موظفي الإدارة فقط[173]. بالمقابل، تقوم "لجنة المرأة" أحياناً ضمن المجلس المدني في الرقة، بإصدار قرارات وتعميمات محلية تخص النساء في الرقة فقط[174].

وفيما يخص **منصات "البلاتفورم"**، تشير البيانات أنها غير موجودة على أرض الواقع، إذ قام مجلس العدالة بمحاولة تطبيق هذه التجربة في المدينة ولم تكن موفقة، وذلك لأن أغلب الحضور، الذين من المفترض أن يقروا الحكم على المذنب، من عشيرة وقرية المدَّعى عليه، فبالتالي يطالبون بحكم مخفف لا يتناسب مع الجرم أو الجناية المرتكبة، وبناءً على ذلك، وإضافة إلى معارضة أغلب القضاة والمحامين لتلك التجربة نتيجة عدم قانونيتها، تم إيقاف هذا النوع من المحاكمات في المدينة. وفيما يخص هيئة المحلفين المنصوص عليها في قوانين الإدارة الذاتية أيضاً لم تجرب، وبقيت حبراً على ورق[175].

وفي مقابل القضاء المدني، تضم مناطق سيطرة الإدارة في الرقة **محكمة عسكرية واحدة**، وتتألف من هيئة عدل وهيئة نيابية، ولا يوجد ضمنها هيئة تمييز/استئناف، فقد كانت تتبع لهيئة الاستئناف ضمن المحكمة العسكرية في عين عيسى (إقليم الفرات)، قبل أن يتم نقل الأخيرة إلى الرقة. ويتوزع على هيئات المحكمة العسكرية في الرقة قرابة 8 من المعينين بصفة قضاة، بينهم واحد فقط من حملة إجازة الحقوق، بينما يتوزع الباقون على حملة الشهادة الثانوية، ومن ضمنهم بعض طلبة الحقوق في سنواتهم الأولى، في حين يحمل رئيس المحكمة شهادة إعدادية. أما بالنسبة للتوزع الديموغرافي فيُشكّل المكون العربي 37% من أعضائها، بينما 63% من المكون الكردي[176].

ومن المفترض أن تنظر المحكمة في القضايا المرتبطة بجرم متعلق بالخدمة العسكرية، أو ناشئ عن عمل أو مهمة عسكرية، ولكن وبحسب البيانات، تعد المحكمة غير فعّالة ومتساهلة بشكل كبير مع عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية، إذ لم تسجّل محاكمات حقيقية لعناصر تلك الأجهزة أمام

---

[173] مقابلتان أجراهما فريق البحث مع سيدتين من أعضاء دور المرأة في الرقة والطبقة، وقد أجريتا عبر الهاتف خلال الفترة الواقعة ما بين 15-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

[174] على سبيل المثال لا الحصر، صدر في 4 آب من العام 2020 تعميم ينص على منع عمل النساء في المواقع والمنشآت السياحية، وجاء التعميم بحسب المكتب الإعلامي للمجلس المدني، "لأسباب منطقية وأخلاقية تصون وتحفظ كرامة المرأة في العمل، وتمنع استثمار ظاهرة عملهن كمضيفات"، وبحسب حقوقيين فإن تلك التعميمات غير مدروسة، ففي الوقت الذي تمنع فيه الإدارة عمل النساء في المطاعم والمنتزهات، تستمر بالسماح للنساء بحمل السلاح وارتياد معسكرات التدريب، والعمل في الحواجز العسكرية. للمزيد راجع: نساء الرقة محرومات من العمل في الأماكن السياحية، صحيفة عنب بلدي، 9 آب/أغسطس 2020، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3iMZzHu

[175] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في مدينتي الرقة والطبقة، مرجع سبق ذكره.

[176] المرجع السابق.

المحكمة، كما يُشرف كادر عسكري من حزب العمال الكردستاني بشكل مباشر على عملها، وعلى تعيين قضاتها. أما في حال كان هناك طرف مدني في القضية وآخر عسكري، فمن المفترض أن يُحال الطرفان إلى القضاء المدني، ولكن وفقاً للبيانات، فما تزال مسألة محاكمة عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية في الرقة صعبة جداً، نتيجة صعوبة إحضار وتوقيف العناصر، بسبب سلطة ونفوذ الكوادر، أو رفض الأمن العام "الأسايش" توقيف عناصرهم، وغالباً يتم إسقاط الدعاوى تجاه طرف أمني وعسكري بالضغط قبل وصولها إلى ديوان العدالة الاجتماعية، وفي حال وصولها يتم حلها بالتراضي، يتخلله الضغط على المدني لصالح العسكري والأمني نتيجة لنفوذهم، خاصة إذا كان العناصر مقربين من الحزب أو الكوادر، أو إذا كان من المكون الكردي، فقد سُجّلت بعض الحالات لسياسات تمييزية تُطبَق في المحاكم، سواء العسكري منها أم المدني[177].

**أما بالنسبة للأقسام المساعدة** التي يحتاجها الجهاز القضائي في عمله، كالطبابة الشرعية ومخابر التحليل الجنائي، فبحسب البيانات، لا يوجد أي منها ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في الرقة، وإنما يوجد طبيب شرعي واحد في المدينة، يتم الاستعانة به عند الضرورة فقط. وبحسب القضاة والمحامين، يمتلك خبرة متواضعة في هذا المجال.

## الكادر البشري: (قضاة ومحامون)

يبلغ عدد المعينين بصفة قضاة ضمن مجلس ودواوين العدالة الاجتماعية والهيئات التابعة لها في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية بالرقة قرابة 67 قاضياً، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم تم مسحه حتى تاريخ نشر هذه الدراسة، وقد يزيد أو ينقض بشكل طفيف، نتيجة لسرعة الفصل والتعيينات داخل دواوين العدالة الاجتماعية في الرقة. كما لا يتضمن هذا الرقم عدد المعينين كقضاة في المحكمة العسكرية. وبما أن التعيين بصفة قاضٍ لا يشترط في معاييره أن يكون الشخص المعين حاملاً لشهادة معهد قضائي أو قاضياً سابقاً، فأغلب التعيينات كانت لحملة إجازة الحقوق أو العلوم الإنسانية وحملة الشهادة الثانوية، والموزعين حسب المؤهل العلمي، وفقاً للجدول التالي:

[177] المرجع السابق.

**الجدول رقم (4): توزع المعينين بصفة قضاة في الرقة، بحسب المؤهل العلمي.**

| المؤهل العلمي | نسبة المعينين بصفة قضاة |
|---|---|
| قاضٍ سابق | %1 |
| إجازة في الحقوق | %60 |
| إجازات في العلوم الإنسانية | %8 |
| شهادات ثانوية | %31 |

ويتضح من الجدول، أن هناك قاضٍ واحد سابق فقط، وهو من القضاة المنشقين عن النظام السوري، ويعد القاضي الوحيد، ليس في الرقة فقط، وإنما في كل المنظومة القضائية التابعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، بينما تُشكّل نسبة القضاة من حملة إجازة الحقوق قرابة 60% وأغلبهم من المحامين ذوي الخبرة، بينما بعضهم من الخريجين الجدد، إضافة إلى 8% من حملة إجازات في العلوم الإنسانية، مقابل 31% من حملة الشهادة الثانوية، ومن ضمنهم بعض طلبة الحقوق في سنواتهم الأولى، ممن التحقوا بدورات تأهيل قضاة ضمن أكاديمية "ميزوبوتاميا"، وكذلك خضع لتلك التدريبات بعض المحامين وخريجي العلوم الإنسانية[178]. أما بالنسبة **للتوزع الديموغرافي** للقضاة ضمن مؤسسات ودواوين العدالة الاجتماعية في الرقة، فتتوزع النسب وفق ما يلي: 85% من المكون العربي، 15% من المكون الكردي[179].

[178] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ست مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في مدينتي الرقة والطبقة، إضافة إلى مقابلتين مع محاميين مسجلين في "اتحاد محامي الرقة" ويترافعان ضمن دواوين العدالة في المنطقة، مرجع سبق ذكره.

[179] المرجع السابق.

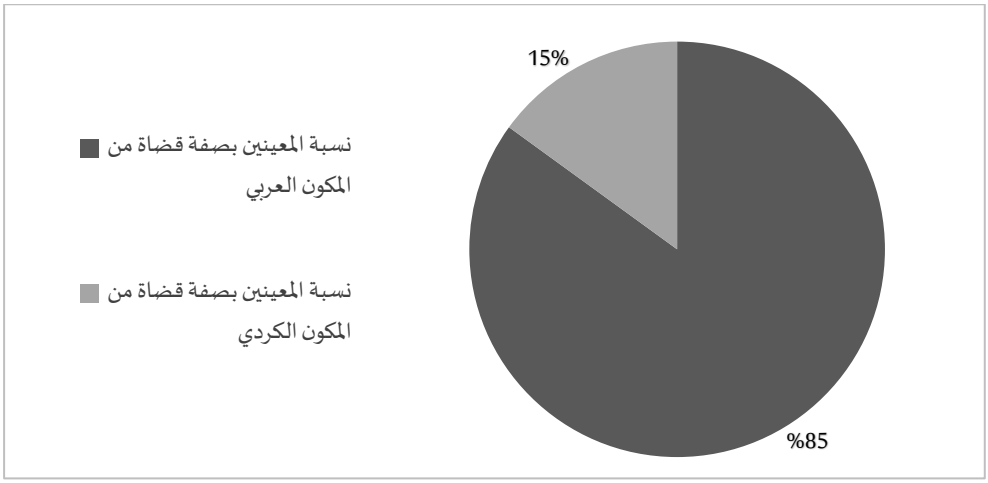


**الشكل رقم (3): التوزع الديموغرافي للمعينين بصفة قضاة ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية في الرقة**

بالمقابل، يعمل في مدينة الرقة وريفها **قرابة 55 محامٍ** منظمين تحت "اتحاد المحامين في الرقة"، وبحسب المقابلات، تم تعيين رئاسته وبعض أعضائه من قبل متنفذين في منسقيّة الاتحاد العامة في إقليم "الجزيرة" وكوادر المجتمع المدني، ضمن تفاهمات سياسية، إذ يشرف كوادر المجتمع المدني على انتخاباته ويتدخلون في سياساته العامة. ويشتكي أغلب المحامين ضمن الاتحاد في الرقة من عدم تطبيق القانون وجهل بعض القضاة فيه، إضافة إلى السيطرة المطلقة للكوادر على دواوين العدالة الاجتماعية، مقابل تغول سلطة الأجهزة الأمنية والعسكرية[180].

## الاستقلالية والفاعلية

ترسم بُنية وهيكلية الجهاز القضائي في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في الرقة، وطبيعة التعيينات، وآليات اتخاذ القرار ضمنها، حدود الاستقلالية والفاعلية لهذا الجهاز على أرض الواقع، إذ يمكن الاستدلال على حدود الاستقلالية في مؤسسات العدالة الاجتماعية العاملة ضمن الرقة من خلال مؤشرات عدة، على مستوى المؤسسة بشكل عام، وطبيعة بعض الدعاوى، وآليات اتخاذ القرار القضائي فيها بشكل خاص. فمن خلال استعراض البيانات الواردة عبر المقابلات، تتضح سيطرة مطلقة لكوادر حزب العمال الكردستاني على مختلف مفاصل مؤسسات العدالة الاجتماعية، تلك السيطرة التي لا تقتصر على تسيير شؤون تلك المؤسسات إدارياً ومالياً وأمنياً، والتدخل في

[180] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات، أجراها فريق البحث مع ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد المحامين في الرقة" ويترافعون ضمن دواوين العدالة في المنطقة، وذلك في الفترة الواقعة بين 20 -29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد تمت مقابلة منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما أجريت مقابلتان عبر الهاتف.

التعيينات والإقالات، وإنما تتجاوزها في أحيان كثيرة للتدخل في القرار القضائي، الأمر الذي جعل من مجلس العدالة الاجتماعية مجلساً اعتبارياً مفرّغاً من سلطته، وأثّر بشكل مباشر على جوهر عمله، بوصفه مجلساً أعلى للقضاء، يشرف على سير العملية القضائية في مختلف دواوين العدالة والهيئات التابعة لها.

**ولناحية علاقة مؤسسات العدالة الاجتماعية بين بعضها** بعضاً وطبيعة التنسيق فيما بينها، فيتم في الأمور الإجرائية والطبيعة بشكل إداري روتيني، بينما في المسائل الماليّة والقضايا الأمنية، يجري التنسيق بين الكوادر المسؤولين عن تلك المؤسسات. وكذلك الأمر بالنسبة لتنسيق الجهاز القضائي في الرقة مع باقي السلطات القضائية في الأقاليم التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، والأمر ذاته ينطبق على شكل العلاقة بين مؤسسات العدالة الاجتماعية كسلطة قضائية مع باقي السلطات في الرقة، كالمجلس العام والمجلس المدني، إذ تشير البيانات إلى تحكم كوادر آخرين بتلك السلطات وتولي الإشراف عليها، كما هو الحال في الجهاز القضائي، والتنسيق فيما بينها بشكل يجعلها مدمجة. وكذلك تعاني السُلطة القضائية في الرقة من تنفّذ بعض أعضاء تلك المجالس، والنظرة الشخصية من قبل لجان المجلس التنفيذي للدعاوى المقامة منهم أو عليهم، ومحاولة استخدام سلطاتهم في عرقلة القرارات القضائية بهذا الصدد[181].

**أما بالنسبة لاستقلالية القضاة أنفسهم**، فتختلف تلك الاستقلالية بحسب طبيعة الدعوى، فإذا كانت الدعوى أمنية أو سياسية فلا يوجد أي نوع من الاستقلالية للقضاة، وإنما القرار والحكم النهائي للكادر المسؤول، هذا في حال مرت الدعوى على القضاء المدني أساساً، فبحسب البيانات يتم معالجة تلك القضايا بعيداً تماماً عن المحاكم، من قبل الكوادر أو الأمن العام "الأسايش" أو الاستخبارات بشكل مباشر، سواء فيما يتعلق بآليات التحقيق، أم الاعتقال دون مذكرات توقيف، أو الإحالة إلى محاكم الإرهاب، إذ يتم تحويل تلك القضايا إلى محكمة الدفاع عن الشعب (الإرهاب) في القامشلي أوعين العرب/ كوباني، وتتراوح طبيعة تلك الدعاوى بين معارضين للإدارة الذاتية، أو تهم بالارتباط بتنظيم الدولة أو خلايا للنظام السوري، أو ارتباط بـ"الجيش الوطني" التابع للمعارضة. أما في القضايا المدنية المتعلقة بشكاوى السكان وتسيير معاملاتهم، فيترك للقضاة استقلالية البت فيها، ولكن يبقى تدخل الكوادر وارداً في أي لحظة وفي أي دعوى، في حال كان أحد أطرافها مقرباً منهم، إذ يتجلى دورهم في أي قضية تخص أفراد الحزب والمقربين منهم، ويختلف حجم التدخل حسب المصالح، إذ يتمتع الكوادر بنفوذ يمنحهم القدرة على تحويل أي قضية باتجاه آخر، ما يجعل

[181] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع أربعة محامين من المعينين بصفة قضاة في دواوين العدالة الاجتماعية التابعة للإدارة الذاتية في مدينتي الرقة والطبقة، مرجع سبق ذكره.

أي دعوة تخص أشخاصاً لهم صلات أمنية محسومة لصالح أولئك الأشخاص. إذ يسيطر عدد من الكوادر على مجلس العدالة في الرقة والدواوين والنيابات، وأغلبهم من الأجانب (أتراك)، وأبرزهم اثنان من المعروفين بأسماء (جكدار، تاكوشين)، وأحدهم كادر محلي بينما الآخر أجنبي، ويرتبط بهما شبكة واسعة من الكوادر المحليين[182].

**ولناحية علاقة القضاء مع الأجهزة الأمنية والعسكرية**، فتشير البيانات إلى تسلط واسع من قبل تلك الأجهزة على عمل دواوين العدالة الاجتماعية والهيئات التابعة لها، سواء على مستوى عدم التعاون مع دواوين العدالة في إنفاذ القرارات القضائية، أم على مستوى مكاتب الرقابة والتفتيش في "الأسايش"، والتي تعمل بحسب القضاة كمحاكم استثنائية تتجاوز السلطة القضائية وتعرقل عملها، إضافة إلى الحصانة التي يتمتعون بها تجاه أي دعوى مقامة ضدهم أو ضد أشخاص مرتبطين بمصالح معهم، إذ لا يجوز محاكمة أي عنصر من قوى الأمن الداخلي "الأسايش" قبل الحصول على إذن رسمي من مكتب الرقابة والتفتيش في "الأسايش"، والذي غالباً لا يصدر. مقابل عدم فاعلية المحكمة العسكرية، وعدم إشراف الجهاز القضائي على السجون في المنطقة، والتي تخضع بشكل مباشر لسلطة الأمن العام وكوادر حزب العمال[183].

وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر "قسد" في حال ارتكابهم مخالفات أو انتهاكات بحق المدنيين، إذ يصعب إصدار مذكرة توقيف بحقهم أو استدعاء العسكري للمحاكمة، وفي حال ذلك؛ فإما أن يتم الإفراج عنهم عبر الكوادر، أو الضغط على الطرف المدني للقبول بصلح مجحف لناحية تعويض الضرر المادي. وقد أدى غياب آلية قانونية واضحة لمحاسبة عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية إلى تغول تلك الأجهزة على مختلف السلطات المدنية، وتشير التقارير إلى تورط تلك الأجهزة بعمليات خطف واعتقالات عشوائية[184]، إضافة لعمليات اغتيال تجاه أسماء بارزة في الإدارة، كان آخرها محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس المشترك لمجلس دير الزور المدني، غسان اليوسف، خلال زيارته للرقة، بعد إطلاق النار عليه بشكل مباشر من قبل عناصر الشرطة العسكرية التابعة لـ "قسد"، والذي بررته الأخيرة بعدم توقف الموكب للحاجز، ما دفعهم بالشك فيه وإطلاق النار[185].

---

[182] المرجع السابق.

[183] المرجع السابق.

[184] بينهم نساء..."قسد" تعتقل 20 شخصاً من عائلة واحدة في الرقة، السورية نت، 22 شباط/فبراير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/3QtTA

[185] مقتل مرافق رئيس مجلس دير الزور المدني على يد الشرطة العسكرية بقسد، صحيفة الجسر، 31 كانون الثاني/يناير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/wlihl

**وفيما يتعلق بقضايا "الإرهاب"**، وبحسب البيانات، فيتم التعاطي مع بعض القضايا المتعلقة بعناصر تنظيم الدولة السابقين ضمن الرقة من خلال مستويات عدة، فإضافة إلى المعتقلين منهم قامت قوات "سوريا الديمقراطية" بالإفراج عن مئات العناصر السابقين في التنظيم عبر مصالحات عشائرية تصدّرها بعض شيوخ ووجهاء العشائر في المنطقة[186]، والتي تم أغلبها بين العامين 2018[187] - 2020[188]. وعلى الرغم من تأكيد الإدارة الذاتية أن الذين خرجوا وفقاً لتلك المصالحات"لم تتلطخ أيديهم بالدماء"، تشير البيانات إلى تورط عدد منهم بجرائم ضد المدنيين، خاصة وأنهم معروفون من قبل السكان في بعض المناطق خلال فترة سيطرة التنظيم[189].

بالمقابل، تشير بعض البيانات إلى قيام كوادر حزب العمال المتنفذين داخل قوات "قسد" والأمن العام "الأسايش"، وبعيداً عن القانون والمحاكم تماماً، بإجراء نوع من التسويات الأمنية مع عناصر سابقين في التنظيم، إذ سُجّلت حالات عدة لعقد تسويات أمنية بينهم وبين بعض مقاتلي التنظيم السابقين المعتقلين، التسويات التي يتم بموجبها الإفراج عن بعضهم من السجون، مقابل إعادة تجنيدهم ضمن صفوف قوات "سوريا الديمقراطية" وغيرها من الأجهزة الأمنية، أو مقابل مبالغ مالية عالية تدفع للكوادر. كما رَصَدَت تقارير عدة عام 2020 حالات عديدة لتهريب مقاتلين من التنظيم خارج مخيمات الاعتقال (عين عيسى) ومشاركتهم في أعمال سرقة ونهب في قطاعات عديدة، أبرزها العقارات[190]، الأمر الذي شكّل تهديداً دفع بالمواطنين للاحتجاج وتقديم الشكاوى، إلا أنه

---

[186] "قسد" تطلق سراح العشرات من عناصر "داعش" في سجونها بالرقّة بوساطة وجهاء العشائر، والناس متخوّفون من خطر عناصر التنظيم المفرج عنها. "المونيتور"، 11 شباط/فبراير 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/pF03y

[187] "قسد" تطلق سراح أسرى من تنظيم "الدولة" في مدينة الطبقة بالرقة، وكالة سمارت، 2حزيران/يونيو 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/3Hmo6

[188] بوساطة عشائرية "قسد" تطلق سراح العشرات من عناصر داعش في الرقة، بلدي نيوز، 2 آذار/مارس 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/WFgTv

[189] ثلاث مقابلات منفصلة أجراها فريق البحث، مع ثلاثة ناشطين في مدينتي الرقة والطبقة، 2 من العاملين في حقل توثيق الانتهاكات ضمن الرقة مع مراصد حقوقية خارج سورية، وأحدهم عامل في مجال الإعلام ضمن شبكة رصد محلية، وقد عايشوا جميعهم فترة تنظيم الدولة وكذلك وجود "قسد"، ووثقوا عشرات الحالات لعناصر وقيادات سابقين في التنظيم ممن ارتكبوا جرائم خلال سيطرة التنظيم، ليتم الإفراج عنهم عبر تسويات أمنية، جرت المقابلات خلال الفترة الواقعة بين 10 و25 تشرين الثاني/نوفمبر، وقد تمت مقابلتان منها عبر الهاتف، بينما تمت واحدة بشكل ميداني عبر جامع بيانات.

[190] وأضافت المصادر أن عمليات نهب وسرقة من بيع وشراء أراضٍ تعود ملكيتها لأشخاص غير متواجدين هناك، فضلاً عن تهريب مقاتلين من التنظيم خارج مخيم عين عيسى بالرغم من القرارات الصارمة بهذا الشأن، إلا أن العمليات هذه جميعها تجري بدعم وتورط أشخاص ومسؤولين ضمن قوات "سوريا الديمقراطية" وقوى الأمن الداخلي "الآسايش". للمزيد راجع: دون أي ردة فعل من قيادة قوات سوريا الديمقراطية... "مكتب عوائل الشهداء" في الرقة يقدم مساعدات ورواتب لأشخاص على قيد الحياة في الوقت الذي يعاني ذوو الشهداء من ظروف إنسانية صعبة، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 27 أيول/سبتمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/0F8YH

حتى الآن لم يصدر أي رد فعل أو إجراء بحق مرتكبي هذه الانتهاكات[191]. وقد أحدثت مسألة التسويات الأمنية آثاراً بالغة السوء على حياة المواطنين في تلك المناطق، لاسيما ما نشره ناشطون عن حالة الاستياء الشعبي المتصاعد نتيجة ممارسات "شرطة المرور" في بلدة عين عيسى، إذ إن معظم عناصر الشرطة المعينين في مجال المرور هم مقاتلون سابقون في تنظيم الدولة، وقد سجلوا أكثر من 1200 مخالفة بحق أهالي البلدة خلال فترة لم تتجاوز الثلاثة أيام، وأكدت المصادر أن مقاتلي التنظيم السابقين اتخذوا من "شرطة المرور" ذريعة للتضييق على حريات المواطنين، الأمر الذي تسبب بشل حركة البلدة تخوفاً من تصرفات أولئك العناصر[192].

وبناءً على مستوى الاستقلالية التي تتمتع بها مؤسسات العدالة الاجتماعية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في الرقة، يمكن تحديد **طبيعة ومستوى الفاعلية لدواوين العدالة الاجتماعية**، والتي ينحصر دورها في التعاطي مع مجموعة محددة من القضايا. فمقابل حجب القضايا الأمنية والسياسية عن مهام القضاء المدني، وصعوبة محاسبة عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية، لا يزال بعض السكان في أرياف المدينة يلجؤون في حلّ بعض الخصومات إلى القضاء العشائري والذي كانت فعاليته محدودة نسبياً قبل عام 2011، ولكنها زادت في الآونة الأخيرة نتيجة الفوضى القضائية في المنطقة. بالمقابل ما تزال الغالبية العظمى من سكان الرقة يعتمدون في كل ما يتعلق بالدعاوى والمعاملات المدنية والعقارية على محاكم النظام ضمن مناطق سيطرته في المحافظة (الصبخة، معدان)، وذلك نتيجة عدم الاعتراف بالسجلات المدنية والعقارية التابعة للإدارة الذاتية واحتفاظ النظام بالسجلات الأساسية، فعلى الرغم من وجود مكتب للسجل العقاري التابع للنظام في مدينة الرقة (مدرسة ابن خلدون)، ويعمل فيه موظفون تابعون للحكومة السورية تحت إشراف الإدارة الذاتية، إلا أن السجل متاح للاطلاع فقط دون إجراء أي عمليات قانونية أو توثيقية جديدة، كما أن المكتب يخضع أحياناً للإغلاق وإعادة التفعيل، بحسب ما تقرره سلطات الإدارة الذاتية في المدينة، إذ أغلق في الآونة الأخيرة نتيجة رفض موظفيه المشاركة في مسيرة مؤيدة لقوات "سوريا الديمقراطية" قبل أن يعاد فتحه[193].

---

[191] مقاتلون سابقون في صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية" يعيثون فساداً في بلدة عين عيسى بدعم وتورط من قبل شخصيات من قوات "سوريا الديمقراطية" وقوى الأمن الداخلي" الأسايش"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 25 أيلول/سبتمبر 2019. مرجع سبق ذكره.

[192] بعد مشاركته في الهجوم على عين العرب (كوباني)..قيادي محلي في تنظيم "الدولة الإسلامية" يتحول من معتقل إلى رجل الإنشاءات الأول في الرقة، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 3 آب/أغسطس 2019. متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/39BeIbC

[193] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات، أجراها فريق البحث مع ثلاثة محامين من المسجلين في "اتحاد المحامين في الرقة" ويترافعون ضمن دواوين العدالة في المنطقة. مرجع سبق ذكره.

وبناء على ما سبق، فقد ساهمت عوامل عدة، منها ذاتية وموضوعية، في حصر فاعلية دواوين العدالة الاجتماعية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في الرقة ومحيطها ضمن عدد محدود من القضايا، والتي تتراوح بين مستويات منها: ما يتعلق بالقوانين المستحدثة والمفروضة ضمن الإدارة الذاتية في الرقة، وما تتطلبه من أوراق ومعاملات، أو ما يترتب عليها من مخالفات، إضافة إلى بعض الدعاوى المدنية والجزائية، والمعاملات اليومية، والشكاوى، وبعض قضايا المخدرات.

# الفصل الرابع

## البُنية القضائية في الإدارة الذاتية (دير الزور نموذجاً)

## تمهيد

مع بدء العمل المُسلح في دير الزور، سيطرت فصائل المعارضة السورية على أجزاء واسعة من المحافظة، لتنحسر بذلك سيطرة النظام إلى بعض أحياء المدينة، إضافة إلى المطار العسكري وبعض القطع العسكرية في ريف المدينة الشرقي، ومقر اللواء 137 عند أطرافها الغربية[194]. ومع بداية العام 2012، ونتيجة سيطرة الفصائل العسكرية وانسحاب النظام وإغلاق أغلب مؤسسات الدولة، بما فيها المحاكم، أو تعرضها للقصف، بدأ جزء من الفصائل بإنشاء هيئات شرعيّة متفرقة، فتأسست في 2012 هيئة شرعية رئيسة في المدينة، وكانت مهمتها القضاء بين الفصائل، والتحكيم في الخصومات المالية والشخصية لبعض السكان، قبل أن يستهدفها النظام بقصف، أدى لمقتل طاقمها المؤلف من شرعيين ومحامين وعدد من قادة الفصائل، ثم تم افتتاحها من جديد في العام ذاته[195].

وبالرغم من سيطرة فصائل المعارضة بشكل كامل على أغلب مدن وأرياف المحافظة، إلا أن بعض محاكم النظام استمرت بالعمل بشكل جزئي لفترة متقدمة قبل إغلاقها (العشارة 2014)، وقد اقتصر عملها على بعض المعاملات والتوكيلات المتعلقة بالسجلات العقارية والمدنية دون مرافعات، وكذلك الأمر بالنسبة لمناطق أخرى (الميادين، البوكمال 2013) عبر بعض المحامين أو الإداريين الذين استطاعوا الاحتفاظ بالسجلات والأختام الخاصة بالمحكمة، ونقلها إلى منازلهم أو مكاتب أخرى، والاستمرار من خلالها بتسيير بعض المعاملات[196]. ومع نهاية العام 2012، بدأت تجربة المحاكم والهيئات الشرعية بالتبلور بشكل أكبر، متفرقة بين الريف والمدينة، إلى أن تم تأسيس الهيئة الشرعية المركزية في المنطقة الشرقية في منتصف العام 2013، والتي انضم إليها ما يقارب 60% من الهيئات الموجودة في قرى ومدن دير الزور، بالإضافة إلى أغلب الفصائل المقاتلة على الأرض، وكان لها دور كبير في المنطقة على جميع الأصعدة، القضائي والخدمي والدعوي[197].

---

[194] الجزيرة: ماذا تعرف عن مدينة دير الزور؟، الجزيرة نت، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/VGGlC

[195] مقابلة هاتفية أجراها فريق البحث مع (و. س) وهو أحد الأعضاء الذين ساهموا في تأسيس الهيئة الشرعية الأولى والثانية في مدينة دير الزور، قبل أن ينزح إلى الشمال السوري إثر سيطرة التنظيم على المدينة، وقد أجريت المقابلة بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

[196] مقابلة ميدانية أجراها فريق البحث مع (ط. ش) أحد ضباط الداخلية المنشقين، ومن أبناء مدينة العشارة، ممن أقام في المدينة حتى مغادرتها منتصف عام 2014، واطلع على واقع عمل المحكمة في المدينة وفي المنطقة حولها، أجريت المقابلة بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في مدينة غازي عينتاب التركية.

[197] قضاء دير الزور "الوليد" تنهيه سيطرة تنظيم الدولة على المحافظة، عنب بلدي، 19 كانون الأول/ديسمبر 2015، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/eUluh

وقد انتهت تلك التجربة القضائية في دير الزور بعد سيطرة تنظيم الدولة على أكثر من 95% من المحافظة منتصف عام 2014، ليقوم التنظيم بفرض "محاكم شرعية" تابعة له، وتنفيذ أحكام جائرة على سكان المدينة، من بينها إغلاق المحاكم الشرعية والمدنية السابقة، إضافةً إلى استهداف العاملين فيها، وملاحقة القضاة والمحامين وطلاب الحقوق، بدعوى وجوب استتابة الحقوقيين لخروجهم عن الإسلام أو قتلهم[198].

وفي الربع الأخير من العام 2017، استعاد النظام مدعوماً بحلفائه (روسيا، إيران) السيطرة على مدينة دير الزور[199]، ليعود القانون السوري كمرجعية للعمل القضائي في المدينة[200]. بالمقابل أطلقت "قسد" في العام ذاته، معركة "عاصفة الجزيرة" مدعومة بالتحالف الدولي، لتسيطر على الأجزاء التابعة لمحافظة دير الزور شرق نهر الفرات، باستثناء جيب صغير تسيطر عليه قوات النظام[201]، لتنهي بذلك وجود تنظيم الدولة في المنطقة على مراحل، بعد خوضها آخر المعارك معه في الباغوز 2019. وبذلك أصبحت خارطة السيطرة في دير الزور موزعة بين: النظام الذي سيطر على المدينة بشكل كامل والريف الشرقي للمحافظة (شامية)، وبين "قسد" المسيطرة على الريف الغربي (جزيرة)، على حساب تنظيم الدولة الذي انتهى كمفهوم تمكين واستحواذ على الأرض، لكن ما تزال خلاياه نشطة في المنطقة، حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة. وبذلك أعلنت الإدارة الذاتية الأجزاء الخاضعة لسيطرتها من محافظة دير الزور إقليماً تابعاً لها، وفرضت نظامها الإداري ضمن تلك المناطق، بما فيه النظام القضائي الخاص بها، والذي تناقشه دراسة الحالة وفقاً لما يلي:

## البُنية والهيكلية

يغطي مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في ريف محافظة دير الزور المعلن كإقليم ديوان عدالة اجتماعية واحد، تم تأسيسه في عام 2018 ضمن ناحية الجزرة في ريف دير الزور الغربي، قبل أن يُتّخذ قرار بنقله في عام 2019 إلى ناحية الكسرة، ومن ثم تم تأسيس هيئة نيابية تتبع له في ناحية البصيرة جنوب شرق دير الزور. وكانت الإدارة الذاتية قد قررت بداية سيطرتها على مناطق دير الزور

[198] "داعش": المحاماة "كفرٌ" يستدعي التوبة، العربي الجديد، 26 أيلول/سبتمبر 2014، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/ztsql

[199] الجيش السوري يعلن إعادة السيطرة على كامل مدينة دير الزور شرق البلاد، فرانس 24، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/PvkGT

[200] قضاة دير الزور سيعودون لعدلية المدينة ... الشعار: سنفعّل ونزيد محاكم المناطق الآمنة، الوطن، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/gGW9X

[201] سوريا: قوات كردية تحرر ريف دير الزور الشرقي بدعم روسي-أمريكي، بي بي سي عربي، 3 كانون الأول/ديسمبر 2017، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/00hYq

أن تُلحق تلك المناطق قضائياً بالرقة، ولكن واجهت معارضة من قبل بعض السكان، ما أدى إلى استحداث ديوان عدالة وهيئة نيابية منفصلة جغرافياً تابعة له، والتي تتوزع وفق ما يلي[202].

**الجدول رقم (5) توزع ديوان العدالة جغرافياً والنيابة التابعة له في دير الزور**

| الوحدة الإدارية (المدينة/ البلدة) | طبيعة المؤسسة القضائية (ديوان عدالة/ هيئة نيابية) |
|---|---|
| ناحية الكسرة | ديوان عدالة اجتماعية |
| ناحية البصيرة | هيئة نيابية تابعة لديوان الكسرة |

ويتألف **ديوان العدالة الاجتماعية** العامل في ناحية الكسرة، من: (هيئة النيابة العامة، هيئة العدالة الاجتماعية، هيئة التنفيذ، هيئة التمييز، مجلس الصلح). ويتوزع على تلك الهيئات 13 من المعينين بصفة قضاة، مقابل 3 ضمن الهيئة النيابية في البصيرة. **أما بالنسبة لمجلس العدالة الاجتماعية**، والذي من المفترض أن يُشكّل أعلى سلطة قضائية في المنطقة ويشرف على عمل ديوان العدالة، فلم يتم تشكيل مجلس عدالة في دير الزور، ولكن مع نهاية عام 2020 تم تشكيل شبه "مجلس مُصَغّر" يتألف من عضوين ضمن ديوان العدالة في الكسرة، أحدهما من العنصر النسائي، حاملة لشهادة الثانوية العامة، إضافة إلى ثلاثة من كوادر حزب العمال الكردستاني المشرفين على سير الديوان وأعماله، ليصبح مجلس العدالة بذلك عبارة عن خمسة أفراد. وعلى الرغم من تشكيله إلا أنه لا يمكن اعتباره مجلس عدالة اجتماعية بالمعنى القانوني الذي نص عليه ميثاق العدالة الاجتماعية، إذ لم يتم المصادقة على أعضائه من قبل المجلس العام (المجلس التشريعي)، والذي يعدّ شبه معطّل في دير الزور، وإنما تم تشكيله من قبل الكوادر المسؤولين عن الديوان كنوع من الإدارة للديوان، نتيجة عدم وجود مجلس عدالة فعلي[203].

وتشير تشكيلة المجلس إلى حجم الخلل البنيوي الذي يعاني منه الجهاز القضائي في دير الزور، فإضافة إلى مخالفة العدد المنصوص عليه في ميثاق العدالة بـ13 عضواً واقتصاره على 5 فقط، من غير المؤهلين قضائياً، من ضمنهم 3 من كوادر حزب العمال، يمارس اثنان من المعينين كقضاة في

[202] مقابلة هاتفية أجراها فريق البحث مع محامٍ من الذين ساهموا في تأسيس ديوان العدالة الاجتماعية في دير الزور، عقب سيطرة الإدارة الذاتية وبداية تشكيلها لمؤسساتها في المنطقة، وقد جرت المقابلة بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2020.

[203] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور، وذلك خلال الفترة الواقعة بين 1- 19 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد تمت مقابلة منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما أجريت مقابلتان عبر الهاتف.

مجلس العدالة مهامَ قضائية بصفة قاضٍ أيضاً في هيئتي التنفيذ والعدالة[204]، بما يتناقض مع المادة (15) من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، والتي تحظر ممارسة أعضاء مجلس العدالة أي مهام أخرى باستثناء التدريس الجامعي[205]. ويعود ذلك لمسؤولية مجلس العدالة الاجتماعية عن تعيين القضاة ونقلهم وندبهم وإعارتهم، واتخاذ الإجراءات المسلكية بحقهم، بما يتضمن إنهاء خدمتهم بعد مساءلة القضاة أمام المجلس، وفق المادتين (19-52) من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية[206]، لذلك فإن جمع اثنين من قضاة هيئتي التنفيذ والعدالة لمهام قضائية في الهيئات مع عضوية المجلس يشكل خللاً بنيوياً في الجهاز القضائي، فهل يقوم القضاة بمساءلة أنفسهم في حالة المساءلة المسلكية؟ ولا يقتصر الخلل على تشكيلة مجلس العدالة، وإنما يمتد إلى هيئات ديوان العدالة، إذ يتداخل عمل تلك الهيئات وصلاحياتها بشكل يخلط الاختصاصات، إذ غالباً ما تجتمع مهام وسلطات قاضي التحقيق وقاضي الإحالة وقاضي النيابة العامة في يد قاضٍ واحد، إضافة إلى تداخل اختصاص قضاة التمييز مع غيرهم من باقي الهيئات، مما شكل خللاً كبيراً في التعاطي مع بعض الدعاوى والمتهمين، ومخالفة لأبسط قواعد القضاء[207].

أما بالنسبة لباقي مؤسسات العدالة الاجتماعية ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في دير الزور، فتنتشر في بعض المناطق **لجان الصلح**، والتي تتكون من أبناء القرى والبلدات، ومن المفترض أن تنشط ضمن كل مجلس محلي-كومين، وتقوم على حلّ الخلافات المدنية بالطرق الرضائية، وفي حال الفشل بذلك يتم تحويلها إلى ديوان العدالة الاجتماعية. ولكن فعلياً وعلى أرض الواقع لم يتم تفعيل جميع اللجان، إذ يُوجد ثلاث لجان صلح فقط، الأولى وهي الرئيسة وتقع ضمن ديوان العدالة في الكسرة، الثانية تقع في ناحية البصيرة جنوب شرق دير الزور، أما الثالثة فتقع في ناحية الصور شرق دير الزور، ويتم الاعتماد بشكل رئيس على لجنة الصلح الأساسية الموجودة داخل ديوان العدالة، والتي يقودها شخص بصفة عشائرية. وفيما يتعلق بآليات تعيين أعضاء لجان الصلح، والتي من المفترض وفق المادة 33 من ميثاق العدالة الاجتماعية أن يتم اختيارهم عبر انتخابات ديمقراطية، من أبناء وسكان القرية أو البلدة من ذوي الخبرة والأخلاق والمقبولين اجتماعياً، فتشير

[204] المرجع السابق.

[205] المادة رقم 15 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، مرجع سبق ذكره.

[206] المادة رقم 19 والمادة رقم 52 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

[207] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور. مرجع سبق ذكره.

البيانات إلى إشراف كوادر حزب العمال على تعيين رؤساء اللجان بشكل مباشر دون أي انتخابات، وبشكل لا يراعى فيه في كثير من اللجان الخبرة أو القبول الاجتماعي[208].

وإلى جانب لجان الصلح، توجد **دُور المرأة**، إذ تتوزع 4 دُور في مناطق: (الكسرة، الجزرة، الصور، البصيرة)، ومن المفترض أنها تعمل عمل لجان الصلح، لكن فقط في المسائل التي تخص قضايا المرأة ومشاكلها الأسرية، عبر السعي لحلّها بالطرق الرضائية، وفي حال الفشل في ذلك يتم تحويل القضايا إلى النيابة، ويفترض بالدُور أن تتبع مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية الخاص بالإقليم، ولكن الأخير ليس له أي وجود في دير الزور، لذلك يشرف عليها كوادر الحزب الذين يقومون بتعيين أعضائها، ومتابعتها مالياً وإدارياً وأمنياً، ومن ضمنهم كوادر من النساء. أما بالنسبة لقوانين الإدارة الذاتية الخاصة بحماية المرأة، كإلغاء المهر ومنع تعدد الزوجات، فهي موجودة نظرياً في دير الزور، ولكنها شبه مجمّدة نتيجة الرفض الاجتماعي والضغط الممارس من قبل العشائر لوقف تنفيذها، مقابل غض الطرف من الإدارة الذاتية، إلا أنه وفي بعض الأحيان تتم المساءلة في حال وجود شكوى من الزوجة. لذلك تُعدّ لجان المصالحة الاجتماعية الخاصة بالمرأة وكذلك دُور المرأة ذات فعالية محدودة، نتيجة طبيعة المجتمع المحافظة والتركيبة العشائرية، مقابل غض الطرف من قبل الإدارة الذاتية[209].

**أما بالنسبة لتجربة محاكم "البلاتفورم"**، فقد تراجعت التجربة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في دير الزور، وذلك بعد عقدها في حادثتين فقط، وتم خلالهما اعتماد "البلاتفورم" كطريقة محاكمة. أما الحادثة الأولى: فكانت بخصوص رئيس إدارة فوج عسكري قام بالهجوم على مجلس محلي، والاعتداء بالضرب على رئيس المجلس، فعُقد له "بلاتفورم" بناءً على طلب الكادر المسؤول، ودون إخطار ديوان العدالة أساساً، وذلك للالتفاف على محاكمته، وتم إثر الجلسة تبرئته. وأما الحادثة الثانية: فتخص رئيس مجلس عوائل الشهداء، والذي قام باختلاس مبلغ مالي، إذ تم اعتماد "البلاتفورم" كطريقة محاكمة بهدف عدم سجنه، ووفق المقابلات، قد تخللها سياسة تمييزية لكونه من المكون الكردي، وتم الاكتفاء بنقله إلى موقع آخر في الحسكة. وبحسب البيانات، ساهمت الحادثتان في عدم التفاعل مع التجربة، خاصة مع عدم اكتمال شروطها القانونية وحشد أشخاص غير مطلعين على تفاصيل القضية لإعطاء حكمهم بدل القضاة، والذين بدورهم إما أن يكونوا من أهل المتهم وعشيرته، فبالتالي يصوّتون لحكم لا يتناسب وحجم الجرم، أو يكونوا من أنصار الحزب

[208] المرجع السابق.

[209] مقابلتان منفصلتان أجراهما فريق البحث مع اثنين من أعضاء المجلس المدني التابع للإدارة الذاتية في دير الزور، وقد جرت في الفترة الواقعة بين 7-12 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقد تمت واحدة منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما تمت الأخرى عبر الهاتف.

والإدارة فيما يتعلق بالقضايا التي تمس أحد موظفيها. الأمر الذي أدى إلى تراجع التجربة[210]. بالمقابل يُلحظ في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ضمن دير الزور غياب كامل لكل من: محكمة الدفاع عن الشعب (الإرهاب)، هيئة المحلفين، القضاء العسكري، الطبابة الشرعية أو مخابر تحليل الجنائي[211].

**أما بالنسبة للكادر البشري**، فيبلغ عدد المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية في الكسرة والهيئة النيابية التابعة له في البصيرة 16 قاضياً، جميعهم من المكون العربي. وبحسب البيانات، تتنوع خلفياتهم العلمية، فمنهم حملة إجازة الحقوق، ومنهم حاصل على الثانوية العامة، من ضمنهم طلاب جامعات في سنواتهم الأولى، في حين يحمل القليل منهم إجازة في العلوم الإنسانية (أدب عربي)، ويتوزعون على المؤهل العلمي، وفق الجدول التالي[212]:

**الجدول رقم (6) توزع المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة في دير الزور، بحسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | عدد المعينين بصفة قضاة |
|---|---|
| معهد قضائي/قاضٍ سابق | %0 |
| إجازة في الحقوق | %50 |
| إجازة في العلوم الإنسانية | %19 |
| شهادة ثانوية | %31 |

وقد خضع عدد من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية لدورات قضائية في أكاديمية "ميزوبوتاميا" بالقامشلي، لمدة 45 يوماً، وبحسب بعض ممن حضروا تلك الدورات، فإن محتوى التدريب يطغى عليه الطابع السياسي الأيديولوجي بنسبة 90% وليس القضائي أو القانوني، كما

[210] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر خمس مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور، إضافة إلى اثنين من أعضاء المجلس المدني، وقد تمت المقابلات في الفترة والواقعة بين 1-30 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقد أجريت مقابلتان منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، وشملت معيناً بصفة قاضٍ وعضو مجلس مدني، بينما تمت ثلاث مقابلات عبر الهاتف.

[211] المرجع السابق.

[212] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور. مرجع سبق ذكره.

أشرف على تلك الدورات كوادر من حزب العمال المحليين، من غير المؤهلين قانونياً، تحت إشراف كوادر أجانب[213].

في المقابل، وبحسب البيانات التي تم جمعها عن طريق المقابلات، **فلا يوجد هناك أي حضورلمحامين** يمارسون المهنة ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في دير الزور، كما لا يسمح لهم بالمرافعة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية الموجود نهائياً، ولا يوجد أي هيكل أو نقابة أو اتحاد يجمعهم، إذ يُمنع توكيل أو مرافعة المحامين. وبحسب المقابلات مع محامين مقيمين في المنطقة يُشكّل ذلك انتهاكاً لحق الدفاع عن النفس، والذي يُفترض أن يكون مصاناً في أي منظومة قضائية. وبالتوازي مع ذلك، يُلاحظ غياب الحضور الفاعل لأي منظمة حقوقية محليّة عاملة في مناطق دير الزور، والموجود منها يمارس أعمال توثيق الانتهاكات بشكل غير نظامي وبدون رخص، فما تزال الإدارة الذاتية إلى الآن تعرقل عبر الكوادر عملية ترخيص بعض المنظمات المحلية في المنطقة، كما يقوم بعض منهم بطلب مبالغ مالية كرشاوى مقابل منح التراخيص. ونظراً لغياب المحامين أو أي جهات حقوقية أخرى يُمكن اللجوء إليها، يلعب الوجهاء والأعيان وشيوخ العشائر دور المحامي، فيقوم بعض ممن يكونون أطرافاً في الدعاوى بالتواصل مع القضاة لحلّ القضية عن طريق العلاقات العشائرية والأهلية، أو عن طريق تواسط شيوخ العشائر والوجهاء مع الكادر المسؤول عن المحكمة بشكل مباشر، أو أن يقوم المتهم بالدفاع عن نفسه أمام القاضي دون وجود محامٍ[214].

## استقلالية وفاعلية القضاء

من خلال البيانات التي تم جمعها عبر المقابلات، يتضح أن ديوان العدالة الاجتماعية في دير الزور يشهد سيطرة ونفوذاً كبيراً يرقى لدرجة الوصاية من قبل كوادر حزب العمال الكردستاني، إذ يقيم 3 من كوادر الحزب بشكل دائم في غرفة ضمن مبنى ديوان العدالة، ويُعرفون في المنطقة بأسماء حركيّة (عكيد، صابر، زكريا)، ويعد الأخير الكادر المسؤول والأعلى ضمن ديوان العدالة. ويعد الكوادر مسؤولين بشكل مباشر عن تسير أعمال الديوان والإشراف عليه إدارياً ومالياً وأمنياً، إضافة إلى توليهم مهمة التنسيق بين السلطة القضائية في دير الزور ومجلس العدالة العام في الحسكة،

[213] مقابلتان منفصلتان أجراهما فريق البحث، مع اثنين من الذين خضعوا لدورة تدريبية في أكاديمية "ميزوبوتاميا" للحقوق والعدالة الاجتماعية، وقد تمت المقابلتان بتاريخ 18-20 كانون الأول/ديسمبر 2020. وجرت واحدة منهما بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما تمت الأخرى عبر الهاتف.

[214] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر خمس مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور، إضافة إلى مقابلتين مع محاميين اثنين مقيمين في المنطقة، وذلك في الفترة الواقعة بين 1-30 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد تمت مقابلتان منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات، وشملت معيناً بصفة قاضٍ في ديوان العدالة الاجتماعية، ومحامٍ آخر مقيم في المنطقة، بينما أجريت ثلاث مقابلات عبر الهاتف.

كما يتدخلون في عملية تعيين القضاة ونقلهم وفصلهم[215]، بشكل يتعارض مع المادة 19 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، التي تنص على تولي مجالس العدالة الاجتماعية مهام تعيين القضاة ونقلهم واتخاذ الإجراءات المسلكية بحقهم بما يتضمن إنهاء خدمتهم وفق أحكام نظام الميثاق. إضافة إلى انتهاك حقوق الحصانة التي يمتلكها القضاة وفق البند الثاني من المادة 48 من الميثاق، والتي تنص على أن القضاة غير قابلين للعزل التعسفي والنقل إلى وظيفة غير قضائية[216].

بالمقابل، لا يتمتع القضاة **بالاستقلالية الكافية**، ويتدخل الكوادر في القرار القضائي في حال كانت القضية تمس أي طرف محسوب عليهم أو على الإدارة الذاتية، أو في حال كانت المسألة ذات صلة بقضايا أمنية أو سياسية، في حين يترك هامش استقلال للقضاة في الدعاوى المدنية والجزائية، وقد يتدخل الكوادر في القضايا الأخيرة أيضاً، في حال كانت تمس طرفاً على علاقة بهم، أو صاحب نفوذ ضمن مؤسسات الإدارة الذاتية، أو على علاقة مع بعض العناصر في الأجهزة الأمنية، ويتم ذلك إما عبر تجاوز الحكم الصادر عن المحكمة، أو إلغائه، أو حرفه، أو حتى إغلاق الملف بشكل كامل. كما يحدث وأن يقوم الكادر بالتدخل وإبطال المذكرات والقرارات قبل صدورها، إضافة إلى الإفراج عن متهمين بجرائم بالرغم من ثبوتها عليهم، متجاوزاً القضاة والقوانين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم توقيف أحد تجار الآثار في المنطقة بتهمة واضحة وأدلة، وقبل صدور قرار المحكمة جاء أمر من الكادر بالإفراج عنه وإخلاء سبيله، نتيجة ارتباطه بعلاقات مع الأجهزة الأمنية، إذ تُعتبر سلطة الكادر أعلى من سلطة القضاة[217]. وأدت السلطة الطاغية ليس فقط في الجهاز القضائي، وإنما في مختلف مؤسسات ومفاصل الإدارة الذاتية في دير الزور، إلى انتشار حالة من الاحتقان في المنطقة، تجلّت بمظاهرات خرجت في مناطق دير الزور 2019-2020 احتجاجاً على "فساد الكوادر" ومطالبةً بإلغاء وجودهم[218]، ويقابل كوادر القضاء نظراء لهم في مختلف المؤسسات واللجان المدنية التابعة للإدارة الذاتية في دير الزور[219].

---

[215] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور. مرجع سبق ذكره.

[216] المادة 19 والمادة 48 من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا". مرجع سبق ذكره.

[217] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور. مرجع سبق ذكره.

[218] دير الزور: الشعب يريد خروج كوادر قنديل، جريدة المدن، 26 نيسان/أبريل 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/cejor

[219] احتجاجاً على فساد الكوادر... المظاهرات تتوسع في ريف دير الزور لليوم الثاني على التوالي، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 23كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/jAVjd

**ولناحية العلاقة مع باقي السلطات** (تشريعية، تنفيذية)؛ تُعدُّ العلاقة مدمجة، ولا يوجد أي نوع من أنواع الفصل بين تلك السلطات، ويلاحظ وجود تغوّل للسلطة التنفيذية عبر العديد من القرارات، ويمكن اعتبار فرض "قسد" لقرار التجنيد الإجباري على الموظفين والمعلمين في الإدارة الذاتية للالتحاق بـ "واجب الدفاع الذاتي" في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2020، أحد مؤشرات هذا التغوّل، فقد خرجت مظاهرات في مناطق عدة من دير الزور مطالبةً بإيقاف هذا القرار، لكن لم تتم الاستجابة لها حتى الآن[220]. كما أن عملية التنسيق بين السلطة القضائية وباقي السلطات وما تمثلها من مؤسسات مدنية تتم على مستوى الكوادر المفروزين على هذه المؤسسات، إذ تُشير البيانات إلى أن سلطة كوادر حزب العمال في كافة المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية هي ذاتها الموجودة في الجهاز القضائي، وهو ما أكده التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في الربع الثاني من عام 2020 الذي أشار إلى أن "مستشارين" لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، قادمين من خارج محافظة دير الزور، يقيدون إمكانية اتخاذ القرار لقيادة المجلس المحلي في المحافظة[221]. وقد أقدم مسؤولون في مجلس دير الزور المدني التابع للإدارة الذاتية، ومن بينهم رئيس لجنة العدالة ورئيسة لجنة الصحة، إضافة إلى قاضٍ آخر من المجلس، على الاستقالة في آب/أغسطس من عام 2019، بسبب سيطرة كوادر الحزب على القرار في المجلس[222].

**أما بالنسبة لعلاقة القضاء مع الأجهزة الأمنية والعسكرية**؛ فإن سُلطة جهاز الأمن العام "الأسايش" وقوات "قسد" وغيرها من الأجهزة الأمنية تُعد أعلى من السلطة القضائية، وكذلك باقي السلطات المدنية، لناحية عدم الاعتراف بالقرارات القضائية والعمل بمعزل تام عن التنسيق مع ديوان العدالة، خاصة في الاعتقالات التعسفية دون مذكرات توقيف، إضافة إلى التحقيق والإحالة والإشراف على أغلب السجون، ناهيك عن صعوبة محاكمة أي من العناصر أمام القضاء المدني في حال كان في الدعوة طرف مدني، نتيجة سلطة الكوادر ورفض الأمن العام "الأسايش" منح الإذن بتوقيف عناصرهم، مقابل عدم وجود قضاء أو محاكم عسكرية في دير الزور أو أي آلية قانونية لمحاسبة عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية[223]، ما أدى إلى تعاظم سطوة تلك الأجهزة في المنطقة،

---

[220] احتجاجات في دير الزور رفضاً لفرض "قسد" التجنيد الإجباري، عربي 21، 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/EX1Nj

[221] تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، بالشراكة مع وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قام بترجمته فريق البحث. ص: 60، للمزيد انظر الرابط التالي: https://cutt.us/EqTEw

[222] استقالات من المكون العربي يشهدها مجلس دير الزور المدني والسبب؟، فرات بوست، 26 آب/أغسطس 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/3MB4p

[223] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور. مرجع سبق ذكره.

فقد شهدت مناطق دير الزور تصاعداً في مستوى الاعتقالات التعسفية الذي تمارسه الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة، ولفترات طويلة ترقى لدرجة الاختفاء القسري، فقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 481 حالة اعتقال تعسفي، بينهم 32 طفلاً وامرأة في عام 2020، ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في سورية، تركّز أغلبها في دير الزور[224]، كما وثقت الشبكة خلال العام ذاته، حالات عدة لمعتقلين قضوا تحت التعذيب في سجون "قسد"، ضمن مناطق سيطرتها بمحافظة دير الزور[225].

بالمقابل، انعكس **غياب القضاء العسكري** وصعوبة محاسبة عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية أمام القضاء المدني على الواقع الأمني للمنطقة، والتي تسودها حالة من تفشي الاغتيالات[226] وحوادث القتل والاعتداء، نتيجة الانفلات الأمني وانتشار السلاح غير المضبوط[227]، إضافة إلى استغلال بعض العشائر للنفوذ الذي تملكهُ داخل قوات "قسد"[228]. وقد وصلت حدة الانفلات الأمني إلى حدوث اقتتالات واشتباكات بين عناصر "قسد" فيما بينها[229]، وذلك في فترات متعددة ولأسباب مختلفة، تتعلق بنعرات عشائرية أو عرقية، أو لأسباب شخصية[230]. كما تم توثيق حالات اعتداء عدة على كوادر طبية في مشافٍ متفرقة في مناطق دير الزور، من قبل أقارب لعناصر في "قسد" وقيادين في مجلس دير الزور العسكري[231]. وبحسب البيانات، يتم عرقلة أي دعوة قضائية

---

[224] حصيلة الاعتقال التعسفي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

[225] حالات متفرقة لمعتقلين قضوا تحت التعذيب في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في دير الزور على مدار عام 2020، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، متوافر على الروابط التالية: https://cutt.us/UdfTk - https://cutt.us/RDUrT - https://cutt.us/Sg7gS - https://cutt.us/2kMQd - https://cutt.us/sRtTV - https://cutt.us/DxDIE - https://cutt.us/9Y39P

[226] مع استمرار الانفلات الأمني في مناطق "قسد"... مجهولون يغتالون عنصراً في "قسد".. وآخرون يفجرون عبوة ناسفة في ريف دير الزور، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/kgC0s

[227] ثلاثة حوادث قتل متزامنة في ريف دير الزور... الانفلات الأمني في مناطق سيطرة "قسد" يتصاعد، صحيفة جسر، 4 أيلول/سبتمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/h3Xpk

[228] سورية: فوضى السلاح تهدد بصراع عشائري في مناطق "قسد"، العربي الجديد، 26 أيار/مايو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/DJmHU

[229] الخلافات بين صفوف "قسد" في دير الزور تتطور إلى اشتباكات وتبادل إطلاق النار، أثر برس، 11 أيلول/سبتمبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/yDuxd

[230] اشتباكات داخل صفوف ميليشيا "قسد" بدير الزور ... ما علاقة داعش؟، أورينت نت، 2 آب/أغسطس 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/zCjUX

[231] استياء شعبي في ريف دير الزور الشرقي جراء اعتداء أقارب عنصر في "قسد" على الكوادر الطبية ضمن مشفى "الفيحاء" بقرية ابريهه والمشفى العام في البصيرة، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 23 تموز/يوليو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/GZl1g

على عناصر "قسد" أو "الأسايش" بطرق عديدة ولا يتم الاستجابة لها، لذلك تُعد دون جدوى بالنسبة لسكان المنطقة، نتيجة وجود تجارب عديدة عديمة الفائدة في هذا الصدد[232].

وإضافة إلى قوات "قسد" و"الأسايش" يعد النشاط الأكبر في مناطق دير الزور لأجهزة أمنية منفصلة تُعرف باسم "قوات مكافحة الجريمة المُنظّمة"، وقوات محاربة الإرهاب (HAT)، إذ تقوم هذه القوات أيضاً بحملات مداهمة واعتقالات تعسفية وعمليات تعذيب، بدعوى "محاربة الإرهاب"، وغالباً لا يتمكن أهل المعتقل من معرفة مكانه، كما لا يسمح لهم بالتواصل معه أو تعيين محامٍ. وقد وثقت منظمتي "العدالة من أجل الحياة" و"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" عن طريق بحث واستقصاء قاموا به، احتجاز ما لا يقلّ عن 339 شخصاً في محافظة دير الزور وحدها، وذلك منذ بدء المرحلة الأولى من حملة "ردع الإرهاب"، في 4 حزيران/يونيو 2020 وحتى نهاية شهر آب/أغسطس من العام نفسه، والتي شاركت فيها كل من: قوات مكافحة الإرهاب(HAT)، وحدات حماية الشعب (YPG)،إضافة إلى قوات "الأسايش" و"الكوماندوز"، وقد تمّ الإفراج عن أكثر 200 شخص منهم، في حين ما زال مصير 44 شخصاً غير معروف، بينما يخضع حوالي 90 شخصاً آخرَ إلى محاكمات، وقد شملت هذه الحملة اعتقال فتيان لم يتجاوزوا سن 18 عاماً[233]. وتلعب حملات الاعتقالات هذه دوراً في انتشار حالة من الاحتقان بين السكان المحليين تجاه قوات "قسد" في دير الزور، إذ غالباً ما ينظر السكان المحليون إلى هذه العمليات على أنها تستهدف الأشخاص الخطأ[234].

**وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية والسياسية**، وبحسب البيانات، فلا تعد من اختصاص القضاء المدني ولا تمرّ على ديوان العدالة الاجتماعية أبداً، وإنما تتولى الأجهزة الأمنية والعسكرية مهمة إدارتها، وخاصة ما يتعلق منها بمعارضي الإدارة الذاتية، وبملف "الإرهاب"، أو معتقلي تنظيم الدولة السابقين، إذ يتم إدارة هذا الملف في مناطق دير الزور عن طريق المصالحات العشائرية والتسويات الأمنية.

وبالنسبة **للمصالحات العشائرية**، فتقوم خلالها الأجهزة الأمنية والعسكرية في المنطقة بالإفراج عن أشخاص كانت قد اعتقلتهم في إطار حملات أمنية بتهم "إرهاب" أو "الانتماء لتنظيم الدولة"،

---

[232] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر خمس مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور، إضافة إلى محاميين اثنين مقيمين في المنطقة. مرجع سبق ذكره.

[233] دير الزور: عشرات حالات الاعتقال التعسفي أثناء حملة "ردع الإرهاب" من قبل "قسد"، تقرير مشترك: منظمة "العدالة من أجل الحياة" و"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/zWGCO

[234] Shelly Kittleson, Tribal assassinations spark Iraqi-Syrian border concern, AL-MONITOR, 10 Aug 2020, Link: https://cutt.us/o6vgq

وذلك بموجب كفالات ووساطات عشائرية، بحجة "عدم تلطخ أيديهم بالدماء". وقد بلغ عدد المفرج عنهم عبر المصالحات المئات خلال عامي 2019[235]، 2020[236]، منهم 151 شخصاً، تم الإفراج عنهم على ثلاث دفعات بين أيار/مايو 2019 وتموز/يوليو 2020[237]. وتأتي هذه الوساطات ضمن سياق امتصاص الغضب الشعبي والاحتجاجات على عمليات الاعتقال التعسفي التي تشهدها المنطقة، ومحاولات كسب ولاء شيوخ بعض العشائر[238]. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من بين المفرج عنهم ليس لهم علاقة بالتنظيم، وإنما تم اعتقالهم بشكل عشوائي وتهم "إرهاب" غير واضحة؛ إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود متورطين من بين المفرج عنهم، فقد قامت "قسد" بإطلاق سراح ثمانية أشخاص ثبت انتماؤهم لتنظيم الدولة، من بينهم ثلاثة ينتمون للجهاز الأمني التابع للتنظيم، عن طريق وساطة عشائرية من وجهاء في ريف دير الزور، ليتم إطلاق سراحهم في آب/أغسطس من عام 2020، بعد أن كانوا محتجزين في سجن غويران بمحافظة الحسكة[239].

في المقابل، تقوم قوات "قسد" والأمن العام "الأسايش" بإجراء نوع من **التسويات الأمنية** مع بعض عناصر تنظيم الدولة السابقين، والذين يتم إخراجهم من السجون مقابل دفع مبالغ مالية عالية، أو مقابل إعادة دمجهم في صفوف الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية، فقد رُصِدت حالات عدة لعناصر تم الإفراج عنهم على الرغم من خطورتهم، وتعرّف أهالي المناطق عليهم، وذلك مقابل مبالغ مالية دفعت لبعض الكوادر المسؤولين في "قسد" و"الأسايش"[240]. كما سُجّلت أيضاً حالات لأمنيين سابقين في صفوف التنظيم تم إعادة دمجهم في أجهزة المخابرات التابعة لـ "قسد"[241]، وكذلك عشرات الحالات ممن أعيد دمجهم في القوات العسكرية التابعة لـ "قسد"،

---

[235] "قسد" تفرج عن 43 معتقلًا في دير الزور لاسترضاء العشائر، عنب بلدي، 14 أيار/مايو 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/ZktqT

[236] "قسد" تطلق سراح المئات من عناصر "داعش" بوساطة عشائريّة، المونيتور، 11 شباط/فبراير 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/NxfM5

[237] بوساطة عشائرية... إطلاق سراح 19 معتقلًا من سجون "قسد"، عنب بلدي، 12 تموز/يوليو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/9VZrg

[238] "قسد" تحاول امتصاص غضب عشائر دير الزور بالإفراج عن معتقلين، عنب بلدي، 25 أيار/مايو 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/MXH7K

[239] بوساطة عشائرية "قسد" تفرج عن معتقلين من تنظيم "الدولة"، موقع تلفزيون سوريا، 25 آب/أغسطس 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/z1OtL

[240] مقابلة هاتفية أجراها فريق البحث، مع جلال الحمد، وهو مدير منظمة حقوقية عاملة في ريف دير الزور الخاضع لسيطرة الإدارة الذاتية، وقد أكّد خلال المقابلة على رصد منظمتهم لحالات عديدة من عناصر تنظيم الدولة المفرج عنهم مقابل دفع مبالغ مالية أو تسويات أمنية، جرت المقابلة في 5 كانون الثاني/يناير 2021.

[241] أحد أبرز أمني "تنظيم الدولة" السابقين يقف وراء قرار "قسد" بفرض التجنيد الإجباري، فرات بوست، 30 كانون الثاني/يناير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/n0M0x

خاصة في اللواء(42) الموجود في بلدة "الكُبر" في ريف دير الزور الغربي[242]. ولم تعد تلك التسويات سريّة، وإنما باتت ظاهرة شائعة ومعروفة في المنطقة، ولم تقتصر على المقاتلين السابقين في صفوف التنظيم، وإنما شملت بعض الإداريين الذين شغلوا مناصب في التنظيم سابقاً ويشغلون حالياً مواقع ضمن مؤسسات الإدارة في دير الزور، وهناك أسماء بارزة معروفة بالنسبة لأهالي المنطقة بتورطها في جرائم وانتهاكات عدة أثناء سيطرة التنظيم[243].

ويُلحظ وجود تخوف كبير بين سكان المنطقة والعشائر من زيادة نشاط تنظيم الدولة، نتيجة إطلاق سراح بعض عناصره السابقين عن طريق التسويات الأمنية، وهو ما عبّر عنه أحد مشايخ عشيرة الشعيطات، التي فقدت أكثر من ألف شخص من أبنائها في المجزرة التي ارتكبها تنظيم الدولة بحقهم في آب/أغسطس 2014[244]. فبالتزامن مع تلك التسويات والمصالحات وانفلات الوضع الأمني العام في مناطق دير الزور، يُلحظ زيادة كبيرة في نشاط تنظيم الدولة في المنطقة، فقد نفذ التنظيم 480 عملية، تسببت بمقتل نحو 210 أشخاص، بينهم 86 مدنياً في عام 2020[245]. كما نفّذ التنظيم ثلاث عمليات في دير الزور مطلع شهر شباط/فبراير من عام 2021، استهدفت قوات "قسد" في يوم واحد فقط[246].

وقد ساهمت جملة تلك العوامل، وعلى رأسها سيطرة الكوادر وتداخل السلطات وتعديها على السلطة القضائية، مقابل غياب القضاء العسكري وعدم وجود محامين؛ في التأثير على **فاعلية**

---

[242] مشاجرة جماعية في صفوف عناصر قوات "سوريا الديمقراطية" غرب دير الزور على خلفية اتهامات لبعضهم بالانتماء إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2 آب/أغسطس 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/AvF8M

[243] مقابلة أجراها فريق البحث مع صهيب الجابر، وهو صحفي من أبناء دير الزور، عمل في إدارة تحرير موقع "فرات بوست" المختص برصد أخبار المنطقة، وخاصة تنظيم الدولة فيها، كما عمل ضمن شبكات رصد محلية لمتابعة أخبار عناصر تنظيم الدولة، وقد أكد وجود أسماء بارزة عدة ومعروفة ممن كانوا في صفوف التنظيم وضمن جهازه الأمني ممن ارتكبوا جرائم بحق السكان المحليين، لينتقلوا حالياً إلى صفوف الاستخبارات في "قسد" أو الهياكل الإدارية في المنطقة، ومن أبرزهم: عيد الديري، محمد المرزوق، حاتم شحاذة، مثنى العمر، خليفة الطايس،هايس السلمان، أحمد الحميدي، وغيرهم من الأسماء، وقد تأكد فريق البحث من تلك الأسماء في بعض مناطقهم، وتبين أنهم كانوا في صفوف التنظيم وأصبحوا لاحقاً في صفوف قوات "سوريا الديمقراطية" وبعض الأجهزة الأمنية، إضافة لوجود بعضهم ضمن مجالس محلية أو تجمعات عشائرية تدعمها "قسد"، وقد اطلع فريق البحث على بعض الفيديوهات الخاصة ببعضهم، والتي ظهروا خلالها مع التنظيم، مقابل فيديوهات أخرى ظهروا خلالها مع "قسد". وبعض البيانات الخاصة بهم محفوظة ضمن أرشيف مركز عمران.

[244] SHELLY KITTLESON, Distrust of SDF, unclear future divide Syrian tribal massacre area, AL-MONITOR, 10 Jun 2019, Link: https://cutt.us/3vE6a

[245] "الدولة الإسلامية" في 2020: عناصر التنظيم يقتلون 780 من قوات النظام وحلفائها... وخلاياه ينفذون نحو 500 عملية في مناطق "قسد" متسببين بمقتل أكثر من 200 شخص، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/G7G2V

[246] خلال يوم واحد ... ثلاث هجمات لتنظيم الدولة تستهدف "قسد" في دير الزور، فرات بوست، 1 شباط/فبراير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/6fZCS

**ديوان العدالة الاجتماعية** في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في دير الزور، إذ يلحظ انتشار حالة من عدم الاعتراف الضمني للسكان المحليين بالمرجعية القانونية والجهاز القضائي التابعين للإدارة الذاتية، والاعتماد في بعض القضايا على بدائل مختلفة، كاللجوء إلى القضاء العشائري الموجود سابقاً في المنطقة، ولكن فاعليته ازدادت بشكل أكبر في ظل الفراغ القضائي والأمني، إذ يلجأ السكان في بعض القضايا كجرائم القتل والخصومات العقارية والمالية والزراعية إلى التحكيم العشائري، عبر ما يُسمى بـ"العارفة" أو "الشَرِع"، وهم ذوو خبرة بهذه الدعاوى ولهم موثوقية بالنسبة لأهل المنطقة، وتصدر أحكامهم مختومة بأختام خاصة وموثّقة وفق شهود[247]. ولا يقتصر اللجوء في المنطقة والاحتكام إلى العرف العشائري على الأفراد فقط، وإنما تلجأ إليه العشائر ككل في حال الخلافات فيما بينها، وقد سُجّلت حوادث عدة في عام 2020 لخلافات على مستوى عشيرتين[248]، والتي تم فيها الاحتكام إلى مبادرات وجهاء وشيوخ العشائر والأشخاص ذوي النفوذ ضمن السلطة القائمة في المنطقة، والذين يملكون صفة عشائرية في الوقت نفسه، ليتم حلّها وفقاً للعرف العشائري[249].

بالمقابل، ما يزال أغلب السكان المحليين في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في دير الزور يعتمدون على محاكم النظام السوري في محافظة الحسكة، بكل ما يتعلق بدعاوى ومعاملات السجل المدني والعقاري، والأوراق الثبوتية الخاصة بالمركبات ونقلها، فقد تم افتتاح غرفة لدير الزور في مديرية النفوس في الحسكة، ويقوم المدنيون باستخراج أوراق أو تثبيت معاملات عبر محامين في الحسكة، عن طريق دفع مبالغ مالية عن بعد، نتيجة صعوبة التنقل بالنسبة لأغلب أهالي دير الزور بسبب الضغط الأمني الشديد. وضمن هذا الواقع، تنحصر فاعلية ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية، بطبيعة دعاوى محددة، كالخلافات البسيطة التي تُحلّ عبر لجنة الصلح داخل الديوان، أو ما يتعلق بالقوانين المستحدثة وما يرتبط بها من أوراق ومعاملات ومخالفات تتطلب مراجعة الديوان، كما تلجأ العشائر لديوان العدالة في حال كان لها معتقلٌ أو موقوفٌ، فيقوم بعض شيوخ ووجهاء العشائر بالتواصل والتنسيق مع الكادر المسؤول مباشرةً، متجاوزين وجود المحكمة، أو يتم ذلك عبر التدخل لإطلاق سراح موقوفين معينين عن طريق ما يسمى "طلب استرحام"، فيقوم

---

[247] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر خمسة مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور، إضافة إلى محاميين مقيمين في المنطقة. مرجع سبق ذكره.

[248] آخرُ مستجداتِ الاجتماعاتِ التي عقدتْ لحل الخلافِ العشائري بين "البوفريو" و"القبيصة" (فيديو)، المحرر، 29 أيار/مايو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/YcoTq

[249] صراع عشائري في دير الزور بعد دعوة شيخ البكيّر لاجتماع في مضافته، فرات بوست، 13 آب/أغسطس 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/OmlWW

شيخان من العشيرة بالتوقيع في قسم "العلاقات العامة" و"المجلس المدني" على "حسن السلوك والسيرة" للموقوفين، ليتم إطلاق سراحهم[250].

[250] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر خمس مقابلات أجراها فريق البحث، مع ثلاثة من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في دير الزور، إضافة إلى اثنين من أعضاء المجلس المدني، مرجع سبق ذكره.

# الفصل الخامس

## المنظومة القضائية في الإدارة الذاتية (منبج نموذجاً)

## تمهيد

مع بدء العمل المسلح، بسطت فصائل المعارضة السورية سيطرتها على منبج في تموز/يوليو من العام 2012، بعد طرد أجهزة الأمن الموالية للنظام من المدينة، وأنشأت وحدات أمنية بديلة عنها، وتجارب قضائية متعددة بين محاكم شرعية وأُخرى ثورية، انتهت جميعها مع سيطرة تنظيم الدولة على المنطقة [251]. ففي الثلث الأخير من كانون الثاني/يناير من العام 2014، سيطر تنظيم الدولة "الإسلامية" "داعش" على منبج بعد معارك شرسة مع فصائل المعارضة السورية[252]، ليقوم التنظيم بفرض "محاكم شرعية"، وتطبيق أحكام جائرة على سكان المنطقة[253].

وفي نهاية أيار/مايو من العام 2016، أطلقت قوات "سورية الديمقراطية" مدعومة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، معركة واسعة في محيط مدينة منبج، سيطرت خلالها على عشرات القرى والبلدات، لتبسط بعدها سيطرتها على كامل مدينة منبج في منتصف آب/أغسطس من العام 2016، وذلك عقب انسحاب تنظيم الدولة منها[254]. ومع إعلان الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، بدء انسحاب القوات الأمريكية من منبج في كانون الأول/ديسمبر من عام 2018، قامت قوات "قسد" بالانسحاب من بعض النقاط الواقعة على خطوط التماس مع فصائل "درع الفرات" في محيط مدينة منبج، والتي تقع على الحدود مع جرابلس والباب ومنطقة العريمة، لتسلمها لقوات النظام السوري برعاية روسية، وذلك عقب تهديدات تركية بدخول المنطقة، بالتوازي مع حشد آلاف المقاتلين من فصائل المعارضة على طول نهر الساجور شمالي المدينة[255].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، انسحبت آخر القواعد العسكرية الأميركية من منبج، لتقوم الشرطة العسكرية الروسية بتسيير دوريات تابعة لها في المدينة للمرة الأولى[256]، بالتوازي مع

---

[251] منبج.. مدينة البحتري المدمرة بأهوال الحرب، الجزيرة نت، 5 حزيران/يونيو 2016، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/zlR8q

[252] المرجع السابق.

[253] الحياة في ظلّ قوانين "داعش" والنصرة.. غاية الرعب، العربي الجديد، 17 أيار/مايو 2015، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/rnJNH

[254] سوريا الديمقراطية تسيطر على كامل منبج بعد انسحاب تنظيم الدولة، أورينت نت، 12 آب/أغسطس 2016، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/ZxO72

[255] لماذا السيطرة على مدينة منبج السورية مهمة بالنسبة للجهات المتصارعة؟ بي بي سي العربية، 28 كانون الأول/ديسمبر 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/Aui56

[256] أول دورية روسية في منبج بعد انسحاب الأمريكان، روسيا اليوم، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/gM8F2

استقدام النظام السوري قوات ومدرعات ودبابات إلى محيط المدينة، وذلك بالتنسيق مع قوات "قسد"، عقب إطلاق تركيا وفصائل المعارضة السورية لعملية "نبع السلام"، والتي استهدفت مناطق عدة تسيطر عليها "قسد"، من بينها مدينة منبج، لتكتفي بالسيطرة على بعض القرى في محيط المدينة فقط[257]. ومنذ ذلك الحين، تتواجد الشرطة العسكرية الروسية في قاعدة السعيدية شمال غرب مدينة منبج في إطار الاتفاق الروسي-التركي آنذاك[258]، في حين بقيت المدينة تحت سيطرة قوات "سوريا الديمقراطية" وتابعت سلطات الإدارة الذاتية الأمنية والعسكرية والمدنية عملها فيها دون أي تغيير[259]، بما فيها المنظومة القضائية التي استحدثتها 2016 في إطار سلطات ومؤسسات عدة أنشأتها في المدينة، بعد إعلانها كإقليم تابع للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية. وتسعى هذه الورقة إلى البحث في هذه المنظومة القضائية ببنيتها وفاعليتها والكادر البشري القائم عليها، عبر دراسة الحالة التالية:

## البُنية والهيكلية

تتألف المنظومة القضائية في منبج من مجالس وهيئات ولجان عديدة، على رأسها **مجلس العدالة الاجتماعية**، والذي يمثّل أعلى سلطة قضائية، ويُفترض أن يتم تعيين أعضائه بالانتخاب عبر "الكونفرانس" العام، إلا أن البيانات المجموعة عبر المقابلات تشير إلى توقف انعقاده في المنطقة، والاعتماد على التعيين، والذي يتدخل به بشكل مباشر كوادر حزب العمال الكردستاني المشرفين على الجهاز القضائي في منبج. ويتألف المجلس من 7 أعضاء، يحمل 5 منهم صفة قضاة، بينما يمثل عضوان إدارة لجان الصلح، ومن المفترض ألا يحملا تلك الصفة، إلا أنهما فعلياً يوقعان على قرارات قضائية كالقضاة، الأمر الذي يتناقض مع المادة (15) من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، والذي يحظر ممارسة أعضاء مجلس العدالة أي مهام أخرى باستثناء التدريس الجامعي. ويحمل 3 من

[257] عقب الانسحاب الأميركي.. روسيا تنسق مع تركيا وتسيّر دوريات في منبج، الجزيرة نت، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/wyP3H

[258] قواعد جوية وبرية... روسيا تعزز وجودها العسكري شرق الفرات، الجزيرة نت، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/0DnEa

[259] اتفاق عسكري بين «قسد» والجيش السوري... برعاية روسية، الشرق الأوسط، 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/mqYBH

أعضاء مجلس العدالة فقط إجازة في الحقوق، بينما 4 منهم معينون على الشهادة الثانوية، من ضمنهم بعض طلبة الحقوق في سنواتهم الأولى[260].

ويتكون مجلس العدالة الاجتماعية في مدينة منبج من لجان تختص بمهام متمايزة، ومنها: (لجنة التفتيش القضائي، لجنة النيابات، اللجنة الإدارية والمالية، لجنة الصلح، ويضاف إليها لجنة تظلم استثنائية تتبع لمجلس العدالة)[261]. وبحسب المادة (20) من ميثاق نظام العدالة الاجتماعية، يُفترض وجود لجنة للتنفيذ تتبع لمجلس العدالة الاجتماعية، إلا أنه لم يتم تشكيلها، بسبب عدم توافر طاقم كافٍ. وإلى جانب مجلس العدالة الاجتماعية في منبج، يوجد **مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية**، كأعضاء فقط، ويتألف من 3 أعضاء من النساء غير الحقوقيات المعينات على الشهادة الثانوية، وتجمع اثنتان منهن بين عضوية المجلس وعضوية مجلس المرأة العام لشمال وشرق سورية، بما يخالف المادة (15) من ميثاق العدالة الاجتماعية[262].

ويشرف مجلس العدالة في منبج على عمل **ديوان العدالة الاجتماعية**، إذ يغطي مدينة منبج وما حولها ديوان عدالة اجتماعية واحد يقع غربي المدينة، في مبنى كانت تشغله مدرسة فنيّة سابقاً، وتتبع له هيئة نيابية منفصلة في منطقة أبو غلغل، وتتوزع جغرافياً وفق الجدول التالي:

**الجدول رقم (7) التوزع الجغرافي لديوان العدالة الاجتماعية والنيابة التابعة له في منبج**

| الوحدة الإدارية (المدينة/ البلدة) | طبيعة المؤسسة القضائية (ديوان عدالة/ هيئة نيابية) |
|---|---|
| مدينة منبج | ديوان عدالة اجتماعية |
| منطقة أبو غلغل | هيئة نيابية تابعة لديوان منبج |

[260] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر مقابلتين منفصلتين أجراهما فريق البحث مع اثنين من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية في منبج، وقد جرت المقابلات في الفترة الواقعة بين 1-9 كانون الثاني/يناير 2021. وقد أجريت مقابلة واحدة بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما تمت الأخرى عبر الهاتف.

[261] الأولى لجنة التفتيش القضائي وتهتم بالشكاوى التفتيشية والتظلمات، إذ تدرسها لمجلس العدالة، وتتألف من قاضيين اثنين، والثانية لجنة النيابات وتهتم بمتابعة عمل هيئات النيابة والأصول والإجراءات ذات الصلة، وتتألف من قاضٍ واحد فقط، والثالثة لجنة مجلس الصلح والتي تتابع أعمال لجان الصلح في المنطقة وتتألف من قاضيين اثنين، وهما أعضاء في مجلس العدالة الاجتماعية أيضاً. أما الرابعة فتكون اللجنة الإدارية والمالية. ويُضاف إلى ذلك وجود لجنة تظلم استثنائية تتبع لمجلس العدالة، وتُعدّ أعلى مرتبة قضائياً من هيئة التمييز، وتتألف من سبع قضاة. وهم أعضاء المجلس.

[262] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر مقابلتين منفصلتين أجراهما فريق البحث مع اثنين من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية في منبج، مرجع سبق ذكره.

ويتألف ديوان العدالة الاجتماعية في منبج من: (هيئة النيابة العامة، هيئة العدالة، هيئة التنفيذ، هيئة التمييز، إدارة لجان الصلح). ويتوزع على تلك الهيئات قرابة 23 من المعينين بصفة قضاة، إضافة إلى 3 من أعضاء إدارة لجان الصلح[263]. وبحسب البيانات يتدخل كادر حزب العمال المسؤول عن الديوان بشكل مباشر أو عبر مجلس العدالة في تعيينات القضاة والنقل والفصل، كما يشرف على الديوان إدارياً ومالياً وأمنياً[264].

وضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية التي يشرف عليها الديوان، تعمل **لجان الصلح**، والتي تنتشر في مختلف الخطوط و"الكومينات"، إضافة إلى اللجنة الرئيسة الموجودة ضمن ديوان العدالة في مدينة منبج، وينطبق عليها لناحية الاختصاص ما انطبق على مثيلاتها في المناطق السابقة. وتتكون لجان الصلح من أبناء وسكان القرى والبلدات والأحياء، والذين من المفترض نظرياً أن يتم اختيارهم عبر الانتخابات من ذوي الخبرة والأخلاق والوجدان والمقبولين اجتماعياً[265]. إلا أنه وبحسب البيانات، يتم اختيارهم عبر التعيين بشكل مباشر دون أي انتخابات أو أي مؤهل، كما يتدخل كوادر الحزب أحياناً في تلك التعيينات، خاصة ما يتعلق منها بأعضاء اللجان ضمن إدارة اللجان أو ممثليهم في مجلس العدالة، في حين يكون التدخل أقل في اختيار أعضاء اللجان الفرعية أو في "الكومينات"، والذين يعدّ عملهم تطوعياً، ولا يتقاضون أجراً مادياً مقابله، ويستثنى من ذلك ممثلوهم في مجلس العدالة أو في إدارة اللجان.

أما بالنسبة لفاعلية لجان الصلح، فتشير البيانات إلى وجود فاعلية أكبر نسبياً للجان في منبج بالمقارنة مع نظيرتها في المناطق الأخرى، خاصة وأن أي صلح في المنطقة قد يتبع الدعوى والتنازل عن الحق يشترط أن تكون لجان الصلح طرفاً فيه[266]. أما بالنسبة للصلح الذي يتجاوز الأفراد إلى مستوى خلافات عشائرية فتديره العشائر في المنطقة، وقد تدخل أحياناً بعض التشكيلات السياسية في المنطقة بالصلح أو مسؤولين في الإدارة الذاتية لإكسابه طابعاً رسمياً، فقد قام حزب

[263] ويعمل في إدارة لجان الصلح 3 أعضاء، بينما تتكون هيئة النيابة ضمن ديوان العدالة من 7 قضاة، أما هيئة العدالة فتتألف من غرفتين، يعمل في الأولى: 2 قضاة، بينما تضم الثانية: 3 قضاة. في حين تتألف هيئة التنفيذ من 5 قضاة، أما هيئة التمييز فتتكون من 3 قضاة. كما تتألف هيئة النيابة الثانية والتي تقع في منطقة أبو غلغل من 3 قضاة أيضاً. بيانات تم جمعها عبر المرجع السابق.

[264] المرجع السابق.

[265] المادة 33 من ميثاق العدالة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

[266] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع اثنين من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية في منبج، مقابل اثنين من المحامين العاملين في المنطقة والمسجلين في "اتحاد محامي منبج"، وذلك خلال الفترة الواقعة بين 1- 17 كانون الثاني/يناير 2021. وقد أجريت مقابلتان منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات وشملت معيناً بصفة قاضٍ ومحامياً، بينما أجريت مقابلتان عبر الهاتف.

"سورية المستقبل"، برعاية مصالحة عشائرية بين عشيرتين في منبج، وذلك بحضور وجهاء وشيوخ عشائر ومسؤولون وأمنيون في الإدارة الذاتية، في كانون الأول/ديسمبر من العام 2020[267].

وإلى جانب لجان الصلح، توجد **دُور المرأة**، فقد أقيمت دار في مدينة منبج، بينما تنتشر بعض الدُور الأخرى في النواحي والبلدات الرئيسة. وتهتم هذه الدُور بحلّ القضايا المتعلقة بالمرأة والخلافات الزوجية وفق مبدأ الصلح، وفي حال الفشل يتم رفع القضية لديوان العدالة. ويشرف على عمل دُور ووحدات المرأة **مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية** الخاص بإقليم منبج، والذي يفترض أن يتم تحديد أعضائه بالانتخاب، إلا أن البيانات تُشير إلى تدخل مباشر من كوادر حزب العمال في تعيين أعضائه، كما يوجد كوادر نسائية تابعة للحزب تقوم بالإشراف على عمل مجلس المرأة للعدالة ودُور المرأة. **أما بالنسبة لفاعلية الدُور** والوحدات التابعة لها فتختلف من منطقة إلى أخرى، وبحسب طبيعة القضية، ولكن بالعموم تشير البيانات إلى فاعلية محدودة، نتيجة طبيعة البُنيّة الاجتماعية العشائرية في منبج، وتتضح أبعاد هذا الأمر في تفاعل سكان المنطقة مع القوانين الجديدة التي أحدثتها الإدارة الذاتية، وخاصة قانون حماية المرأة وما يتعلق به من منع تعدد الزوجات وإلغاء المهور، ويوجد رفض واسع لهذه القوانين من قبل السكان المحليين، مقابل غض طرف من الإدارة نتيجة لخصوصية المنطقة، مما أثر بدوره على فاعلية تلك القوانين، إذ يغلب وجود حالة من عدم الالتزام بها من قبل السكان، ولكن قد تتم المساءلة في حال كان هناك شكوى من قبل المرأة على زوجها، في حين تبرز فاعلية هذه القوانين بشكل أكبر على موظفي الإدارة الذاتية[268].

**أما بالنسبة لتجربة "البلاتفورم"**؛ فقد تم اعتمادها في منبج مرات عدة كطريقة محاكمة، في قضايا جرائم القتل التي تثير الرأي العام على مستوى المدينة، وتم تحديد ذلك في ثلاث حوادث منفصلة جرت خلال العامين الماضيين، وكانت الأولى بخصوص جريمة قتل ارتكبها سبعة أشخاص بحق أحدهم، والثانية بخصوص جريمة قتل ارتكبها أحد الأشخاص بحق صديقه من أجل المال، أما الثالثة فكانت بخصوص جريمة اغتصاب ارتكبها شبان بحق طفلة عمرها خمس سنوات. أما بالنسبة للأحكام التي تصدر، فبحسب البيانات، تكون عبارة عن سجن تتراوح مدته بين الـ10 سنوات والـ20 بحد أقصى، فلا يوجد أحكام إعدام. وبالتوازي مع ذلك سبق وأن تم الدفع تجاه اعتماد

[267] جلسة صلح عشائري برعاية حزب "سوريا المستقبل" في ريف منبج الشرقي، الموقع الإلكتروني لحزب "سوريا المستقبل"، 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/hOqAZ

[268] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع اثنين من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في منبج، إضافة إلى عضو مجلس مدني في المنطقة، وذلك خلال الفترة الواقعة بين 9 - 30 كانون الثاني/يناير 2021. وقد تمت مقابلة منها بشكل ميداني عبر جامع بيانات وشملت معيناً بصفة قاضٍ، بينما أجريت مقابلتان عبر الهاتف.

"البلاتفورم" كطريقة محاكمة من قبل الكوادر، وذلك كمخرج قانوني في بعض القضايا التي تمس طرفاً محسوباً عليهم[269].

أما بالنسبة **لهيئة المُحلفين**؛ فيتم تشكيلها من قبل ديوان العدالة الاجتماعية بحسب القضية، وتتألف الهيئة من محامين سابقين ووجهاء، ويتراوح عددهم بين الـ11 و15 عضواً، وتشير البيانات إلى عدم فاعليتها أحياناً بسبب نقص الخبرة القانونية ضمن تشكيلتها، خاصة من غير المحامين. أما لناحية **الأقسام المساعدة** التي يحتاجها الجهاز القضائي في عمله، فيوجد في منبج قسم خاص بالطبابة الشرعية، في حين لا يوجد مخابر تحليل جنائي، على الرغم من مطالبة القضاة للجهات المسؤولة في الإدارة الذاتية بتأسيس قسم مخابر تحليل لمرات عديدة. بالمقابل يُلحظ في منبج غياب تام للقضاء العسكري، وكذلك محكمة الدفاع عن الشعب (الإرهاب)[270].

## القضاة: (توزع علمي وديموغرافي)

يبلغ عدد المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية وما يتعبه من هيئات في "إقليم" منبج ما يقارب الـ23، بالإضافة إلى 7 معينين بصفة قضاة في مجلس العدالة الاجتماعية، ليصبح العدد الكليّ قرابة 30 قاضياً. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم تم مسحُه حتى تاريخ إنجاز هذه الدراسة، وقد يزيد أو ينقص بهامش بسيط نتيجة سرعة الفصل والتعيين، فخلال عملية المسح تم نقل قاضٍ وتعيين قاضيين جديدين في المنطقة. ويتفاوت مستوى التحصيل العلمي للمعينين بصفة قضاة، ويتوزعون بحسب المؤهلات العلمية، وفقاً للجدول التالي[271]:

**الجدول رقم (8) توزع المعينين بصفة قضاة ضمن مجلس وديوان العدالة في منبج، بحسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | عدد المعينين بصفة قضاة |
|---|---|
| معهد قضائي أو قاضٍ سابق | %0 |
| إجازة في الحقوق | %50 |
| شهادة ثانوية | %50 |

[269] المرجع السابق.

[270] مقابلتان منفصلتان أجراهما فريق البحث مع اثنين من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية في منبج. مرجع سبق ذكره.

[271] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع اثنين من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية في منبج، واثنين من المحامين العاملين في المنطقة والمسجلين في "اتحاد محامي منبج". مرجع سبق ذكره.

ومن خلال الجدول، يُلاحظ عدم وجود أي قاضٍ سابق أو حامل لمعهد قضائي، مقابل 50% من حملة إجازة الحقوق، بواقع 15 قاضياً، ينقسمون بدورهم بالتساوي بين فئة من المحامين ذوي خبرة، وخريجين جدداً من كليات الحقوق، بينما يتوزع باقي القضاة على حملة الشهادة الثانوية بنسبة 50% ومن ضمنهم بعض طلبة الحقوق في سنواتهم الأولى في الجامعة. أما بالنسبة **للتوزع الديموغرافي** للقضاة، فيتوزعون على المكونات الاجتماعية وفق النسب التالية: 50% من المكون العربي، بينما يمثل القضاة من المكون الكردي 47%. في حين يُوجد قاضٍ من المكون الشركسي ويمثل 3% من نسبة القضاة[272].

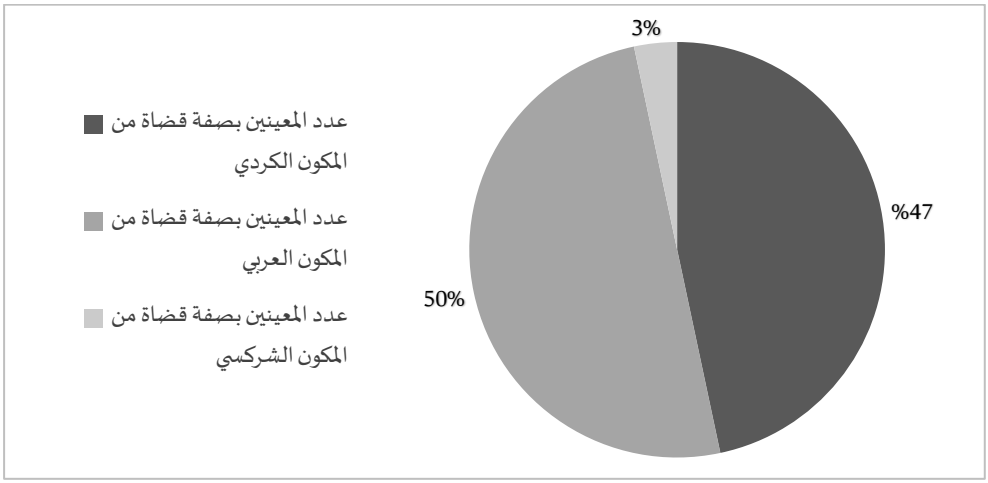


**الشكل رقم (4) التوزع الديموغرافي للمعينين بصفة قضاة ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية في منبج**

مقابل القضاة، ينشط ضمن مناطق الإدارة الذاتية في منبج، قرابة 35 محامياً، يتجمعون ضمن اتحاد المحامين في منبج، وتشرف عليه المنسقيّة العامة بالجزيرة، ويتم اختيار رئاسته المشتركة عبر انتخابات بإشراف "كوادر المجتمع المدني" في المنطقة. **أما بالنسبة لحق الدفاع عن النفس** فتشير البيانات إلى عدم وجود التزام بصيانة حق الدفاع عن النفس في بدايات نشأة الجهاز القضائي وحتى فترة قريبة، نتيجة تدخل الكوادر بالعملية القضائية. إلا أن ذلك تحسن مع الوقت، بفعل ضغط القضاة العاملين في ديوان العدالة الاجتماعية، ليصبح تعيين المحامي حقاً مصاناً في جميع الدعاوى المدنية والجزائية. وبحسب البيانات، يوجد حالة من قدرة المحامين الحزبيين على تحصيل الحقوق بشكل أكبر، نتيجة ارتباطهم مع الكوادر. أما بخصوص القضايا الأمنية والسياسية فإن التعامل

[272] المرجع السابق.

معها يتم بشكل منفصل عن ديوان العدالة الاجتماعية، فلا يتم السماح للمحامين بالمرافعة، ولا للقضاة في الاطلاع على تفاصيل هذه القضايا[273].

## الاستقلالية والفاعلية: (القضاء وباقي السُلطات)

تشير البيانات التي تم جمعها عن طريق المقابلات مع قضاة ومحامين عاملين في ديوان العدالة في منبج، إلى نفوذ واسع للكوادر ضمن المنظومة القضائية في المنطقة، إذ يُشرف كوادر حزب العمال الكردستاني على أعمال الديوان وشؤونه الإدارية والمالية والأمنية، إضافة إلى تولهم مهمة التنسيق بين السلطة القضائية في منبج ومجلس العدالة العام في الحسكة، بكل ما يتعلق بالقضايا السياسية والمالية والأمنية، في حين يترك هامش التنسيق في الأمور الإجرائية للإدارات المعنية. مقابل اضطلاعهم أيضاً بمهمة تعيين القضاة ونقلهم وفصلهم، بما يخالف ميثاق نظام العدالة الاجتماعية. وقد انعكس هذا النفوذ في المؤسسة القضائية على القضاة واستقلاليتهم باتخاذ القرارات، خاصة مع تدخل الكوادر في مسار بعض الدعاوى، لاعتبارات شخصية أو حزبية أو عرقية. ويحدث ذلك رغم محاولة بعض القضاة العاملين من أصحاب الخبرة الحقوقية الحد من هذه التجاوزات، لكن دون جدوى، مما شكّل عائقاً في كثير من الأحيان أمام تطبيق القانون، وساهم في التأثير على فاعلية المؤسسة القضائية واستقلاليتها، والتي يمكن قياسها وفق عدة مؤشرات:

فلناحية **العلاقة بين السلطة القضائية وباقي السلطات** (تشريعية، تنفيذية)؛ تعد العلاقات مدمجة، ولا يوجد أي فصل بين السلطات الثلاث، كما توكل مهمة التنسيق بين تلك السلطات على المستوى المالي والأمني للكوادر، بينما في المستوى الإجرائي يجري اجتماع كل 15 يوماً بين ممثلي تلك السلطات بحضور "كادر الإدارة"، وهو المسؤول العام عن إدارة المنطقة، وأحد أعضاء حزب العمال الكردستاني. وبحسب البيانات المجموعة عبر المقابلات مع قضاة ومحامين وبعض العاملين في المجلس المدني والناشطين في المنطقة، فإن سلطة الكوادر في الجهاز القضائي تقابلها السلطات ذاتها في المؤسسات المدنية والعسكرية كافة التابعة للإدارة الذاتية في منبج[274]. ويُضاف إلى ذلك وجود حالة إشكاليّة في العلاقة التي تجمع تلك السلطات بسكان المنطقة، تم التعبير عنها بفترات وطرق مختلفة، فقد قامت العشائر الرئيسة في منبج بإصدار بيان في كانون الثاني/يناير 2018 يطالب بإعادة هيكلة المجلس التشريعي الذي وصفته بعدم تمثيله للشعب، وإعادة هيكلة المجلس

[273] المرجع السابق.

[274] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر سبع مقابلات أجراها فريق البحث، مع اثنين من المعينين بصفة قضاة، إضافة إلى اثنين من المحامين المسجلين في اتحاد محامي منبج، مقابل عضو مجلس مدني في المنطقة، وأحد العاملين في المؤسسات المدنية التابعة للمجلس المدني، إضافة إلى موظف ضمن منظمة مجتمع مدني في المنطقة. وقد أجريت المقابلات في الفترة الواقعة بين 1-30 كانون الثاني/يناير 2021.

التنفيذي، وإعادة هيكلة ديوان العدالة الاجتماعية [275]، ويأتي ذلك بالتوازي مع إضراب قام به الأهالي، إثر تعذيب وقتل شابين على يد قوات "قسد"[276].

بالمقابل، تتمثل **الإشكاليّة الأبرز** في محدودية سلطة القضاء على باقي السلطات، خاصة مع عدم استجابة بعض المؤسسات المدنية للقرارات القضائية وعدم نفاذ سلطة القضاء على مؤسسات أخرى، على سبيل المثال لا الحصر: (مؤسستا المحروقات والجمارك)، إذ تتقاطع البيانات المجموعة عبر المقابلات[277] مع التقارير المنشورة حول حالة من الفساد داخل تلك المؤسسات، وتتضمن قبض رشاوى وإدخال بضائع ممنوعة يحتوي بعضها على مواد مخدرة كحبوب "الكبتاغون"[278]. ويبدو أن حالة الفساد المنتشرة لا تقتصر على مؤسسة الجمارك فقط، بل تمتد لتطال المؤسسات المدنية في منبج بشكل عام، بما يتضمن عمليات اختلاس أموال وتهريب للآثار، فعلى سبيل المثال: قام المسؤول المالي ضمن الإدارة الذاتية في منبج وفي أول أيام عام 2021 باختلاس 3 ملايين دولار من مدينة منبج، ليهرب بعدها إلى مناطق سيطرة النظام، وقد اعترفت الإدارة الذاتية بالحادثة وقامت باعتقال أسرته وأطفاله، قبل أن يخرج بفيديو مصوّر ويهدد الإدارة بكشف تفاصيل فساد في أكثر من 12 ملفاً، أبرزها: (ملف القمح والشعير في أثناء السيطرة على منبج، ملف مكتب الرقابة في الرقة، ملف عوائل الشهداء، ملف الجمارك، ملف الأمن الداخلي) [279].

**أما بالنسبة لعلاقة القضاء مع الأجهزة الأمنية والعسكرية**؛ فبحسب البيانات، تعد الأجهزة الأمنية والعسكرية المتمثلة بـ"الأسايش" و"قسد" وغيرها من الأجهزة المنتشرة في منبج، أعلى من السلطة القضائية، سواء لناحية عدم استجابتها للقرارات القضائية وصعوبة محاسبة عناصرها واعتبارهم خارج نطاق المحاسبة القانونية، أم لناحية تعديها على السلطة القضائية واختصاصاتها عبر مكاتب التفتيش الخاصة بـ"الأسايش". كما لا تزال إمكانية محاسبة عناصر تلك الأجهزة أمام

[275] عشائر "منبج" تشكل لجاناً لتفعيل دور العرب بإدارة المدينة، زمان الوصل، 16 كانون الثاني/يناير 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/czn3B

[276] توتر في منبج ضد اعتقالات "قسد"... العشائر تضع شروطها، عنب بلدي، 13 كانون الثاني/يناير 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/Boi5j

[277] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع اثنين من المعينين بصفة قضاة في ديوان العدالة الاجتماعية في منبج، وعضو مجلس مدني في المنطقة، مرجع سبق ذكره.

[278] سرقة آثار وتجارة مخدرات... الفساد يلاحق مسؤولين بـ"الإدارة الذاتية" الكردية، تلفزيون الحرة، 13 كانون الثاني/يناير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/869Yb

[279] المرجع السابق.

القضاء المدني، في حال كان في الدعوى طرف مدني، صعبة جداً، نتيجة لرفضهم مذكرات التوقيف بحق عناصرهم، إضافة إلى تدخل الكوادر في قضاياهم في حال التوقيف[280].

ويبدو أن غياب آلية قانونية فاعلة **كالقضاء العسكري** وصعوبة محاسبة عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية أمام القضاء المدني أدى إلى اتساع تجاوزات تلك الأجهزة وعناصرها، والتي تتجلى بحملات الاعتقال التعسفي التي تطلقها بين الحين والآخر دون مذكرات توقيف رسميّة، خاصة بالقضايا الأمنية والسياسية، والتي لا تعتبر من اختصاص القضاء المدني ولا يتم الرجوع إليه فيها، سواء على مستوى مذكرة التوقيف أم التحقيق والإحالة والحكم، إضافة لعدم وجود سلطة للقضاء في الإشراف أو الرقابة على أغلب السجون التابعة للأجهزة الأمنية والعسكرية، كما لا يوجد سقف معين للاعتقال بما يخص تلك القضايا، خاصة بتهمة "الإرهاب"[281]. وتشن قوات "قسد" حملات اعتقال بين الحين والآخر تحت ذريعة "الإرهاب" بتهمة الانتماء لـ"الجيش الوطني" أو التعامل مع تركيا أو النظام[282]، أو بدعوى الانتماء لتنظيم الدولة[283]، أو حتى لأسباب مجهولة وبدون توضيح تهم معينة، إذ لا يسمح بزيارة المعتقل أو توكيل محامٍ[284].

وفي الوقت الذي يغيب فيه القضاء العسكري تنشط **الشرطة العسكرية** وقوات "قسد" في حملات اعتقال بهدف التجنيد الإجباري، وتثير تلك الحملات غضب الأهالي، خاصةً وأنها تشمل أطفالاً دون سن الـ18[285]، وكانت "قسد" قد اعتقلت أكثر من 50 شاباً في مدينة منبج بهدف التجنيد الإجباري في تموز/يوليو من العام 2020[286]. يُضاف إلى ذلك، اتهامها من قبل منظمات حقوقية "بانتهاكات بحق المدنيين في منبج، تصل إلى درجة القتل"، فقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام

[280] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع اثنين من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية في منبج، واثنين من المحامين العاملين في المنطقة والمسجلين في اتحاد محامي منبج. مرجع سبق ذكره.

[281] المرجع السابق.

[282] "قسد" تعتقل سبعة أشخاص في منبج بتهمة التعامل مع تركيا و"الحر"، سمارت، 17 كانون الثاني/يناير 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/R7lat

[283] "قسد" تعتقل نازحي مسكنة في منبج، بلدي نيوز، 25 أيار/مايو 2017، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/wGbZ1

[284] "قسد" تخفي شابًا اعتقلته في منبج بريف حلب، عنب بلدي، 17 أيار/مايو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/Yf0bl

[285] "قسد" تستعد لتجنيد 2500 شاب في منبج، تلفزيون سوريا، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/xi44X

[286] "قسد" تغلق معابر وتعتقل عشرات الشبان في منبج للتجنيد الإلزامي، العربي الجديد، 24 تموز/يوليو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/aSFgN

قوات "قسد" بقتل مدنيين اثنين، أحدهما طفل[287] في قريتي الأوشرية وحمران في منبج، وذلك في النصف الثاني من العام 2020[288].

كما تتهم بعض التقارير قوات "سوريا الديموقراطية"، باعتقالات تعسفية يتخللها حالات قائمة على أساس تمييز عرقي بحق أبناء المكون العربي المنضوي في صفوف "قسد"، فقد سبق للأخيرة وأن شنت حملة اعتقالات طالت العشرات من العناصر العربية المنضوية في صفوفها، ضمن مناطق سيطرتها في منبج والشيوخ بريف حلب الشرقي، وذلك في تموز/يوليو من العام 2020[289]. مقابل اتهامات بعمليات اغتيال تنفذها "بشكل ممنهج"، بحق العناصر العربية التي تعتزل القتال في صفوفها[290]. ومن جهة أخرى، تشير تحقيقات استقصائية إلى تورط عناصر من "قسد" وقوى الأمن الداخلي(الأسايش) بملفات فساد عديدة، أبرزها قيام مسؤولين في "الأسايش" بالمتاجرة بالآثار والمواد المخدرة بعد مصادرتها ووضعها بالمستودعات، إضافة إلى ضلوع مسؤولين في "قسد" بالتنقيب عن الآثار تحت غطاء حفر الأنفاق العسكرية[291]، الأمر الذي يعدّ مؤشراً لخطورة غياب آليات الرقابة والمحاسبة، والتي تعكس مدى تصدع مبدأ سيادة القانون في المنطقة.

**وفيما يتعلق بقضايا الإرهاب**، خاصة المرتبطة بعناصر تنظيم الدولة السابقين والمحتجزين في سجون الأجهزة الأمنية والعسكرية في الحسكة أو عين العرب/كوباني، وبحسب البيانات، يقوم بعض عناصر "قسد" بإدارة ملف معتقلي تنظيم الدولة في منطقة منبج، وفق مستوى التهريب بالدرجة الأولى، وتتقاطع البيانات المجموعة عبر المقابلات[292] مع التقارير الحقوقية، حول ضلوع قيادات في الأجهزة الأمنية والعسكرية بعمليات تهريب عناصر من التنظيم[293]. وذلك مقابل مبالغ

---

[287] قوات سوريا الديمقراطية تقتل طفلاً في قرية الحمران بريف حلب، في 7 آب، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 7 آب/أغسطس 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/aocBg

[288] قوات سوريا الديمقراطية تقتل مدنياً في قرية الأوشرية بريف حلب، في 14 تشرين الثاني، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/VS8aL

[289]"قسد" تعتقل العشرات من أبناء العشائر... وحملات تجنيد إجباري، عربي 21، 9 تموز/يوليو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/UKI7A

[290]التصفية أو الاعتقال... مصير من يترك القتال بصفوف "قسد" في منبج، حرية برس، 30 كانون الأول/ديسمبر 2018، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/JDhA7

[291]سرقة آثار وتجارة مخدرات... الفساد يلاحق مسؤولين بـ"الإدارة الذاتية" الكردية، مرجع سبق ذكره.

[292] مقابلة هاتفية أجراها فريق البحث مع، أبو عبد الرحمن، مسؤول أمني ضمن فصائل المعارضة في الشمال السوري، ممن حققوا مع عناصر تنظيم الدولة بعد إلقاء القبض عليهم في الشمال. مرجع سبق ذكره.

[293] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر ثلاث مقابلات أجراها فريق البحث، مع عضو مجلس مدني في المنطقة، وأحد العاملين في المؤسسات المدنية التابعة للمجلس المدني، مقابل موظف في منظمة مجتمع مدني في المنطقة تعمل على ملف مختطفي تنظيم الدولة والمختفين قسراً. وقد أجريت المقابلات في الفترة الواقعة بين 1-30 كانون الثاني/يناير 2021.

ماليّة تصل إلى 20 ألف دولار، تذهب إلى القيادات والسماسرة. وتتم العمليات بحسب التقارير، عبر تهريب عناصر التنظيم من السجون إلى وجهة البادية السورية أو إلى الحدود التركية أو عن طريق إيصاله إلى منطقة عون الدادات شمالي منبج، ومن ثم إلى مناطق سيطرة المعارضة السورية. إذ تشكل منبج منطقة عبور بالنسبة للمهربين، نظراً لموقعها الحدودي مع مناطق سيطرة المعارضة السورية.

وقد أكّدت الإدارة الذاتية على لسان منسق مجلس منبج العسكري، شرفان درويش، "تورط البعض بهكذا عمليات، معتبرة أن القوات العسكرية على خط الجبهة تتبع التهريب واعتقلت الكثير من عناصر هذه الشبكات"[294]. ومن جهة أخرى، تقوم قوات "قسد" بإدارة ملف عناصر تنظيم الدولة السابقين وفق مستوى المصالحات العشائرية أيضاً، وقد قامت الإدارة الذاتية في آذار/مارس من العام 2019 بإطلاق سراح نحو 283 شخصاً، من بينهم أشخاص من منبج، كانوا متهمين بالانتماء للتنظيم، وذلك بحسب قول الإدارة لـ"عدم تلطخ أيديهم بدماء السوريين". وقد تمت العملية "نتيجة للطلبات الملحّة والمتكررة من قبل وجهاء وشيوخ العشائر والشخصيات المؤثرة اجتماعياً"، بحسب البيان الذي نشرته الإدارة الذاتية على موقعها الرسمي[295].

وقد ساهمت جملة تلك العوامل، وعلى رأسها سيطرة الكوادر، وتداخل السلطات وتعديها على السلطة القضائية، وانتشار بعض السياسات التميزية، مقابل غياب القضاء العسكري وآليات المحاسبة؛ في التأثير على **فاعلية ديوان العدالة الاجتماعية** في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في منبج، والتي انعكست على ثقة السكان المحليين في القضاء، والاعتماد عليه في مسائل وقضايا محددة فقط، تتعلق بطبيعة القوانين المستحدثة داخل الإدارة وما يترتب عليها من مخالفات. مقابل اعتماد بعضهم على بدائل مختلفة، كاللجوء إلى العُرف والقضاء العشائري، لا سيما وأن البيئة المجتمعية الخاصة بمنبج تُعد بيئة عشائرية ينتشر فيها هذا النوع من التحكيم سابقاً، والذي يبدو أن الاعتماد عليه ازداد مع ظهور الفراغ الأمني والقضائي في المنطقة. وغالباً ما يلجأ إليه السكان في قضايا جرائم القتل بشكل أساسي، إضافة إلى الخصومات المالية والعقارية والزراعية[296].

بالمقابل، يلجأ غالبية سكان منبج إلى مديريات ومحاكم النظام في مدينة حلب، بكل ما يتعلق بقضايا ووثائق ومعاملات السجلات المدنية والعقارية وبعض الرُخَص، وذلك باعتبارها سارية ومعترفاً بها

---

[294] سرقة آثار وتجارة مخدرات... الفساد يلاحق مسؤولين بـ"الإدارة الذاتية" الكردية، مرجع سبق ذكره.

[295] "الإدارة الذاتية" تفرج عن 283 شخصًا من سجونها، عنب بلدي، 3 آذار/مارس 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/xwe

[296] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث، مع اثنين من المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية في منبج، واثنين من المحامين العاملين في المنطقة والمسجلين في "اتحاد محامي منبج". مرجع سبق ذكره.

ضمن مناطق الإدارة الذاتية، على عكس الوثائق التي تصدرها مؤسسات الإدارة الذاتية، والتي لا يعترف النظام بقانونيتها. وضمن هذا الواقع ينحصر لجوء سكان المنطقة إلى مؤسسات الإدارة الذاتية على من هم غير قادرين على الذهاب إلى مناطق سيطرة النظام لأسباب متعددة، أبرزها أمنية، وعلى القضايا المتعلقة بقوانين فرضتها الإدارة الذاتية، بخصوص رخص القيادة أو وثائق ينبغي استخراجها للحصول على مساعدات إغاثية (دفتر عائلة)، إضافة إلى بعض الجرائم التي تحتاج لسلطة كي يتم إحضار المتهم، كجرائم القتل والمخدرات. لذلك تعد فاعلية ديوان العدالة الاجتماعية التابع للإدارة الذاتية، محصورة بطبيعة دعاوى محددة ومحدودة[297].

[297] المرجع السابق.

# الفصل السادس

## المنظومة القضائية في عين العرب/ كوباني (نظرةعامة)

## تمهيد

انسحب النظام السوري بشكل مفاجئ من مدينة عين العرب/كوباني وبعض القرى المحيطة بها، وتم إخلاء مديرية المنطقة وفرع أمن الدولة وكذلك الفروع الاستخباراتية، ومركز شرطة المدينة، ودائرة التجنيد، والمؤسسات الحكومية، وفي اليوم التالي أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي يوم 19 تموز/يوليو 2012، ذكرى انطلاق "ثورة روج آفا " وانتصارها من كوباني، بعد أن أعلن "تحريره" للمدينة، ولكن دون أي معارك، ما دفع العديد من أهل المدينة للتأكد أن المنطقة سُلّمت من النظام لقوت PYD بالتنسيق[298].

فور إعلانه "تحرير" كوباني، شَرَعَ PYD بإنشاء إدارته الخاصة فيها، وألغى المناهج التعليمية القديمة واستبدلها بمناهج جديدة، كما أغلق المعاهد الخاصة، وبدأ بإقامة مؤسساته وتثبيت سلطاته في المدينة، والتي كان الريف المجاور لها تحت سيطرة كتائب من "الجيش الحر" وأخرى إسلامية، ما أدى إلى مناوشات متقطعة بينهم وبين عناصر PYD، قبل أن يأتي تنظيم الدولة "داعش" ويبتلع تلك الفصائل. إذ سيطر التنظيم على المناطق المحاذية لكوباني وبقي بجوارها أكثر من عام، تخلله حصار للمدينة وخطف ومفاوضات وتبادل أسرى مع عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي[299]، قبل أن يبدأ التنظيم هجوماً واسعاً عليها في 15 أيلول/ سبتمبر 2014 بدأ من ريفها وتسبب بنزوح كبير نحو المدينة، ما دفع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إلى التدخل عبر ضربات جوية لوقف هجوم التنظيم، ورغم ذلك وصل التنظيم إلى وسط المدينة في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، ودارت الاشتباكات وسط جيب صغير يسيطر عليه مقاتلو وحدات الحماية المحاصرون، واستمر التحالف الدولي بعملياته من الجو مقابل دخول 150 عنصراً من "البيشمركة" القادمين من إقليم كردستان العراق عبر الأراضي التركية للمساعدة في صد هجوم التنظيم[300]، وكذلك دخول مجموعة من "الجيش الحر" عبر الأراضي التركية[301]. وتحت ضربات التحالف الدولي بدأ التنظيم بالتراجع والانسحاب، وقد تم إعلان تحرير مدينة كوباني في 26 كانون الثاني/ يناير 2015[302].

---

[298] حسين جلبي، روج آفا خديعة الأسد الكبرى (قراءة في ست سنوات من التيه الكردي)، مرجع سبق ذكره، ص: 144-351.

[299] مرجع سابق: 351-355.

[300] البيشمركة يشاركون للمرة الأولى في معركة كوباني، DW، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/3h0Hs

[301] كوباني...الجيش الحر والبيشمركة ينضمون إلى الأكراد لقتال داعش، الموقع الإلكتروني لقناة الحرة، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/nw9eL

[302] الأكراد يسيطرون على عين العرب (كوباني)، BBC عربي، 26 كانون الثاني/يناير 2015، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/OC7jB

وبعد تحرير المدينة، عادت لاحقاً إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي إليها، وبدأت بتثبيت نفسها من جديد مستثمرة الانتصار الذي حققه التحالف الدولي وقوات البيشمركة والمجموعات الأخرى، لكن يبدو أن السيطرة الأمنية كانت رخوة، فقد نجح عشرات العناصر من التنظيم في 26 حزيران/يونيو 2015، وبعد عملية تمويه، بدخول المدينة وارتكاب مجزرة مروعة بحق السكان المدنيين[303]. وقد عاد الحزب بعدها لتثبيت نفوذه ومؤسساته في المدينة، وكان قد أعلن في 27 كانون الثاني/يناير 2014 الإدارة الذاتية الديمقراطية فيها، والتي تعطّلت إلى حين تحرير المدينة، لتستأنف نشاطاتها بعد ذلك.

وفي إطار مواجهة تنظيم الدولة في المنطقة، سيطرت وحدات "حماية الشعب" و"المرأة" و"بركان الفرات" و"لواء التحرير"، على مدينة تل أبيض في ريف الرقة، والتي أعلن فيها PYD إدارة ذاتية بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2015. وبناءً على التقسيم الإداري لـ"فيدرالية شمال سوريا" التي أعلنها حزب الاتحاد الديمقراطي من طرف واحد عام 2016، قامت الإدارة الذاتية بضم مدينة تل أبيض وما يتبع لها من ناحيتي عين عيسى وسلوك في ريف الرقة إلى عين العرب/كوباني في ريف حلب، لتعلنها جميعها كإقليم واحد أطلق عليه اسم "إقليم الفرات"[304]. والذي تقلص لاحقاً نتيجة العملية العسكرية التركية "نبع السلام"، وكان من نتائجها سيطرة فصائل "الجيش الوطني" مدعوماً بالقوات التركية على مدينة تل أبيض وبلدة سلوك، في حين ما يزال الوضع الأمني والعسكري متوتراً حول بلدة عين عيسى، حتى تاريخ إنجاز هذه الدراسة.

وضمن تلك المراحل المختلفة، عملت مؤسسات الإدارة الذاتية ضمن ما تبقى من جغرافيا "إقليم الفرات"، بما فيها المحاكم والنظام القضائي الذي فرضته ضمن تلك المناطق، والذي ستكتفي هذه الورقة بعرض مكثّف وسريع لمؤسساته وهيكليته، بما فيها من متغيرات رئيسة. ويأتي التكثيف في عرض الجهاز القضائي ضمن "إقليم الفرات" لأسباب عدة منها: مناقشة المؤسسات الرئيسة التي تقع في كوباني كمحكمة "الدفاع عن الشعب" ضمن الأوراق السابقة كالحسكة، إضافة إلى استعراض متغيرات أخرى في عين عيسى عبر دراسة الرقة، مقابل توقف العمل ببعض مؤسسات العدالة الاجتماعية الموجودة في عين عيسى نتيجة العمليات العسكرية، وعليه سيتم عرض المتغيرات الرئيسة للمنظومة القضائية في "إقليم الفرات" بشكل مكثّف وفق ما يلي:

---

[303] مجزرة مروعة يرتكبها تنظيم الدولة في كوباني وأهلها ما زالوا في العراء، السورية نت، 26 يونيو/حزيران 2015، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/9eVy7

[304] ملف الإدارة "الذاتية لشمال وشرق سوريا"، الموقع الإلكتروني الرسمي لمركز العلاقات الدبلوماسية لحركة المجتمع الديمقراطي (Tev-dem)، مرجع سبق ذكره.

## الجهاز القضائي في "إقليم الفرات"

يُمثّل **مجلس العدالة الاجتماعية** في "إقليم الفرات" أعلى سلطة قضائية، ويقع ضمن مدينة عين العرب/كوباني، ويتألف من 9 أعضاء برئاسة مشتركة، بينهم 5 من الحاصلين على إجازة حقوق، ومن ضمنهم خريجون جدداً، بينما يتوزع 4 منهم على حملة الشهادة الثانوية، ومن ضمنهم طلبة جامعيون في سنواتهم الأولى. ويتوزع أعضاؤه على لجان عدة، منها: (لجنة التفتيش القضائي، لجنة النيابات، لجنة التنفيذ، اللجنة الإدارية والمالية، لجنة الصلح). ويعمل بموازاته **مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية**، والمكون من أعضاء عدة من النساء. وتشير البيانات إلى إشراف مباشر من كوادر حزب العمال الكردستاني على المجلسين مالياً وأمنياً وإدارياً، والتحكم في سياساتهما وتعيينات القضاة ضمنهما بشكل كامل[305].

ويشرف مجلس العدالة على **ديوان العدالة الاجتماعية**، ويُغطي "إقليم الفرات" وما يتبع له من مناطق، ديوان عدالة واحد، تتبع له نيابتان منفصلتان جغرافياً، يتوزع وفق ما يلي:

**الجدول رقم (9) التوزع الجغرافي لديوان العدالة الاجتماعية والنيابات التابعة له في عين العرب/كوباني**

| الوحدة الإدارية (المدينة/ البلدة) | طبيعة المؤسسة القضائية (ديوان عدالة/ هيئة نيابية) |
|---|---|
| مدينة عين العرب/كوباني | ديوان عدالة اجتماعية |
| ناحية عين عيسى | هيئة نيابية تابعة لديوان كوباني |
| قرية صرين | هيئة نيابية تابعة لديوان كوباني |

ويتألف **ديوان العدالة الاجتماعية** في عين العرب/كوباني، من هيئات عدة: (هيئة العدالة، هيئة تنفيذ، هيئة تمييز، هيئة نيابية، مجلس صلح)، وتتبع له نيابتان في كل من صريّن وعين عيسى. وبحسب البيانات، يتدخل الكوادر المسؤولون عن الديوان في تعيينات القضاة وتوزيعهم على الهيئات ونقلهم أو فصلهم، سواء بشكل مباشر أم عبر مجلس العدالة، بما يخالف ميثاق نظام العدالة الاجتماعية. ويصل عدد المعينين بصفة قضاة ضمن ديوان العدالة الاجتماعية في عين العرب/كوباني وما يتبع له من هيئات نيابية منفصلة جغرافياً، قرابة 22 قاضياً، منهم 8 حاصلون

[305] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر مقابلتين منفصلتين أجراهما فريق البحث مع اثنين من المعينين بصفة قضاة في المنطقة، وذلك في الفترة الواقعة ما بين 2-9 شباط/فبراير 2021، وقد جرت مقابلة منهما بشكل ميداني عبر جامع بيانات، بينما أجريت الأخرى عبر الهاتف.

على إجازة في الحقوق، ومن ضمنهم بعض المحامين ذوي الخبرة، وبعض الخريجين الجدد. بينما تم تعيين الباقين على الشهادة الثانوية، ومن ضمنهم بعض طلبة الحقوق في سنواتهم الأولى[306].

وضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية التي يشرف عليها الديوان تعمل **لجان الصلح**، والتي تنتشر في "الكومينات" والبلدات الرئيسة، إضافة إلى اللجنة الرئيسة الموجودة ضمن ديوان العدالة، ويتشكل أعضاء اللجان من أبناء البلدات والقرى والأحياء والذين من المفترض وفق المادة 33، أن يتم اختيارهم عبر الانتخاب، ولكن تشير البيانات إلى تدخل الكوادر واللجان الحزبية في تعيين أعضائها. وتُعدُّ بالعموم فاعلية اللجان متوسطة في المدينة، ويقتصر دورها على محاولة الصلح في بعض القضايا المدنية والجزائية، وفي حال العجز عن ذلك تحال إلى ديوان العدالة الاجتماعية.

وتعمل بموازاة لجان الصلح، **دُور المرأة**، والتي تنتشر ضمن المدينة والبلدات الرئيسة، وتُعدّ فعاليتها في مدينة كوباني مرتفعة، خاصة مع تطبيق قانون حماية المرأة بشكل أكبر من باقي الأقاليم، وتحديداً ما يتعلق منه بمنع تعدد الزوجات، إذ سُجّلت بعض الحالات التي طبقت فيها العقوبة على بعض الأشخاص، حتى بدون شكوى من قبل الزوجة، بينما تنخفض هذه الفعالية في عين عيسى وصرين. وتشير البيانات إلى إشراف كوادر نسائية من حزب العمال على عمل مجلس المرأة للعدالة الاجتماعية وكذلك دُور المرأة التابعة له، وأبرزهن كادر تعرف في المنطقة باسم (آفين). أما بالنسبة لتجربة **"البلاتفورم"**، فتشير البيانات إلى توقفها في المنطقة، كما لا يوجد أقسام متخصصة بالطبابة الشرعية أو مخابر تحليل جنائي[307].

وإلى جانب ديوان العدالة الاجتماعية، تنفرد عين العرب/ كوباني بوجود **فرع لمحكمة الدفاع عن الشعب (الإرهاب)**، والتي تتكون من نيابة وهيئة عدالة، دون وجود هيئة تمييز/استئناف، ويبلغ عدد المعينين بصفة قضاة ضمنها قرابة 9، منهم 1 فقط من المجازين في الحقوق، بينما يتوزع الباقون على الشهادة الثانوية، ومن ضمنهم بعض طلاب الحقوق في سنواتهم الدراسية الأولى، أما بالنسبة لتوزع قضاة المحكمة وفقاً للمتغير الديموغرافي فجميع القضاة من المكون الكردي، دون وجود لأي مكون آخر. وتشير البيانات إلى إشراف كادر من حزب العمال الكردستاني على عمل المحكمة، وعلى تعيين قضاتها أو فصلهم أو نقلهم، كما يتدخل أيضاً وبشكل مباشر بمختلف القضايا الواردة. وتعمل المحكمة بالأسلوب ذاته الذي تعمل فيه ضمن "إقليم الجزيرة"، لناحية عدم قبولها بمرافعة

---

[306] المرجع السابق.

[307] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث مع اثنين من المعينين بصفة قضاة، مقابل اثنين من المحامين العاملين في المنطقة، وذلك خلال الفترة الواقعة بين 2-19 شباط/فبراير 2021، وقد أجريت مقابلتان عبر الهاتف، بينما تمت مقابلتان بشكل ميداني عبر جامع بيانات.

المحامين أمامها، إضافة إلى ارتكاب انتهاكات حقوق إنسان واسعة في السجون التي تتبع لها، مقابل عدم معرفة أهل المعتقل أي معلومة عنه ومنع التواصل معه. وبحسب البيانات تنتشر حالة من الفساد بين قضاتها، فقد تم فصل أحدهم خلال 2019 بتهمة الرشوة والفساد. وبالرغم مما ينص عليه ميثاق العدالة الاجتماعية حول إشراف مجلس العدالة على عمل المحكمة؛ إلا أن البيانات تشير إلى عدم تدخله في عملها، وإشراف كوادر حزب العمال الكردستاني، من الأجانب، على عملها بشكل كامل[308].

## القضاة: (توزع علمي وديموغرافي)

يعمل ضمن ديوان العدالة الاجتماعية في عين العرب/كوباني، قرابة 22 من المعينين بصفة قضاة، يضاف إليهم 9 أعضاء في مجلس العدالة، مقابل 9 ضمن محكمة "الدفاع عن الشعب"، ليصبح عدد المعينين بصفة قضاة قرابة 40، ويتوزعون على المؤهل العلمي، وفقاً للجدول التالي[309]:

**الجدول رقم (10) توزع المعينين بصفة قضاة ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية في عين العرب/كوباني، بحسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | عدد المعينين بصفة قضاة |
|---|---|
| معهد قضائي أو قاضٍ سابق | %0 |
| إجازة في الحقوق | %35 |
| شهادة ثانوية | %65 |

ويُلحظ من الجدول عدم وجود أي قاضٍ سابق أو حامل لشهادة معهد قضائي، بينما يتوزع المعينون بصفة قضاة بين: 35% من حملة إجازة الحقوق، وبعضهم من المحامين ذوي الخبرة، بينما الأغلبية من الخريجين الجدد. مقابل 65% من المعينين على الشهادة الثانوية، وأغلبهم من طلبة الحقوق في سنواتهم الأولى ضمن الجامعة. **أما بالنسبة للتوزع الديموغرافي** للمعينين بصفة قضاة فيتوزعون وفق الشكل التالي:

[308] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر مقابلتين منفصلتين أجراهما فريق البحث مع اثنين من المعينين بصفة قضاة في المنطقة، مرجع سبق ذكره.

[309] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر أربع مقابلات أجراها فريق البحث مع اثنين من المعينين بصفة قضاة، مقابل اثنين من المحامين العاملين في المنطقة، مرجع سبق ذكره. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم تم مسحُه حتى تاريخ إنجاز الدراسة، وقد يزيد أو ينقص بهامش بسيط، نتيجة سرعة الفصل والتعيين ضمن مؤسسات العدالة.

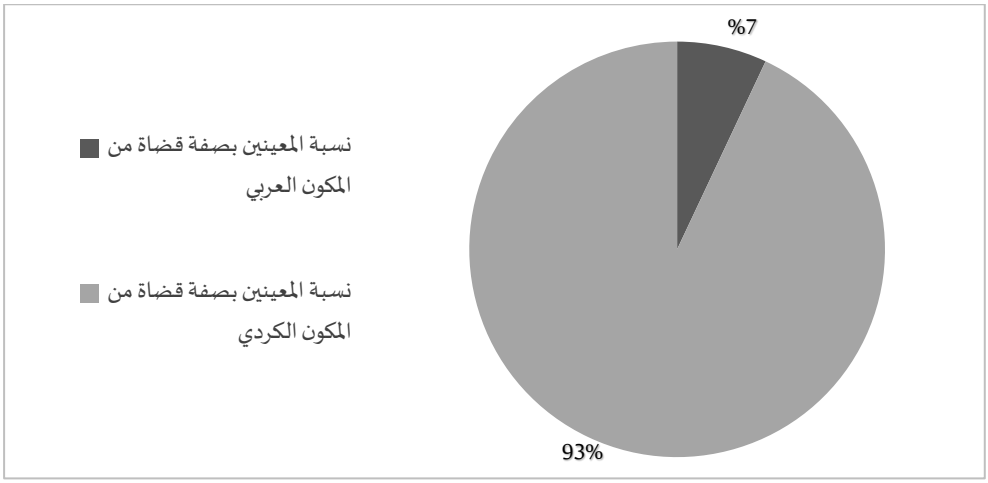


**الشكل رقم (5) التوزع الديموغرافي للمعينين بصفة قضاة ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية في عين العرب/كوباني**

وفي مقابل القضاء المدني كانت تضم عين العرب/كوباني **محكمة عسكرية**، وتتألف من هيئة عدالة ونيابة وهيئة تمييز/ استئناف، وتختص بمحاكمة العسكريين، في حال ارتكاب جرائم أو جنايات، أو أي مخالفات ضمن مجال خدمتهم العسكرية، وتضم المحكمة قرابة 11 من المعينين بصفة قضاة، بين ذكور وإناث، موزعين على هيئاتها، منهم 2 من المجازين في الحقوق، بينما يتوزع البقية على الشهادة الثانوية، ومن ضمنهم بعض طلبة حقوق في سنواتهم الأولى. أما بالنسبة للتوزع الديموغرافي للمعينين بصفة قضاة ضمن المحكمة، فتشكل نسبة المكون الكردي قرابة 91%، مقابل 9% من المكون العربي. وتشير البيانات إلى تساهل المحكمة بشكل كبير مع عناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية، خاصة وأن الأخيرة تعد ضمن المدينة خارج نطاق المحاسبة القانونية، مقابل صعوبة محاكمة أي من عناصر الأجهزة الأمنية أو العسكرية أمام قضاء مدني، في حال كان هناك طرف مدني في الدعوى. كما يشرف على المحكمة كادر عسكري من حزب العمال الكردستاني، ويتابع أمورها مالياً وأمنياً وإدارياً. وقد قررت الإدارة الذاتية مؤخراً نقل المحكمة وطاقمها إلى الرقة[310].

وتعد **فاعلية الديوان** بالعموم منخفضة، خاصة بعد العمليات العسكرية والسيطرة على تل أبيض وسلوك، فقد ترك بعض المعينين بصفة قضاة العمل، بينما أُحدثت غرفة ثانية ضمن هيئة العدالة لاستيعاب بعضهم الآخر، كذلك تنخفض الفاعلية بعين عيسى نتيجة ظروفها الأمنية ونزوح قسم من السكان، في حين ينحصر عمل الديوان ضمن المدينة ببعض الدعاوى المدنية والجزائية، إضافة

[310] بيانات تم جمعها ومقاطعتها عبر مقابلتين منفصلتين أجراهما فريق البحث مع اثنين من المعينين بصفة قضاة في المنطقة، مرجع سبق ذكره.

إلى تسيير معاملات للسكان المحليين[311]. كما يعمل ضمن المدينة مجموعة من المحامين المنظمين ضمن "اتحاد محامي كوباني"، والذي يعمل تحت إشراف المنسقية العامة لاتحادات المحامين، ويعد جزءاً من اتحاد محامي شمال وشرق سورية، الذي تأسس في عين العرب/كوباني نيسان 2019[312].

[311] المرجع السابق.

[312] تشكيل "اتحاد محامي شمال وشرق سوريا" خلال اجتماع في كوباني، ANHA، 13 نيسان/أبريل 2019، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/anOWn

# الفصل السابع

## نتائج وخُلاصات الدراسة

**بناءً على دراسة الجهاز القضائي في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" ببنيته وهيكليته العامة وآليات عمله ومرجعياته القانونية الناظمة، مقابل دراسات الحالة التي استطلعت و اقع هذا الجهاز في كل منطقة على حدة، يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج والخُلاصات العامة، والتي تُمثّل إجابات عن أسئلة الدراسة، وتتوزع على مستويات عدة، وفقاً لما يلي:**

## أولاً: على مستوى الجهاز القضائي

### البُنية والمرجعية

من خلال دراسة بُنية وهيكلية الجهاز القضائي التابع للإدارة الذاتية، إضافة للمرجعيات القانونية والوظيفية الناظمة لعمله، يمكن القول: إن هناك تعقيداً كبيراً في البُنية المؤسساتية وتداخلاً في المهام والوظائف، إضافة إلى مناقضة الواقع المؤسساتي للكثير من التشريعات والقوانين النظرية، والعمل بشكل معاكس، إذ ينص ميثاق العدالة الاجتماعية ونظام إجراءات العدالة الاجتماعية على العديد من القوانين التي لا يتم تطبيقها أبداً أو تتم مخالفتها، خاصة فيما يتعلق بأسلوب التعيينات، والتي تتجاوز الآلية الانتخابية في أغلب المناطق وتعتمد على التعيين المباشر ضمن اللجان والمجالس والهيئات، التي نص الميثاق اعتمادها على انتخابات أو "كونفرانس عام"، وكذلك الأمر بالنسبة لمعايير قبول وتعيين القضاة والتي تخالف الشروط المنصوصة في العديد من المناطق لناحية المؤهلات المطلوبة، إضافة لمهام القضاة وحقوقهم، والتي تناقض القوانين النظرية على أرض الواقع، سواء لناحية عدم توافر أي حصانة حقيقية أو التعيين والفصل بشكل يخالف الشروط المنصوص عليها، أو لجهة تداخل الاختصاصات في بعض الدواوين واجتماع اختصاصات قضائية عدة في يد قاضٍ واحد، بشكل يخلّ بالآلية القانونية لسير الدعاوى، إضافة إلى مخالفة شروط الميثاق في جمع بعض القضاة لعضوية مجالس العدالة مع مناصب قضائية أخرى. مقابل إنشاء محاكم استثنائية خاصة تخالف كل العهود والمواثيق الناظمة لعمل الإدارة الذاتية، كمحكمة الدفاع عن الشعب "الإرهاب"، ومخالفتها لمواثيق حقوق الإنسان لناحية سير الدعاوى وحقوق الموقوفين واستقلالية القرار القضائي.

وعلى الرغم مما نص عليه ميثاق العدالة حول تركيبة الديوان من هيئات قضائية بمثابة محاكم بدرجات مختلفة، إلا أن تلك الهيئات وعددها يختلفان من ديوان لآخر ضمن الإقليم الواحد، وكذلك تغيب هيئات رئيسة عن بعض المحاكم، كهيئة الاستئناف في محكمة "الدفاع عن الشعب" (الإرهاب)، إضافة لاختلاف أعداد أعضاء مجلس العدالة المنصوص عليهم بـ13، فتزيد أو تنقص

من إقليم لآخر بما يخالف نص الميثاق، ناهيك عن استحداث الكثير من اللجان والهيئات والمجالس على الورق دون أي وجود لها على أرض الواقع ضمن بعض المناطق، إضافة لوجود لجان أخرى لكنها غير فعالة تماماً. كما أن بعض الهيئات تختلف بالأسماء فقط مع تطابق في الجوهر، فهيئات (المحلفين، البلاتفورم)، تتشابه لناحية وضع جزء من السلطة القضائية في يد أشخاص غير متخصصين ليعطوا حكمهم القطعي في بعض القضايا، ولناحية استخدامها أحياناً كأداة للالتفاف على القانون، بينما تختلف لناحية الأسماء وبعض الوظائف.

بالمقابل، يُلحظ اختلاف واضح في الهيكلية العامة لنظام العدالة الاجتماعية من إقليم لآخر، وعدم وجود مجالس رئيسة في بعض الأقاليم، كدير الزور التي يعمل فيها ديوان العدالة الاجتماعية دون وجود مجلس عدالة اجتماعية، إضافة إلى مجلس مرأة للعدالة الاجتماعية، وكذلك القضاء العسكري الذي ليس له أي وجود في بعض المناطق (منبج، دير الزور)، بينما يعد غير فعّال في مناطق أخرى. أما على مستوى المرجعية القانونية وتطبيقها، فتُعدّ غير واضحة بشكل كافٍ، إذ يتم العودة إلى القانون السوري في أغلب المرجعيات مع تعديلات بسيطة، كما يُلحظ تمايز واختلاف في تطبيق بعض القوانين بين منطقة وأخرى، إذ يتم التعاطي مع بعض القوانين بصيغة سياسية وليس قانونية، وفقاً لخصوصية المنطقة.

## القضاة: التوزع العلمي والديموغرافي

من خلال البيانات التي تم جمعها عبر دراسات الحالة لمختلف الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية، وعلى مستوى طبيعة الكادر البشري، يُلحظ غياب تام للاختصاص، فمن قرابة **326** من المعينين بصفة قضاة في مؤسسات العدالة الاجتماعية في شمال وشرق سورية، يوجد قاضٍ سابق وحيد، وهو من القضاة المنشقين عن النظام السوري، مقابل 30% من حملة الشهادة الثانوية من المعينين كقضاة، في حين تشكل نسبة المحامين العاملين كقضاة قرابة 65%، والذين يعد نصفهم أصحاب خبرة سابقة في العمل الحقوقي، مقابل النصف الآخر من حديثي التخرج، إضافة إلى 5% من حملة إجازات في العلوم الإنسانية من المعينين بصفة قضاة. ووفق تلك البيانات فلا يبدو الطاقم القضائي مؤهلاً بالدرجة الكافية لإدارة عملية قضائية، الأمر الذي لا تنحصر آثاره فقط على مستوى الكادر البشري، وإنما تمتد للتأثير على آلية سنّ القوانين والتشريعات وتطبيقها، خاصة وأن القضاة يمثلون العمود الفقري للجهاز القضائي.

أما بالنسبة **للتوزع الديموغرافي** للقضاة القائمين على رأس عملهم ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية، التي تعد جزءاً من الإدارة الذاتية القائمة على نظرية "الأمة الديمقراطية" و"فدرالية

المكونات"؛ فيتضح من النتائج تضخم كبير لمكونات على حساب أخرى، إذ تصل نسبة المعينين بصفة قضاة ضمن مؤسسات العدالة الاجتماعية لشمال وشرق سورية من المكون الكردي قرابة: 64%، مقابل 33% من المكون العربي، وقرابة 3% من باقي المكونات كالسريان والتركمان والشركس. كما أن المحاكم الخاصة لا تضم أي قضاة من مكونات أخرى وتقوم على المكون الكردي بنسبة 100%، كمحكمة الدفاع عن الشعب (الإرهاب)، مقابل القضاء العسكري، والذي يشكّل قضاته من المكون الكردي نسبة 84%، بينما 16% من المكون العربي.

## الاستقلالية والحياد

وفقاً للبيانات التي أظهرتها دراسات الحالة في مختلف المناطق، يمكن القول: إن استقلالية الجهاز القضائي في الإدارة الذاتية غائبة بشكل كامل، وذلك وفقاً لمؤشرات عدة، على رأسها: سيطرة كوادر حزب العمال الكردستاني على مؤسسات العدالة الاجتماعية بمختلف مفاصلها، والإشراف عليها مالياً وأمنياً وإدارياً، وعلى دواوين العدالة الاجتماعية وهيئاتها بمختلف درجاتها، عبر فرز كادر أو أكثر في كل ديوان عدالة أو نيابة أو مؤسسة تابعة للجهاز القضائي، والذين يعدون السلطة العليا والمرجعية النهائية ضمنها، كما يشرفون بشكل مباشر على سير العملية القضائية في كل مؤسسة وهيئة، وكذلك على تعيينات القضاة والإداريين، إضافة إلى التدخل في بعض القضايا والدعاوى بشكل مباشر متجاوزين القضاة والآليات القانونية، خاصة القضايا السياسية والأمنية منها، إذ يلعبون فيها دور القضاة. وبذلك يُحدد سقف منخفض جداً من الاستقلالية للقاضي، ومحصور في بعض القضايا والدعاوى المدنية والجزائية، وحتى الأخيرة مُعرّضة لتدخل الكادر في أي لحظة، كما يتولى كوادر الحزب مهمة التنسيق بين مؤسسات الجهاز القضائي ذاته في الأمور المالية والأمنية، وكذلك الأمر بالنسبة للتنسيق بين الأجهزة القضائية للأقاليم.

مقابل سيطرة الكوادر، يمكن الاستدلال على مؤشرات الاستقلالية من خلال علاقة السلطة القضائية بباقي السلطات في الإدارة الذاتية (تنفيذية، تشريعية)، والتي تظهر البيانات تداخلها بدرجة كبيرة، إضافة لطبيعة العلاقة مع الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتي تعد أعلى من القضاء المدني ولا تعترف في غالب الأحيان بقراراته، كما لا تخضع للمحاسبة أمام القضاء المدني، مقابل غياب آلية القضاء العسكري عن بعض المناطق وانعدام فاعليته في مناطق أخرى.

ووفقاً لمؤشرات الاستقلالية وحجم السلطة المطلقة للكوادر، تُظهر البيانات **مستوى الحياد** الموجود داخل الجهاز القضائي، والذي يعد مفهوماً مُختلّاً لناحية السيطرة الحزبية المطلقة لكوادر حزب العمال PKK وعناصر الاتحاد الديمقراطي PYD، ولناحية تبنّي وتطبيق الجهاز القضائي

ومؤسساته نظريات أيديولوجية خاصة بالحزب، الأمر الذي انعكس بشكل أو بآخر على القرارات القضائية، خاصة في القضايا السياسية والأمنية، والتي عكست في بعض الأوقات قرارات وسياسات تمييزية حزبية وعرقية، فالحزبي منها يمكن تلمّسهُ من خلال تعاطي القضاء مع باقي الأحزاب والتشكيلات السياسية الكردية المعارضة للإدارة الذاتية، إذ يشوب القرارات القضائية بحقهم سياسات تمييزية مبنية على أساس حزبي، في حين يمكن تلمّس أثر السياسات التمييزية على أساس عرقي من خلال القرارات القضائية تجاه المكون العربي في مستويات عدة، سواء في القضاء المدني أم العسكري، خاصة في القضايا المتعلقة بـ"الإرهاب". كما تلاحظ السياسات التمييزية تجاه المكونات الاجتماعية للمنطقة من خلال تركيبة المؤسسات القضائية ذاتها والتوزع الديموغرافي للقضاة، ناهيك عن إهمال الأجهزة القضائية في بعض المناطق العربية.

## الفاعلية والأثر

من خلال مؤشرات الكفاءة والاستقلالية، التي تم مناقشتها آنفاً، يمكن تحديد مستوى الفاعلية للجهاز القضائي في الإدارة الذاتية، والتي تعد متدنية جداً لناحية أثر هذا الجهاز ومحاكمه في طبيعة القضايا والدعاوى ضمن المناطق العامل فيها، إضافة إلى أثره في المجتمع وطبيعة منازعاته، إذ تنحصر نشاطات المحاكم في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية بطبيعة قضايا محددة، فما تزال الغالبية العظمى من السكان ضمن مناطق سيطرة الإدارة الذاتية تعتمد بشكل كامل على محاكم النظام السوري بكل ما يتعلق بدعاوى السجلات المدنية والعقارية، كما يلجأ جزء من السكان المحليين لتسوية بعض النزاعات والخصومات إلى القضاء والتحكيم العشائري، والذي ازدادت فعاليته على مستوى الأفراد والعشائر نتيجة الفوضى القضائية والأمنية؛ ففي تاريخ 26 آذار/مارس 2021 وقعت 18 عشيرة سورية وممثلون عن عشائر كردية وعن وإيزيدين وسريان وآشور، على مضبطة لحلّ الخلافات والتجاوزات التي تحصل في منطقة الجزيرة السورية[313]. فيما يلجأ البعض إلى حلّ النزاعات عبر الوجهاء، سواء أفراد أم هيئات اعتبارية، كالكنائس ضمن المجتمع السرياني في الحسكة، والتي لعبت في الفترة الأخيرة دوراً في تسوية بعض النزاعات بطرق رضائية.

[313] المضبطة: واحدة من المرجعيات العرفية، يستند إليها القضاء العشائري في الجزيرة السورية، وتضم مجموعة قوانين وأعراف تشكل دستوراً يضبط علاقات العشائر. واختفت المضابط العشائرية منذ سنوات، لكن الظروف الأمنية والقانونية الحالية في سورية دفعتها إلى الواجهة مجدداً. للمزيد راجع: عشائر الجزيرة السورية تتفق على "مضبطة" لحل الخلافات، عنب بلدي، 28 آذار/مارس 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/KVnoD

وبذلك تنحصر فاعلية الجهاز القضائي التابع للإدارة الذاتية في ملفات محددة، يراجع فيها السكان المحليون تلك المحاكم، كبعض القوانين المفروضة ضمن سيطرة الإدارة، والتي يضطر فيها السكان المقيمون في مناطق الإدارة للجوء إلى المحاكم أو استصدار بعض الأوراق المستحدثة وما يترتب عليها من مخالفات، إضافة إلى المعتقلين في سجون الإدارة الذاتية، إذ يتابع الأهالي قضاياهم في المحاكم. مقابل الجرائم الواقعة في تلك المناطق، أو القضايا المتعلقة بطرف مقيم داخل مناطق الإدارة، والتي تحتاج إلى سُلطة لإحضار المتهم ومعاقبته، لذلك يلجأ بعضهم إلى محاكم الإدارة الذاتية. وبناءً على ذلك يمكن القول إن مستوى الفاعلية متدنٍ لناحية اعتماد المجتمع المحلي على تلك المحاكم، ولناحية طبيعة معالجة القضايا، والتي يبت فيها بشكل سريع، ولكن ليس بالضرورة أن يكون القرار مصيباً أو عادلاً. وبذلك تحوّلت مؤسسات العدالة الاجتماعية لدوائر تسيير معاملات أكثر منها مؤسسات عدليّة قائمة على فض النزاعات ضمن المجتمع بآليات قانونية عادلة، وبالتالي حفظ الأمن والاستقرار.

## البُنية القضائية تبعاً للأقاليم

يتضح من خلال دراسات الحالة التي طُبِّقت على السلطة القضائية في كل منطقة، تفاوت واضح في مستوى البنية القضائية وتأهيل طاقمها البشري وتطبيق القوانين، وتعد مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في دير الزور هي الأسوأ لناحية الواقع القضائي والبيئة القانونية، إذ يوجد في كل المنطقة محكمة واحدة، كما أنها الأقل بعدد القضاة، ناهيك عن منع ترافع المحامين في المنطقة أو وجود اتحاد يجمعهم، إضافة لعدم وجود مجلس عدالة أو أي أقسام مساعدة للقضاء كالطبابة الشرعية ومخابر التحليل الجنائي. بالمقابل تتفاوت باقي المناطق في تلك المتغيرات (منبج، الرقة، الحسكة، عين العرب/كوباني)، ولكنها تشترك بالإشكاليات ذاتها التي يعانيها الجهاز القضائي، لناحية السيطرة المطلقة للكوادر وانحسار الاستقلالية، ونقص التأهيل للطواقم البشرية، في حين تنفرد كل منها بإشكاليات خاصة حسب المنطقة. وعلى الرغم من إعلان تلك المناطق كأقاليم ضمن إطار "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، والتي من المفترض أن تضمن بذلك صلاحيات محلية أوسع لسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ إلا أن مختلف المناطق فعلياً تخضع لسيطرة مركزية عبر الكوادر المنتشرين فيها والمرتبطين بشكل هرمي يجعل سلطة القرار شديدة المركزية.

بالمقابل، يُلحظ من خلال البيانات المجموعة في مختلف المناطق محلّ الدراسة بروز ظاهرة الفساد، والتي لا تقتصر على الجهاز القضائي، وإنما تمتد إلى بعض المجالس المدنية والمؤسسات، إذ تكررت حالات متشابهة بالمؤسسات نفسها ضمن مختلف المناطق، كـ(مؤسسة عوائل الشهداء، الجمارك،

الإدارات المالية، المحروقات)، إضافة إلى عناصر وقيادات من المؤسسة الأمنية والعسكرية. وعلى الرغم من تأكيد الإدارة الذاتية/المجلس التنفيذي في تقريره السنوي لعام 2020 على ضبط 56 حالة فساد إداري[314]، إلا أنها ووفقاً للمقابلات؛ تقتصر على موظفين بدرجات متدنية، بينما على مستوى أعلى لا يتم الضبط أو المحاسبة نتيجة لنفوذ بعضهم وارتباطه بالكوادر بشكل مباشر. وبالتوازي مع ذلك يُلحظ وجود حالة احتكار اقتصادي لبعض الشركات والمؤسسات الخاصة، والتي تضطلع بمختلف المشاريع ضمن قطاعات عديدة خدمية وتنموية، واللافت أن كل تلك الشركات والمؤسسات تتبع لأشخاص مرتبطين بحزب الاتحاد الديمقراطي، ما أدى إلى ولادة طبقة جديدة من المحتكرين والتجار، ومنها بعض الأسماء المحسوبة بشكل مباشر على الإدارة الذاتية وباتت متحكمة في قطاعات اقتصادية عدة[315].

## ثانياً: على مستوى الإدارة الذاتية

من خلال دراسة واقع السلطة القضائية في الإدارة الذاتية كإحدى السلطات المُعلنة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والخلاصات العامة على مستوى الإدارة الذاتية بشكل عام، بمختلف سلطاتها ومؤسساتها، إضافة إلى استنباط مجموعة من المؤشرات على مستوى ملفات عدة، إذ يتضح من خلال دراسات الحالة للجهاز القضائي في مختلف الأقاليم التي أعلنتها الإدارة الذاتية حجم ومستوى السيطرة لكوادر حزب العمال الكردستاني داخل هذا الجهاز، والتي تصل درجة الوصاية والإطباق على مختلف مؤسساته ومفاصله، وعبر دراسة مُتغيّر العلاقة بين السلطة القضائية وباقي السلطات في الإدارة الذاتية، يتضح التحكم ذاته في السلطة التنفيذية (المجلس التنفيذي) والسلطة التشريعية (المجلس العام)، إذ يسيطر كوادر حزب العمال من الأجانب غير السوريين على مختلف المؤسسات والمديريات والمجالس الممثلة للسلطتين، ويتمتعون فيها بالصلاحيات ذاتها في الجهاز القضائي، ويشرفون عليها إدارياً ومالياً وأمنياً. مقابل دراسات وتقارير أخرى[316] أظهرت السيطرة ذاتها في مفاصل الجهاز الأمني والعسكري[317]، إضافة إلى القرار

---

[314] التقرير السنوي للمجلس التنفيذي في "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، مكتب التخطيط والتنمية والإحصاء، للاطلاع راجع الرابط التالي: https://cutt.us/yQvlD

[315] أبو دلو...رامي مخلوف الإدارة الذاتية وأغنى رجل شمال شرقي سوريا، الموقع الإلكتروني لتلفزيون سوريا، 9 كانون الثاني/يناير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/uV3oz

[316] طلال سلو ينبش صندوق أسرار الإدارة الذاتية، كيف يتحكم PKK بها، الموقع الإلكتروني لتلفزيون سوريا، 14 شباط/فبراير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/P9tnG

[317] حسين جلبي، روج آفا خديعة الأسد الكبرى (قراءة في ست سنوات من التيه الكردي)، مرجع سبق ذكره.

السياسي والموارد الاقتصادية في المنطقة[318]. **وقد لا تبدو هذه النتيجة جديدة، تحديداً بالنسبة للسكان المحليين المقيمين في مناطق الإدارة أو العاملين ضمنها، أو المطلعين والباحثين في شؤون تلك المنطقة، خاصة وأنهم على تماس مباشر وغير مباشر مع هذا الواقع، ولكنها وفي الوقت ذاته تفتح الباب لنتائج وأسئلة قد تكون جديدة، على مستويات وملفات عدة، لعل أبرزها:**

## التمثيل: بين الفعلي والشكلي

تشير البيانات المتماثلة في "الأقاليم" محلّ الدراسة، ومختلف سلطات الإدارة الذاتية ضمنها، إلى الطبيعة الحزبية لتلك الإدارة، والتي يهمين عليها حزب واحد، سواء اعتبر هذا الحزب (PYD) أو (PKK)، وأن مستوى التمثيل الموجود لباقي المكونات السياسية والاجتماعية في المنطقة ضمن الرئاسات المشتركة لبعض السلطات وغيرها من مواقع المسؤولية ما هو إلا تمثيل شكليّ، يحاول من خلاله الحزب شرعنة تحكمه وإدارته، فمختلف المكونات ضمن مواقع المسؤولية تخضع لسلطة أعلى ورقابة من كوادر حزب العمال الكردستاني، ولا تمتلك استقلالية القرار، بما فيهم الكُرد أنفسهم، فبالرغم من اتخاذ الإدارة بعموها طابعاً كردياً، إلا إن الواقع يشير بأن سلطة كوادر الحزب قائمة على الجميع، مع استثمار أكبر في طبيعة المسألة الكردية في سورية وخصوصيتها، واتخاذها مرتكزاً لشرعنة سلطة حزب العمال في المنطقة، وخاصة كوادره الأجنبية. فعلى الرغم من وجود جزء من العرب والسريان والتركمان في بعض مفاصل ومؤسسات الإدارة؛ إلا أن القرار النهائي للكادر المفروز عليها، والذي يتولى مهمة الإشراف والرقابة، وكذلك في المؤسسات والهيئات القائمة على الكرد فقط. الأمر الذي ينطبق على الجهاز الأمني والعسكري الذي يتولى مفاصله ومراكز القرار فيه كوادر حزب العمال، على الرغم من تطعيمه بقوات سريانية أو أخرى عربية تشكل نسبة وازنة منه.

## "الفلسفة": النظرية والتطبيق

نادى الاتحاد الديمقراطي (PYD) منذ بداية تأسيسه برفض مبدأ الدولة المركزية، والمطالبة بشكل من أشكال اللامركزية السياسية، والتي بدأ تطبيقها فعلياً مع بدء سيطرته العسكرية، لتتطور بأشكال متلاحقة عدة؛ بدءاً من "مجلس غرب كردستان"، مروراً بالإدارة الذاتية وفدرالية الشمال، وصولاً إلى "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، وسعى خلالها الحزب لانتزاع شكل من أشكال اللامركزية السياسية، سواء عبر فرضها كأمر واقع أم طرحها للتفاوض مع الجهات الفاعلة بالحل السياسي في سورية. وانطلقت مطالبات الحزب من تقديمه تصوراً عاماً لشكل الدولة السورية بناءً

[318] عبد الله النجار، مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي الانفصالي شرق الفرات، مرجع سبق ذكره.

على أدبيات ونظريات "الأمة الديمقراطية" و"الكونفدرالية الديمقراطية"، والتي اتخذها منطلقاً نظرياً لتلك المطالبات.

ولكن اللافت، أن الحزب الساعي لانتزاع أعلى درجات اللامركزية، يطبّق في إداراته أعلى درجات المركزيّة، وذلك عبر فرض نمط أمني شديد المركزية من خلال كوادر حزب العمال في "الأقاليم" المعلنة، إذ تخضع مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لمركزية شديدة يفرضها كوادر الحزب المرتبطون بشكل هرمي، إضافة إلى أن المجالس التشريعية التي من المفترض أن تمنح سلطات للأقاليم تخضع لسيطرة مباشرة من الكوادر المرتبطين بنظراء أعلى منهم، أو أنها معطلة كما هو الحال في دير الزور، وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة التنفيذية وما يتفرع عنها من مجالس مدنيّة، إذ تخضع بشكل كامل لسلطة كوادر حزب العمال، والذي يعد في بنيته التنظيمية من أكثر الأحزاب المركزية، سواء على مستوى إدارة فروعه في المنطقة، أم على مستوى اعتماده على شخصية مركزية في الحزب (عبدالله أوجلان).

وبذلك أُفرِغَ شكل الإدارة اللامركزية التي تسوقه الإدارة الذاتية من مضمونه، وتحوّل إلى مركزية شديدة معتمدة على هيكلية حزبية يديرها كوادر منظمون بشكل هرمي، وبالتالي أصبحت القرارات هابطة من أعلى إلى أسفل ضمن نموذج تنازلي لهياكل الحكم المحلي، وبذلك انعدم جوهر مضمون نظرية "الكونفدرالية الديمقراطية" و"الديمقراطية التشاركية" التي تبدأ من أسفل إلى أعلى، كما باتت بعض المدن هي المراكز المؤثرة في الإدارة الذاتية بشكل عام، كمركز يتحكم بالأطراف.

بالمقابل، لا يقتصر التناقض بين النظرية والتطبيق، على التجليّ الإداري لنظرية "الكونفدرالية الديمقراطية"، وإنما يمتد لتطبيق نظريات "الأمة الديمقراطية" و"فيدرالية المكونات"، والتي تتناقض مع التمثيل الشكلي لباقي المكونات السياسية والاجتماعية داخل مؤسسات الإدارة وطبيعة السيطرة القومية والحزبية التي وضِّحت في النتائج السابقة، إضافة إلى نظرية وفلسفة "العدالة الاجتماعية" التي اعتمد عليها الجهاز القضائي في تأسيسه واتخذ منها اسماً لمؤسساته (العدالة الاجتماعية)، والتي يتناقض جوهرها النظري تماماً مع آليات تطبيقها وفاعليتها في الجهاز القضائي على أرض الواقع. وتشير تلك الهوة بين الفلسفة والتطبيق إلى أن تلك النظريات وبغض النظر عن جوهرها الفلسفي ومدى صوابيتها، ليست إلا غطاءً أيديولوجياً، لتحقيق مكاسب وتنفيذ مشاريع حزبية على أرض الواقع، ومرتكزاً لتغذية خطاب قومي أيديولوجي.

## تهديد الأمن والسلم الأهلي

قد يرى البعض، أن السُلطة القضائية في الإدارة الذاتية بشكلها الحالي، وعلى الرغم مما تعانيه من إشكاليات على مستوى البُنية والاستقلالية والكفاءة، إلا أنها تقوم بمهمة تسيير معاملات المدنيين والقضاء في منازعاتهم بالحد الأدنى، بشكل قد يُعد تسيير أعمال وضبط مستوى من مستويات الفوضى في ظل غياب دولة. وتُعد زاوية هذه الرؤية واقعية في مكان ما، لكن إذا غيّرنا زوايا النظر وقاربنا الموضوع بمختلف الاتجاهات؛ قد نجد نتائج مختلفة تماماً:

فشكل السُلطة القضائية القائمة حالياً وفقاً لطبيعة السيطرة وغياب الاستقلالية والأحكام العادلة قد يعطي نتائج معاكسة، خاصة على مستوى الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي، فعدم تحصيل الحقوق وإنهاء المظالم بشكل عادل، مقابل الإفراج عن مدانين بطرق غير قانونية يشوبها الفساد، إضافة إلى العجز عن محاسبة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وإنشاء محاكم "سريّة"، وتطبيق سياسات تمييزية في القرارات القضائية؛ قد يؤدي إلى إفراغ العملية القضائية من مضمونها، والقائم في جوهره الرئيس على خلق آليات قانونية عادلة لفض المنازعات وتحصيل الحقوق، بدلاً من تحصيلها بشكل فردي أو جماعي يسوق إلى الفوضى، وهذا يتجاوز شؤون المعاملات اليومية البسيطة التي يضطلع بها القضاء، والتي يلجأ المدنيون في تسييرها إلى المؤسسة الأكثر فاعلية واعترافاً، بغض النظر عن الجهة المسيطرة عليها، وإنما يمس بشكل مباشر عملية رفع المظالم والقضاء العادل بين الجميع والقدرة على محاسبة الانتهاكات من أي طرف كان، سواء مدني أم عسكري. لذلك يعد القضاء في أي بيئة عاملاً رئيساً في تشكيل مفهوم الأمن والاستقرار.

وعليه، فإن غياب الاستقلالية في المنظومة القضائية ضمن الإدارة الذاتية واحتكارها وتسخيرها لمصالح محددة، مقابل عدم القدرة على محاسبة الأجهزة الأمنية والعسكرية؛ لن يسهم فقط في عدم تعاطي السكان المحليين مع هذا القضاء وفقدان الثقة فيه، وإنما قد يفتح الباب واسعاً لدفع الناس لتحصيل حقوقهم بطرق عنفيّة نتيجة لغياب القانون العادل، كما أن السيطرة المطلقة لكوادر حزب العمال وتطبيق سياسات تمييزية في بعض القرارات قد يؤدي إلى تغذية نزاعات ونعرات عرقية، الأمر الذي قد يؤثر على مستوى الأمن الاجتماعي في المنطقة ويهدد السلم الأهلي، خاصة وأن الواقع القضائي يتفاعل مع واقع اقتصادي وخدمي متردٍ، وواقع أمني قلق، ضمن بيئة غير مستقرة أمنياً على مستوى التنظيمات المتطرفة، أو على مستوى القوى الدولية والإقليمية الساعية للسيطرة أو زعزعة الاستقرار فيها، ما قد يدفع ببعضهم إلى العودة للتعاون أو الانضمام لجماعات

متطرفة، أو يقدم لتلك الجماعات مبررات جديدة لبناء خطاب جاذب للناس قائم على مظلوميات مختلفة.

## إدارة ملف "الإرهاب"

يُعدُّ ملف "الإرهاب" في منطقة "شرق الفرات" من أعقد الملفات المتراكمة في سورية، خاصة مع تركّز وبداية نشاط تنظيم الدولة في تلك المنطقة ونهايته، مقابل استمرار نشاط خلاياه، إضافة إلى عوامل مختلفة تزيد من تعقيده ومعالجة آثاره على المدى الطويل، منها: الطبيعة العشائرية للمنطقة، والوضع الأمني والخدمي المتردي، وغيرها من آثار الحرب المتراكمة على المستوى الاجتماعي. ما يجعل التعاطي مع هذا الملف قضائياً وقانونياً مسألة على قدر عالٍ من الحساسيّة والخطورة، خاصة وسط بيئة معقدة أمنياً وسياسياً وتعاني من إشكاليات مركّبة. ووفقاً لبيانات دراسات الحالة، وخاصة فيما يتعلق بمستويات التعاطي مع المعتقلين السابقين لتنظيم الدولة؛ فلا تُعد البُنية القضائية بشكلها الحالي مؤهلة لإدارة هذا الملف قانونياً، سواء على مستوى الأقسام البدائية لمحكمة الدفاع عن الشعب (الإرهاب) أم الكفاءة والتأهيل للقضاة القائمين عليها؛ إذ تشكل نسبة حملة شهادة الثانوية العامة من المعينين بصفة قضاة داخل المحكمة 74%، بينما تشكل نسبة حملة إجازة الحقوق 26%، في حين لا يوجد أي قاضٍ متخصص. أو على مستوى عدم استقلالية القرار القضائي وحصر تلك القضايا في محاكم استثنائية سريّة، تشير البيانات والتقارير الدولية إلى توظيفها ضد معارضي الإدارة الذاتية.

وعليه، فلا تُعدُّ محاكم الإدارة الذاتية قادرة على إدارة هذا الملف، بل على العكس قد يؤدي التعاطي مع هذا الملف بالصيغة التي تعمل فيها الإدارة الذاتية إلى نتائج عكسيّة، خاصة وفق مستويات التعاطي مع بعض معتقلي تنظيم الدولة السابقين، والمتمثلة بالمصالحات العشائرية والتسويات، وإعادة دمج بعضهم في صفوف الأجهزة الأمنية والعسكرية، إضافة إلى التهريب نتيجة الفساد في بعض مفاصل الأجهزة الأمنية والعسكرية، أو غض الطرف عن بعضهم الآخر نتيجة نفوذ عشيرته داخل صفوف قوات "سوريا الديمقراطية". الأمر الذي قد يؤدي وفق تلك المستويات إلى تهديد السلم الأهلي والأمن والاستقرار في تلك المنطقة، فالخروج الجماعي لبعض العناصر المرتكبين لانتهاكات وسط بيئة عشائرية قد يقود إلى تغذية عوامل الثأر، والتي لا تقتصر على مستوى فردي، وإنما قد تمتد لمستويات عشائرية، ما قد يزيد الفوضى والانقسامات بين العشائر، خاصة مع اعتماد "قسد" على عشائر محددة دون غيرها في بعض المناطق العربية. كما أن إعادة دمج بعض عناصر التنظيم السابقين في صفوف الأجهزة الأمنية والعسكرية قد يمثل خطراً، سواء داخل صفوف تلك

الأجهزة أم على مستوى إعادة منح هؤلاء العناصر سلطة السلاح التي قد يستخدمونها باتجاهات انتقامية وفردية، وهذا ما حصل في مناطق عدة، إضافة لما قد يمثله هؤلاء العناصر من خطر عبر التواصل مع خلايا التنظيم النشطة وإعادة تفعيل العلاقة معها، إذ قامت الإدارة الذاتية باعتقال بعض العناصر بالتهمة ذاتها بعد الإفراج عنهم وفق مصالحات عشائرية.

## جاهزيّة البيئة القانونية: الانتخابات

من خلال البيانات التي توضّح طبيعة السلطة القضائية في الإدارة الذاتية ببنيتها، وآليات عملها، ومستوى الاستقلالية التي تتمتع بها، يمكن استنباط مؤشرات على مستوى استحقاقات دستورية قد تفرضها طبيعة الحل السياسي وفق مناطق النفوذ القائمة حالياً في سورية. وعليه يمكن القول: إن الجغرافيا التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية بأقاليمها المختلفة غير مُهيئة كبيئة قانونية لإجراء أي شكل من أشكال الانتخابات دون رقابة دولية، فالعطالة التي تعاني منها البنية القضائية وطبيعة السيطرة الحزبية، ستُفرّغ أي عملية انتخابية من مضمونها، خاصة مع غياب جهاز قضائي مؤهل للإشراف على هذه العملية بشكل حقيقي. مقابل غياب المحكمة الدستورية العليا، التي تلعب دوراً مهماً في العملية الانتخابية، فعلى الرغم مما نصت عليه المادة (4) من ميثاق العقد الاجتماعي لـ"لإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، على وجود محكمة دستورية عليا، إلا أن وجودها فعلياً اقتصر على الورق، فوفقاً للبيانات، ليس لها أي وجود فعلي على أرض الواقع، الأمر الذي لا يُخلّ فقط بالإشراف القضائي، وإنما يخل بدستورية القوانين القائمة، لعدم وجود جهة تنظر بدستوريتها.

لذلك فإن وجود جهاز قضائي مستقل ونزيه ومؤهل، يعد عاملاً حاسماً في نجاح أي تجربة انتخابية، فالإشراف والمراقبة القضائية تصاحب العملية الانتخابية، بدءاً بالمنازعة في وضع ملف أو طلب الترشيح، مروراً بمختلف المراحل وحتى إعلان النتائج والاستجابة للطعون، كما أن الرقابة التي تمارسها المؤسسات الدستورية والمحاكم الإدارية تضفي الشرعية على سلامة العمليات الانتخابية[319]. ولعل طبيعة التعيينات في المناصب ضمن الإدارة الذاتية وتجاوز الآليات الانتخابية في أغلب المؤسسات، يعطي مؤشراً واضحاً على التعاطي مع مفهوم الانتخابات، إضافة إلى عدم تطبيق أي تجربة انتخابية في بعض الأقاليم، حتى على مستوى المجالس المحليّة. ولعل عدم جاهزية

[319] خليف مصطفى، الرقابة القضائية على العملية الانتخابية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق، جامعة الجيلالي، الجزائر 2016-2017.

البيئة السياسية والقانونية لإجراء انتخابات، لا ينطبق فقط على الإدارة الذاتية، وإنما على الجغرافية السورية برمّتها في مختلف مناطق النفوذ والسيطرة.

## العلاقات المدنيّة العسكريّة

تلعب طبيعة القضاء ببنيته وفاعليته واستقلاليته عاملاً مهماً في تحديد شكل العلاقات المدنية - العسكرية، هذا الشكل الذي يؤثر مباشرة في تعريف مفهوم البيئة الآمنة، كما يحدد الفرق بين البيئة الآمنة والبيئة الأمنيّة، فوفقاً لطبيعة الجهاز القضائي العامل في مناطق الإدارة الذاتية وغياب الفاعلية والاستقلالية، خاصة في القضايا الأمنية والسياسية وتحييدها عن القضاء المدني، مقابل وجود محاكم استثنائية تعمل خارج إطار القانون، وغياب القضاء العسكري، وإمكانية المحاسبة لعناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية؛ تعد العلاقات المدنية - العسكرية علاقات مُختلّة في البيئة التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، والتي يمكن عدّها بيئة أمنيّة وليس بيئة آمنة.

فمفهوم البيئة الآمنة لا يقتصر على المناطق المُحيّدة عن القصف، وإنما يشمل متغيرات عدة، منها: شكل العلاقات المدنية – العسكرية، ومستوى تطبيق القانون، والذي لا يبدو متوافراً في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، بحسب البيانات المجموعة من مختلف المناطق. وبالتالي لا تعد الجغرافيا الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية بيئة مُهيأة لعودة اللاجئين، رغم إعلان الإدارة الذاتية في أوقات مختلفة عن استعدادها لاستقبال لاجئين من دول مختلفة كلبنان، في إطار إعلان سياسي[320]، إذ لا تنطبق شروط العودة الآمنة، خاصة مع طغيان سلطة الأجهزة الأمنية والعسكرية في الإدارة وغياب آليات قانونية فاعلة لضبط تلك السلطات، مقابل فرض قوانين التجنيد الإجباري التي امتدت إلى مختلف القطاعات، إذ فُرضت على المُعلمين في المدارس والطلاب وغيرهم، إضافة إلى حالات خطف وتجنيد القُصّر من الفتيان والفتيات. وهذا ما قد يشكل الموانع ذاتها التي ساهمت، وما تزال، في عدم عودة اللاجئين إلى مناطق النظام. وتتقاطع هذه النتيجة مع استطلاع رأي أجراه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، بعنوان: "المشهد الأمني في سورية وأثره على عودة اللاجئين من دول الجوار"[321]، إذ أظهر الاستطلاع عدم توفر شروط العودة الآمنة للاجئين ضمن مناطق الإدارة الذاتية، لأسباب أمنية واقتصادية، والتي تباينت درجاتها من "إقليم" إلى آخر.

---

[320] الإدارة الذاتية تبدي استعدادها لاستقبال اللاجئين السوريين المتواجدين في مخيّم المنية بلبنان، 28 كانون الأول/ديسمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/9Qbaw

[321] محمد العبد الله، المشهد الأمني وأثره على عودة اللاجئين من دول الجوار (استطلاع رأي)، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/CpeqY

## (PKK/PYD): الارتباط و"فك الارتباط"

استمر حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) منذ بدء سيطرته في شمال شرق سورية، بإنكار وجود عناصر أجنبية من حزب العمال الكردستاني قادمون من جبال قنديل، وذلك حتى عام 2020، بعد تصريح القائد الأعلى لقوات "سوريا الديمقراطية" مظلوم عبدي، عبر مقابلته مع "مجموعة الأزمات الدولية" في أيلول 2020، والذي أكد فيه أن "آلاف العناصر من مقاتلي حزب العمال المدربين قد قدموا إلى المنطقة"، محدداً مهمتهم بالقتالية ضد عناصر تنظيم الدولة[322]، وبالرغم من أن التصريح يمثّل أول اعتراف رسمي بوجود عناصر أجنبية قادمون من جبال قنديل؛ إلا أنه يحصر مهمة تلك العناصر بالقتالية، وأنهم مجموعة مقاتلين فقط، بينما تشير البيانات إلى عكس ذلك، إذ لا يقتصر وجود عناصر حزب العمال الكردستاني على جبهات القتال، وإنما يتولون مهمة الإشراف على الإدارة بمختلف مفاصلها، وهذا ليس استنتاجاً فقط تظهره البيانات، وإنما تؤكد عليه تصريحات لبعض قيادات حزب العمال، الذين عدوا خلالها المعركة الأساسية في شمال شرق سورية هي الساحة الاجتماعية[323].

وبقدر ما تؤكد الفلسفة النظرية المشتركة والسيطرة العملية لعناصر حزب العمال الكردستاني في الإدارة الذاتية على طبيعة العلاقة العضوية بين الطرفين (PKK)/(PYD)؛ إلا أنها وبالوقت نفسه تطرح أسئلة جوهرية حول إمكانية فكّ الارتباط بين الحزبين وخروج تلك العناصر، خاصة مع تزايد الحديث عن الموضوع بعد تصريحات عبدي عن ملامح اتفاق من خلال وساطة أمريكية ومحادثات مع المجموعات الكردية الأخرى، بما في ذلك "المجلس الوطني الكردي" على الانسحاب التدريجي وإخراج المقاتلين غير السوريين من مواقعهم الحالية، وفي النهاية من سورية[324].

وربما لا يمكن الإجابة عن السؤال بشكل دقيق في المرحلة الراهنة، ولكن يمكن تحديد ملامح أوليّة وإطار عام للإجابة، عبر تحديد الجهة المسؤولة عن هذا القرار من الطرفين، في حال صح اعتبارهما طرفين منفصلين، فعلى الرغم من تأكيد قائد قوات "سوريا الديمقراطية" على أن "حزب العمال هو حزب شقيق والعلاقة معه أيديولوجية فقط، من خلال تبني نظرية "الأمة الديمقراطية"، التي يطرحها أوجلان، ولكنها ليست علاقة تنظيمية، وأن لقوات "قسد" استراتيجية خاصة تعمل بها في

---

[322] Crisis Group، The SDF Seeks a Path Toward Durable Stability in North East Syria, 25 November 2020: https://cutt.us/AL6Us

[323] Pınar Dinç, The Kurdish Movement and the Democratic Federation of Northern Syria, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 26-01-2020. Page:7

[324] Crisis Group. ibd.

سورية"[325]؛ إلا أن المعطيات تشير إلى أن السيطرة، حتى الآن،ما تزال بيد كوادر حزب العمال الكردستاني وبقرار مركزي أعلى، وهذا ما تؤكده مواقف عدة للإدارة الذاتية وأذرعها العسكرية، في فترات مختلفة من عدد من القضايا المحليّة أو الإقليمية، على سبيل المثال لا الحصر: خلاف إقليم كردستان العراق مع حزب العمال الكردستاني، وانحياز الإدارة الذاتية لمواقف الأخير بشكل معلن، إضافة لطبيعة السيطرة للكوادر على المستوى المحلي، مقابل تعطيل الحوارات الكردية -الكردية لفترة متقدمة، وطريقة التعاطي العُنفيّة مع الأحزاب السياسية الكردية المعارضة لحزب العمال، خاصة من قبل ما تسمى "الشبيبة الثورية"، إضافة إلى الخط السياسي العام على مستوى المنطقة وطبيعة التحالفات التي ما تزال تدور في مسارات حزب العمال التقليدية.

كل تلك المعطيات تشير إلى أن طبيعة القرار ليست بيد الاتحاد الديمقراطي، وإنما ترتبط بشكل مباشر بحزب العمال، والذي بات يرى في شمال شرق سورية زاوية جديدة لنشاطاته ودوره في المنطقة، وخزاناً بشرياً ومادياً كبيراً لتفعيل هذا الدور. لذلك فإن التخلي عن هذا الدور وفك الارتباط لن يكون أمراً بتلك السهولة، وهو مرتبط بالدرجة الأولى بقرار حزب العمال (PKK) وليس الاتحاد الديمقراطي (PYD). كما أن التحركات باتجاه الإيحاء بالانفصال التنظيمي من الطرفين حتى الآن، عبارة عن محاولات تكتيكية للإيحاء بالبعد المحلي الوطني، خاصة تحت ضغط مطالب القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في سورية. ليبقى السؤال أيضاً حول كيفية إخراج العناصر والكوادر الأجنبية المسيطرة على مفاصل الإدارة الذاتية، وما الأدوات التي ستستخدم في ذلك، خاصة وأنه لم يُسجّل أي نجاح للدبلوماسية مع (PKK) طوال أربعة عقود من وجوده في المنطقة، ولم تنجح أي محاولة إخراج سلميّة، إلا تلك التي قام بها النظام السوري عام 2002[326]. السؤال الذي تبقى إجابته رهناً بالظروف السياسية والعسكرية وطبيعة الحل السياسي الذي ينتظر سورية، لكنه بالتأكيد يرسم مستقبلاً غامضاً للمنطقة.

[325] مظلوم عبدي: ذهنية إقصائية للنظام السوري تريد العودة إلى ما قبل 2011، لقاء خاص أجرته صحيفة الشرق الأوسط، 5 شباط/فبراير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/XLl7b

[326] عبد الله النجار، قسد وفك الارتباط مع PKK، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 5 كانون الثاني/يناير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://cutt.us/pZd7

مع تراجع سُلطة الدولة المركزية لصالح صعود تشكيلات دون دولتية، منها ذات طابع قومي وديني، إضافة للتدخل الدولي والإقليمي؛ برزت نماذج مختلفة من أنماط الحكم المحلي في الجغرافية السورية، مُتأثرة بالخارطة العسكرية المُتغيّرة، ما أدى إلى نهاية نماذج وانحسار أخرى مقابل استقرار نسبي حذر لبعضها الآخر. وضمن الخانة الأخيرة تقع "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، والتي تطورت بمراحل مختلفة وصولاً إلى شكلها الحالي. وبالرغم من مرور عدة أعوام على الإعلان الفعلي للإدارة الذاتية بسلطاتها وهياكلها المختلفة، إلا أن طبيعة الحوكمة ومستوى الإدارة داخل تلك المؤسسات لايزال إشكالياً ومحلّ تساؤلات. وعليه، تنطلق هذه الدراسة للبحث في طبيعة الإدارة ومستوى الحوكمة داخل هذا النموذج، عبر مدخل السلطة القضائية، بوصفها أبرز المؤشرات، فأنشطة المحاكم لا تنحصر آثارها في مجال الاختصاص القضائي فحسب، ولا تعكس المصلحة القانونية البحتة فقط، وإنما تُمثّل مؤشرات ومقاييس على مستويات عدة: (سياسية، إدارية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية). لذلك تسعى هذه الدراسة إلى استطلاع واقع الجهاز القضائي ضمن "الإدارة الذاتية" ببنيته ومؤسساته المختلفة ومرجعياته، إضافة إلى الكادر البشري القائم على تلك المؤسسات ومستوى تأهيله، مقابل فاعلية وكفاءة هذا الجهاز، وآليات عمله وانعكاساتها المختلفة على شمال شرق سورية بإشكالياته المركّبة (سياسية، قبليّة، عرقيّة، ملف "الإرهاب").

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

omrandirasat

www.omrandirasat.org